

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة

دور الأحزاب السياسية في تفعيل
مسار التحول الديمقراطي في الجزائر
2015-1999

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص النظم السياسية المقارنة

إشراف الأستاذ:

مراد فول

مشرفا و مقررا

عضوا مناقشا

إعداد الطالبة :

سهام بوسمار

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا و مقررا

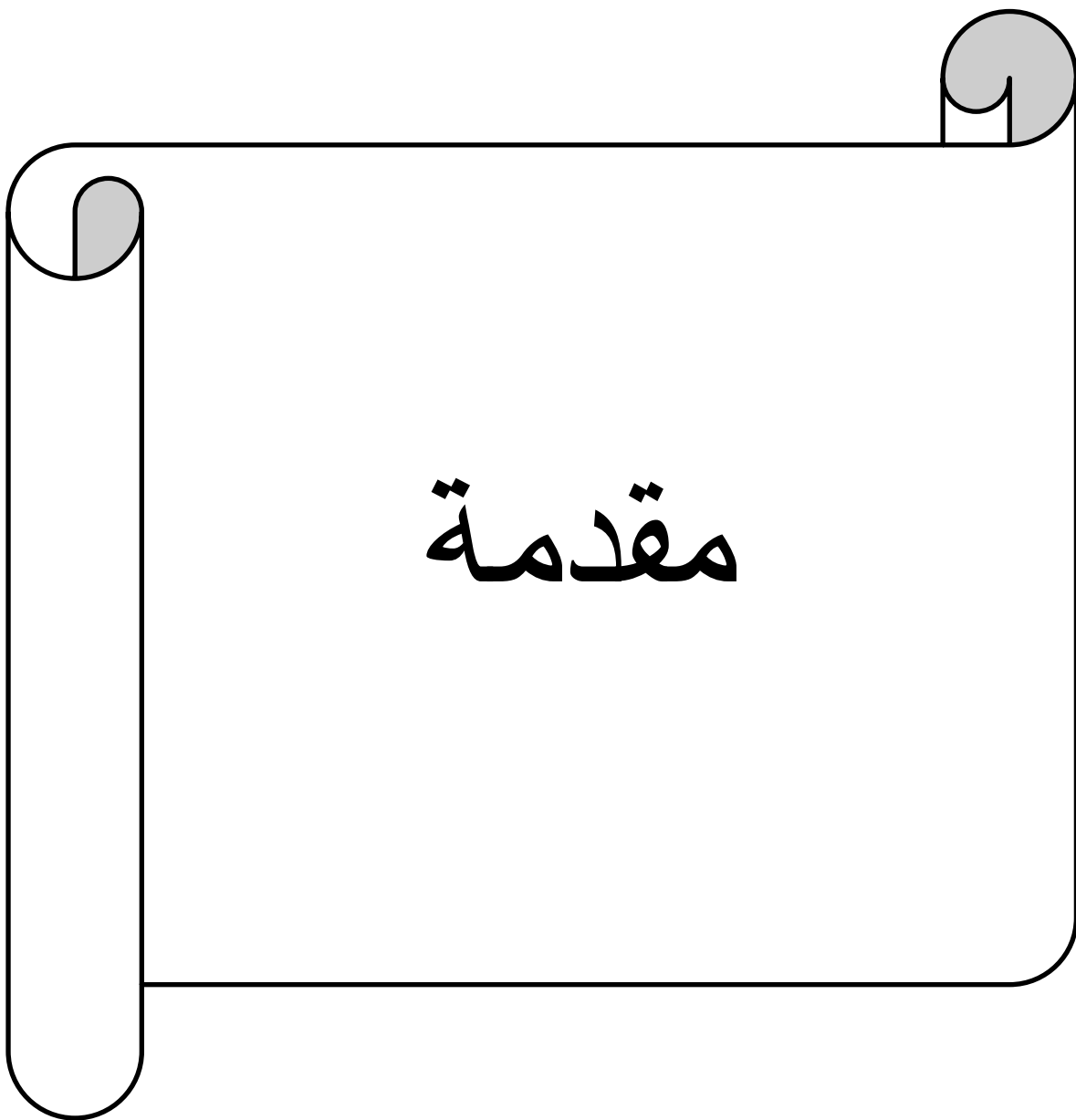
عضوا مناقشا

الدكتور/ أحمد طالب أحمد

الدكتور/فول مراد

الدكتور/سعادة إبراهيم

السنة الجامعية 2016/2015



مقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية محور أساسي في العملية الديمقراطية، إذ لا يمكن تصور نظام ديمقراطي بدون اعتماد مبدأ التعددية الحزبية و تفعيله، الذي هو أساس التداول على السلطة و التنافس سلميا عليها عبر إنتخابات نزيهة وشفافة. فوظيفة الأحزاب السياسية تهدف إلى تدعيم المسار الديمقراطي عبر عملية التنشئة و التجنيد السياسي للمجتمع من جهة و مراقبة السلطة من جهة أخرى ، وذلك في إطار مؤسسات سياسية ديمقراطية تضمن إستمرارية و تطور المسار الديمقراطي.

لقد تبنت الجزائر في دستور 23 فيفري 1989، نظاما تعدديا يكرس مبادئ التداول على السلطة و الحريات الديمقراطية، و لكن هذا النهج الديمقراطي تعثر بعد تدخل المؤسسة العسكرية في وقف المسار الإنتخابي الذي فاز فيه حزب معارض للسلطة، و بالتالي دخلت الجزائر في مرحلة فراغ مؤسساتي إلى غاية الإنتخابات الرئاسية التعددية 1995، و منذ ذلك الحين إتجهت السلطة نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة، إنطلاقا من التعديل الدستوري لسنة 1996 مرورا بالإنتخابات التشريعية التعددية لسنة 1997 و وصولا إلى الإنتخابات السياسية 1999 أين وصل أول رئيس مدني إلى رئاسة الجمهورية منذ 1989. و إنطلاقا من هذه الفترة التي إستكملت فيها البناء المؤسساتي، وفي إطارها يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب الدور المنوط بها، و الذي يشكل بيئة قد تكون ملائمة لتفعيل مسار التحول الديمقراطي.

1-مبررات إختيار الموضوع:

أ-المبررات الذاتية: ما شدّ إنتباهي هي بروز الأحزاب السياسية بقوة في المواعيد الإنتخابية. بعضها يكون مساند للسلطة القائمة و بعضها معارض لها و تبقى هذه الأخيرة تندد بتزوير الإنتخابات دون أي تأثير على الجماهير و لا على السلطة. و بعد إنقضاء الدورة الإنتخابية تغيب تماما الأحزاب على الساحة السياسية و تنغمس في مشاكلها الداخلية و تبقى بعضها تعزز لقرارات السلطة. و هنا نتساءل عن جدوى تواجد الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري بعد التعددية السياسية.

ب-المبررات الموضوعية:

إعطاء أهمية كبيرة لموضوع الأحزاب السياسية و مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر من طرف الأكاديميين و المفكرين في الجزائر لما ألى إليه واقع الأحزاب السياسية، محاولين تحليل و تفسير لسلوكات الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري و مدى إرسائه لمبادئ الديمقراطية.

2- الأهمية العلمية و العملية للموضوع:

أ-الأهمية العملية:

تعتبر الدراسة مدخلا لفهم طبيعة النظام السياسي الجزائري و علاقته بالديمقراطية ، و تحليل دور الاحزاب السياسية في دعم هذه الاخيرة و الكشف عن معضلات التطور الديمقراطي في الجزائر. و كذلك الوصول إلى تقييم طبيعة العلاقة المتميزة بين الاحزاب السياسية و نظام الحكم.

ب-الأهمية العلمية (أكاديمية)

إن دراسة الاحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة، يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة و مدى ديمقراطيتها . و ضرورة دراسة مدى توفر الديمقراطية داخل هياكل الأحزاب السياسية ، لأنّ إخفاق بعض الدول في تعزيز التحول الديمقراطي يعود إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي ديمقراطي.

3-أهداف الدراسة: سنحاول في دراستنا هذه الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

محاولة توضيح أن لا معنى لتحول ديمقراطي من خلال تعدد في الأحزاب السياسية دون تكريس مبدأ التداول، تتنافس من خلاله الأحزاب السياسية سلميا على السلطة على أساس برامج . وكذا قدرتها الفعلية في صنع القرارات السياسية في البلاد و معارضة السلطة في قراراتها و التأثير عليها. و محاولة إبراز واقع الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال عدة مؤشرات والمتمثلة أساسا في قوة أو ضعف منظماتها وما مدى فعاليتها وقدرتها على التأثير واحتواء الأزمات ودورها في تفعيل المسار الديمقراطي في الجزائر.

4-الإشكالية :

إن المعيار الحقيقي لتكريس الديمقراطية داخل أيّ نظام سياسي يتبنى التعددية الحزبية هو تفعيل مبدأ التداول على السلطة الذي بموجبه تتقبل السلطة الحاكمة منطق وصول المعارضة إلى الحكم بالتناوب. فالتعددية الحزبية لا تعبر دائما عن وجود ديمقراطية حقيقية، لأن الأنظمة التسلطية تسمح بوجود تعددية حزبية دون السماح للوصول إلى السلطة.

فالجزائر عرفت التعددية الحزبية منذ الإفتتاح السياسي لسنة 1989 إلى يومنا هذا، و هذا ما يجعلنا نطرح سؤال الإشكالية التالي:

هل التعددية الحزبية في الجزائر قائمة على أساس مبدأ التداول على السلطة ما يجعل الأحزاب السياسية الجزائرية تلعب دورا في تفعيل مسار التحول الديمقراطي، خاصة بعد فترة إعادة البناء المؤسساتي الذي أعقب و قف المسار الديمقراطي 1992 ؟

وتتدرج ضمن الإشكالية التالية مجموعة من التساؤلات:

1. ما هي علاقة الأحزاب السياسية بعملية التحول الديمقراطي؟
2. ماهي طبيعة النظام السياسي الجزائري؟
3. هل توجد ديمقراطية داخل هياكل الأحزاب السياسة الجزائرية ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بوضع فرضية رئيسية و تتدرج تحتها فرضيات فرعية و تتمثل فيما يلي:

الفرضية الرئيسية :

كلما كان هناك تكريس مبدأ التداول على السلطة، كلما ساهمت الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي.

الفرضيات الفرعية:

1. تعتبر الأحزاب السياسية المحور الأساسي في تفعيل عملية التحول الديمقراطي
2. قد تدلّ جُلّ المؤشرات على أنّ النظام السياسي الجزائري ذات طبيعة تسلطية
3. كلما إتّزمت الأحزاب السياسية بالديمقراطية في داخل هياكلها كلما زادت قدرتها في إرساء نظام سياسي ديمقراطي.

5- حدود الدراسة :

تقوم الدراسة بالبحث في قضية الاحزاب السياسية في الجزائر كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن ان تلعبه في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر. أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة، تكون التغطية من فترة الإنتخابات 1999 إلى يومنا هذا. و يرجع إختيارنا هذا إلى الاسباب التالية:

مثلت إنتخابات 1999 مرحلة جديدة في الساحة السياسية ، حيث حاولت فيها القيادة السياسية إشاعة ثقافة الصلح و المصالحة، و بناء مؤسسات ذات مصداقية من خلال حرصها على تنظيم إنتخابات حرة و نزيهة، و إقناع الفرد الجزائري على حقه في اختيار ممثليه و إقناع الساحة السياسية الدولية على أن الجزائر تعتمد على معايير دولية في تسيير شؤونها الداخلية و هي جديرة بالإحترام. و يعتبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أول مدني حكم البلاد في سنة 1999 ، و هي الفترة الحقيقية التي يمكن فيها تفعيل مسار التحول الديمقراطي.

التغير في الخارطة الحزبية و تشكيل كتل التحالف الرئاسي لحماية التجربة الديمقراطية على حدّ ما جاء في و ثقة التحالف و كتل المعارضة لمعرفة مدى مساهمتها في التفعيل مسار التحول الديمقراطي.

ظهر موجة إصلاحات سياسية كثيرة من بينها إصلاح قانون الاحزاب الجزائرية الذي يهدف إلى بناء نظام ديمقراطي.

شهدت هذه الفترة أربعة إنتخابات رئاسية و ثلاث إنتخابات تشريعية دون تحقيق لمبدأ التداول على السلطة (نفس النخب الحاكمة) و من خلال هذه الإنتخابات نحلل سلوكات الأحزاب السياسية الجزائرية.

6-مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: لتحليل و تفسير الاحداث السابقة في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر ، إعتبارا أنّ الواقع نتاج لتراكمات سابقة، ساعدنا لفهم نشأة و تطور الأحزاب السياسية وكذلك ساعدنا على تتبع المسار التطوري للتحوّل الديمقراطي.

المنهج الوصفي : لدراسة الاوضاع الراهنة من حيث خصائصها ، اشكالها و علاقتها و العوامل المؤثرة فيها.

المنهج التحليلي: قمنا بجمع المعطيات و تحليلها تحليلا منطقيا.

7-مقاربات النظرية للدراسة:

مقاربة البنائية الوظيفية: حيث ينظر إلى الاحزاب السياسية كوحدة للتحليل ذات مستويين أحدهما:

البناء: دراسة الهيكل التنظيمي للحزب و طبيعة العلاقة الداخلية الموجودة و مدى إلتزام بالعمليات الديمقراطية داخله.

الوظيفة: معرفة الوظائف التي تقوم بها الأحزاب و إرتباطها بالأهداف.

المقاربة النظامية لدافيد إستن: لدراسة تأثير البيئة الداخلية و الخارجية على النظام السياسي الجزائري و أهم مخرجاته و قدرته على التكيف لتحقيق إستمراره و إستقراره.

المقاربة المؤسسية الجديدة لصمويل هينغتون: لدراسة درجة مأسسة الأحزاب السياسية بالتطرّق إلى مدى قدرتها على التكيف وإستمرارها رغم تغيّر القادة، و مدى تماسك أعضائها داخليا و سيادة الرضا بينهم و كذلك دراسة إستقلاليتها.و التطرّق للمؤسسات الرسمية للنظام السياسي الجزائري من حيث التنظيم و الأدوار المنوطة بها و مدى فعاليتها و تأثيرها.

8-أدبيات الدراسة : و لقد إعتدنا في دراستنا هذه على بعض الدراسات السابقة :

و لقد توصلت أطروحة دكتوراه للباحث محمد بوضياف لسنة 2008 بعنوان مستقبل النظام السياسي الجزائري إلى أن المؤسسة العسكرية هي التي تقوم بتحديد حجم و نوع المشاريع التي تمرر ومن بينهم الأشخاص الذين يكلفون في قيادة المؤسسات ، و تكون دور الاحزاب السياسية في النهاية هو إضفاء المصادقية على المشاهد المعدة سلفا من خلال مشاركتها و تبنيها لهذه المشاريع. و بذلك ينظر إلى الاحزاب السياسية من طرف السلطة على أنها أدوات لتعزيز شرعيتها و تضمن الإستقرار، و تنظر من جهتها الاحزاب المعارضة لوضعيتها على أنها خلف و بديل عن القيادات الحالية لمؤسسات الدولة الجزائرية، و هذا التناقض قد أفشل و سيفشل كل محاولة إنتقال إلى التعددية و يعيق مسار التحول الديمقراطي.

و كما تحدث الأستاذ أمين بار في كتاب له نشر في 2014 عن دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، و فيه طرح إشكالية، تساءل فيها إن كان للأحزاب السياسية دور فعال و مؤثر في دعم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر. و توصل إلى أن الاحزاب السياسية لن تصون الديمقراطية و تعززها و تدافع عنها إن كانت في داخلها مؤسسة على نمط لا يتفق و المبدأ الديمقراطي. و توصل أيضا إلى أن جل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية بعد إقرار التعددية في الجزائر غير قادرة على تحمل مسؤولية البلاد لإفتقادها للرشادة السياسية، الحنكة و التجربة والتي تسمح بتقديم بدائل و حلول و إجبار النظام على العمل الديمقراطي. ويرى الكاتب أنّ مستقبل الديمقراطية مرهون بتوفر خطة لقاء بين جميع الاحزاب السياسية عل مختلف توجهاتها و آرائها و أنّ تظافر وجودها و جهود السلطة من أجل الوحدة الوطنية و الممارسة الديمقراطية الحقة و الفعالة.

فقد عالج أيضا الدكتور صالح بلحاج إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر بقراءة نقدية في كتاب عنوانه " أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر" ، فيه طرح الظاهرة الحزبية في الجزائر و يرى من خلالها أن الحزب السياسي الجزائري لم يحدد له الهدف للوصول إلى السلطة و لا لقيادة مؤسسات الدولة و طموحه أقل من هذا بكثير ، فهو يهدف بكل تواضع إلى المشاركة في الحياة السياسية و ليس كالأحزاب السياسية في الدول الغربية التي هدفها المصريح و المعلن هو الوصول إلى السلطة . و يرى بلحاج من هذا التعبير أنّ السلطة مرتبطة بآليات لا علاقة لها بالمنافسة الحزبية، وأنّ

الديمقراطية في الجزائر منحة من نظام لا يؤمن حكامه بها و تظل الاحزاب تزود النظام بواجهة ديمقراطية و تضمن له البقاء و ترد له شرعية مفقودة.

9-تقسيم الدراسة:

لغرض دراسة دور الاحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، قسمنا الموضوع إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الاول الإطار المفاهيمي لدور الاحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي، و تندرج تحته مبحثين، في المبحث الأول عنوانه مفهوم الأحزاب السياسية، وإندرجت تحته ثلاث مطالب، فالمطلب الاول تناولنا مفهوم الحزب في الفكر الإشتراكي و الليبرالي و مختلف التعريفات التي تناولها الباحثون الغرب ثم العرب و كذلك تحدثنا عن نشأة الاحزاب السياسية ، التي عرفت النشأة الداخلية و الخارجية، أما المطلب الثاني تناولنا مختلف التصنيفات للأحزاب السياسية، على أساس الإيديولوجي،الإنتماء الإجتماعي،انماط الاحزاب و كذلك على حسب الخصائص التنظيمية. أما المطلب الثالث تطرقنا إلى وظائف المنوطة بالاحزاب السياسية. أما المبحث الثاني عنوانه التحول الديمقراطي، الذي قسمناه كذلك إلى ثلاثة مطالب. فالمطلب الأول تناولنا مفهوم و مراحل التحول الديمقراطي و تعرجنا إلى معنى الديمقراطية و كذلك معنى التحول ثم معنى التحول الديمقراطي بصفة عامة و تطرقنا إلى المفاهيم المشابهة لها و كذلك مراحلها. أما كل من المطلب الثاني و الثالث تناولنا على التوالي أسباب و أنماط التحول الديمقراطي.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري، و الذي قسمناه إلى مبحثين و في كل مبحث فيه ثلاث مطالب، فالمبحث الاول عنوانه طبيعة نظام الحكم الجزائري بحيث تحدثنا في المطلب الأول عن مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري من خلال إبراز دورها الأساسي في إتخاذ القرارات السياسية، و المطلب الثاني علاقة الاحزاب بالسلطة الحاكمة من خلال إظهار سياسية تضيق السلطة لحرية الأحزاب السياسية بوضع لها كل العراقيل القانونية و الأمنية. أما المطلب الثالث تناولنا واقع مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الجزائري بالتطرق للدستور 1989، و تعديل دستور 1996 وكذلك 2008 و أخيرا 2016 لمعرفة تغير أو ثبات في طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية و التشريعية. أما المبحث الثاني تناولنا فيه الثقافة السياسية في الجزائر، و تعرجنا في المطلب الاول إلى تعريف الثقافة السياسية و انواعها، أما المطلب الثاني أعطينا لمحة عن مراحل تطور الثقافة

السياسية في مرحلة الاحادية الحزبية ومرحلة التعددية، و المطلب الثالث تطرقنا إلى أزمة الثقافة السياسية في الجزائر منها أزمة التنشئة السياسية، أزمة الإلتزام، الهوية و المواطنة، أزمة الولاء للقبيلة، أزمة الطائفية و إشكالية الخطاب الشعبي.

أما الفصل الثالث تطرقنا لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي، و الذي قسمناه إلى مبحثين و يندرج في كل مبحث ثلاث مطالب أيضا. فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى الممارسة السياسية للأحزاب السياسية في الجزائر ، و تحدثنا في المطلب الأول عن طبيعة التوجه الحزبي في الجزائر و كيف تعتبر الاحزاب السياسية الجزائرية أدوات أيديولوجية لضرب الديمقراطية، اما المطلب الثاني تطرقنا إلى ظاهرة التحالف الرئاسي كظاهرة لغياب البرامج لدى الأحزاب السياسية الجزائرية، اما المطلب الثالث تناولنا واقع المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية من خلال تطرقنا إلى الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999،2004،2009،2014 والإنتخابات التشريعية لسنة 2002،2007،2012. أما المبحث الثاني فدرسنا الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية الجزائرية، ففي المطلب الاول تطرقنا إلى أسلوب د إتخاذ القرارات داخل الأحزاب السياسية من خلال التطرق إلى طبيعة العضوية و التنظيمية للحزب السياسي الجزائري، و المطلب الثاني تناولنا فيه عملية تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية و ركزنا فيه على طبيعة القيادة داخلها، اما المطلب الثالث تناولنا ظاهرة الإنشقاقات داخل الاحزاب السياسية الجزائرية من خلال إظهار العوامل الرئيسية التي أدت لذلك.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدور

الأحزاب السياسية في تفعيل

مسار التحول الديمقراطي

المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الأول: تعريف و نشأة الأحزاب السياسية

1-تعريف الحزب السياسي:

أ-التعريف اللغوي: جاء في مختار "الصحاح": حزب الرجل أصحابه، و الحزب أيضا يعني الطائفة، و يقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، و الاحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجمع على محاربة الانبياء عليهم الصلاة و السلام، و من هنا نرى أن كلمة حزب لغة تفيد الجمع من الناس، و هو ما يدل على الإعتياد على شيء ما.

كلمة سياسي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، وإستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية. غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة، أو كما يقول "مارسيل بريلو": " إن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية والصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للحياة العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة.¹

و بالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة و الإستحواذ على الحكم²

ب-التعريف الإصطلاحي للحزب السياسي: لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى إختلاف الأيديولوجيات وإلى تطور النظرة الوظيفية للحزب ومهامه وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

سنعرض مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي و الفكر الماركسي و الفقه العربي.

من منظور الفكر الليبرالي: يركز الفكر الليبرالي في تعريفه للحزب على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة، والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.

¹ - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 136 137

² - بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية - دراسة مقارنة -، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي،

الإسكندرية، 2011، ص16

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

ف نجد تعاريف كثيرة لعدة مفكرين و باحثين من بينها : تعريف **هارولد لاسويل** الذي يرى أن الحزب تنظيم يقدم مرشحين بإسمه في الإنتخابات. و أما **جوزيف شلزنجر** يحدد مفهوم الحزب في مظهر واحد من مظاهره و هو الوصول للسلطة¹ ، فيرى أنّ الحزب هو " التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط و فعالية في التنافس من أجل المناصب الإنتخابية". و **جورج بيردو** فيعرّف الحزب السياسي على أنه " هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة".²

و من التعاريف الأخرى هي التي قدمها الفقيه **أدموند بيرك "E. Burk"**، فيرى الحزب على أنه " إتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي، وفقا لمبادئ محددة متفق عليها جميعا" .

وكذلك الفقيه: **أندريه هوريو " A. Hauriou "** يرى بأنه: " تنظيم دائم يتحرك على المستوى الوطني و محلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي، و يهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".³

من منظور الفكر الماركسي: فالمفهوم الماركسي للحزب له إرتباط شامل بالأيديولوجية الماركسية، فيكيّف الحزب- بإعتباره أحد عناصر " البناء العلوي" السياسي للمجتمع الناتج عن علاقات الافراد المختلفة التي تقوم على علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، و " تعبير عن المصالح طبقة إجتماعية".⁴

ووفقا لتعريف ستالين "فالأحزاب السياسية هي قطاع من طبقة قطاعها الأساسي (الطليعي) يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة"⁵

يعرف الشيوعية الحزب بأنه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا". فالشيوعية ترى على ضرورة قيام

¹-نور البين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص14.

²- عبد النور ناجي، **المرجع السابق**، ص138 .

³- فوزية ثعالي و مليكة أحميدي بوجلطية، **دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم القانونية و الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر، 2010، ص9.

⁴-أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص18.

⁵-فتيحة بومدين و خيرة بن عياط، **الأحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق**، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر، 2011، ص18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

ديكتاتورية البروليتاريا التي تسعى بالعنف و القوة إلى قهر الطبقة الرأسمالية و التغلب عليها إلى أن تزول من الوجود و يصير المجتمع بأكمله سواسية من حيث التمتع بالثروة و السلطة على قدر سواء ¹.

و تجدر الإشارة إلى التفرقة بين الأحزاب السياسية الشيوعية و الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. حيث تعتبر الأولى أكثر تطرفاً من الثانية. فكلاهما يهدف إلى القضاء على الطبقة و لكن تختلف السبل في تحقيق هذه الغاية. ففي حين تلجأ الأحزاب الشيوعية إلى العنف و القوة و الثورة و استخدام الانقلاب العسكري بغية السيطرة على السلطة ووسائل الإنتاج، و نجد الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في المقابل تسعى للوصول لذلك عن طريق فرض مبادئها بالطرق السلمية عن طريق سلوك النهج الانتخابي الديمقراطي المعمول به في النظم الديمقراطية ذات الأيديولوجية الليبرالية التحررية.

وإنقذ لينين في هذا السياق الأحزاب السياسية حيث وصفها بأنها مجرد أجهزة و أداة تستخدمها البورجوازية لتعبر عن مصالحها الذاتية فقط دون مصالح عامة الشعب العامل.²

فالحزب الذي ينتزع السلطة الرسمية في مجتمعه بالعنف ثم ينفرد بها و بالحياة السياسية معا فلا يدع مجالاً لغيره من الأحزاب ليس حزبا في المدلول الديمقراطية و إنما هو ركييزة لديكتاتورية مطلقة.³

الأحزاب السياسية من منظور عربي

يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب و علماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف دكتور "سليمان الطماوي" إذ قال عن الأحزاب أنها "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم قصد تنفيذ برنامج سياسي معين"⁴

أما الدكتور رمزي طه شاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص و أو مبادئهم التي يلتفون حولها و يتمسكون بها و يدافعون عنها، و يرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الإشتراك فيها.⁵

¹ - بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص 188.

² - المرجع نفسه، ص 189، 194.

³ - فتحي السيد عبده، السياسة و المجتمع - رؤية مستقبلية للثورة و الديمقراطية و الأحزاب السياسية -، مؤسسة الشباب الجامعة، 2013، ص 196، 197.

⁴ - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 18.

⁵ - سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي الإسلامي -دراسة مقارنة-، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، لبنان، 1976، ص 569.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

أما الدكتورة "سعاد الشراوي" فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرفه "بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يعسَى للحصول على المساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.¹

فإستحالة إيجاد تعريف جامع و مانع صالح لكل زمان و مكان يعود بالدرجة الأولى لإختلاف هذه الأحزاب في حد ذاتها، و كذلك إختلاف الظروف و البيئة التي تمارس و تنشأ فيها . فالفقيه موريس دوفرليه من خلال كتابه المشهور "الأحزاب السياسية" لم يقدّم مفهوم واضح و محدد للحزب السياسي.²

وهناك إتفاق على وجود أربعة مقومات أساسية ينبغي توافرها لكي يطلق على تنظيم ما صفة الحزب السياسي و هي:

-وجود تنظيم يتميز بالعمومية و الإستمرار، و يمتد هذا التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود إتصالات منظمة داخلية و بين الوحدات المحلية و القومية.

-إهتمام الحزب بالتأييد الشعبي و إستقطاب الأنصار سيما في أوقات الإنتخابات.

-ضرورة توفر رؤية سياسية موحدة أي وجود أيديولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب.

-السعي الحثيث للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عن طريق إقامة التحالفات في محاولة التأثير على قرارات و أولويات السلطة الحاكمة من خلال وجود الحزب في صف المعارضة.³

و يمكن وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة للجمع بين الجوانب المختلفة التي تتضمنها تعريفات أخرى. إذ عرف على أنه "تنظيم مستمر و يتميز بمدى عمر يفوق عمر القادة، و للقادة إرادة مسبقة للوصول و ممارسة السلطة بالسعي على إكتساب تأييد شعبي واسع عن طريق الإنتخابات.⁴ أو عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تؤسس للدفاع عن أرائهم و مصالحهم و إعلانها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية⁵

¹ -سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 200.

² - نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 20.

³ - مرجع نفسه، ص 24.

⁴ - LMD Fiches collection, science politique, 2^{ème} édition, 50 fiches pour réviser ,p p 64,65.(sans auteur et sans année et sans lieu)

⁵ - بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص 18.

2-النشأة التاريخية للأحزاب السياسية:

إنّ الأحزاب تتأثر بأصل نشأتها، فمعرفة أصل نشأة الحزب ضرورية لفهم كيفية سيره وعمله، فمن المستحيل معرفة الفرق بين حزب العمال البريطاني والحزب الإشتراكي الفرنسي دون معرفة الفرق بين نشأة وميلاد كل من الحزبين . كما أنه لن يتيسر معرفة الفرق بين نظام الحزبين الأمريكي وبين نظام الحزبين البريطاني دون التعرف على أصل نشأة الأحزاب في كل من إنجلترا والولايات المتحدة. بصفة عامة فمولد ونمو الأحزاب مرتبط بالديمقراطية وبتوسع هيئة الناخبين وبتبنى نظام الإقتراع العام وتقوية مركز البرلمان¹.

أ-النشأة الداخلية للأحزاب السياسية:

و يرى دوفرجه أن ظهور الأحزاب السياسية - كمؤسسة سياسية قائمة بذاتها- كان إبتداء من عام 1850، و هي سنة إنتشار الديمقراطية و زيادة صلاحيات البرلمانات و توسيع الإقتراع السري و المباشر في جميع بلدان أوروبا الغربية. سعى دوفرجه أيضا إلى التمييز بين نمطين مختلفين لأصل الأحزاب السياسية في العالم الغربي بوجه خاص. و هما الأصل الإنتخابي و البرلماني و الأصل الخارجي. و أساس التمييز بين الأحزاب السياسية ذات الأصل الإنتخابي و البرلماني و بين الأحزاب ذات الأصل الخارجي هو: مؤسسة البرلمان.

الأصل الإنتخابي و البرلماني للأحزاب السياسية يقصد به الأحزاب المنبثقة عن مؤسسة البرلمان. حسبه فقد ظهرت في أول الأمر المجموعات البرلمانية ثم اللجان الإنتخابية، حيث أن البرلمانات موجودة قبل إتساع العملية الإنتخابية، و أخيرا ظهور الهياكل التنسيقية القيادية التي تؤمن الإتصال الدائم بين الهيكلين.

إن المجموعات البرلمانية الأولى كانت كجماعات محلية تجتمع في المقاهي من أجل الدفاع عن المصالح المحلية و إنتقل الأمر تدريجا بمناقشة الأمور السياسية الوطنية وأخذت صفة مجموعة أيديولوجية مثل مجموعة القصر الوطني(الجمهوريين المعتدلين) في فرنسا عام 1848، و في برلمان فرانكفورت بألمانيا كانت توجد مجموعات عديدة منها مجموعة مقهى ميلاني أقصى اليمين و مجموعة الكازينو وسط اليسار. إضافة إلى ذلك فتنقية الإقتراع بالقائمة و التمثيل النسبي يعمل على تكوين المجموعات البرلمانية.

¹ - سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية-أهميتها، نشأتها، نشاطها-، مركز البحوث البرلمانية يونية، القاهرة، 2005، ص

و ظهور اللجان الانتخابية- كما يشرح دوفرقيه- مرتبط بالإقتراع الشعبي الذي جعل تأطير الناخبين أمر ضروري.¹ ففي الولايات المتحدة نظرا أن العديد من المناصب يتم إختيارها بالإنتخاب، فقد لعبت لجان الناخبين دورا هاما في الإنتخابات وفي تكوين الحزبين الكبيرين لضمان عدم تبديد أصوات الناخبين ولضمان تنظيمها وحسن إستغلالها في الإنتخابات التشريعية والإنتخابات الرئاسة . وقد أدى إلى تشجيع لجان الناخبين على الإستمرار وزيادة نشاطها بتبني نظام الغنائم منذ عهد الرئيس جاكسون ومقتضى هذا النظام أن الحزب الفائز يعين أنصاره في الوظائف الرئيسية.²

و من هنا يمكننا القول أن ظهور الأحزاب السياسية إرتبط بتطور النظام الديمقراطي في الدول الأوروبية ، وإرتبط نشأتها بالنشأة الداخلية أي بظهور المجموعات البرلمانية داخل البرلمان و تكوين اللجان الانتخابية و حدوث إتصال و تفاعل بين الجماعات و هذا التفاعل لعب دورا في إنشاء الأحزاب السياسية.³

من العوامل التي تقف وراء نشأة الأحزاب السياسية هي إختلاف أفراد المجتمع فيها بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الإقتصادية والإجتماعية ، فضلا عن الإختلاف والتمايز في المبادئ و الأفكار و التقاليد. كما أنّ التعسف والظلم الإجتماعي، والإستبداد بالسلطة وحصرها في فئة محدودة العدد، بالإضافة إلى عدم مراعاة المصالح والإهتمامات العريضة للمواطنين جميعا أدت إلى نشأة الأحزاب السياسية التي ترمي في المقام الأول إلى تغيير نظام الحكم القائم.⁴

ب-الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

هي تلك الأحزاب التي تنشأ بطريقة خارجية أي التي تظهر خارج نطاق الهيئة التشريعية. فقد ساهم تعدد الجماعات و الإتحادات أو النقابات و الجمعيات بمختلف ميادينها في نشأة و قيام الأحزاب السياسية. فمن خلال نقابات العمال نشأت العديد من الأحزاب الإشتراكية في بلدان مختلفة، كما كان لنشاط الجماعة النقابية أثر بالغ في قيام حزب العمال البريطاني. وكان للجماعات المثقفين و إتحادات الطلاب دورا في الحركات الشعبية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر مما أثر تأثير مباشر في تكون الأحزاب السياسية اليسارية في أوروبا. و كذلك للجماعات الدينية دور في تكوين الأحزاب

¹ - عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 26، 27، 28، 29.

² - سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 20.

³ - ولد الصديق ميلود، الإنتقسام الإجتماعي و أثره في بنية الأحزاب السياسية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن- عمان، 2013، ص 78.

⁴ - محمد السويد، علم الإجتماعي السياسي -ميدانه و قضاياها-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 93

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

السياسية ، و ذلك مثلما حدث في هولندا عندما أنشئ حزبا مناهضا للثورة لمعارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ. قبل ذلك فالبروتستانت هم من أقاموا الحزب المسيحي في 1897 ، و ثمة أيضا دورا هامًا قامت به منظمة الشباب الكاثوليكي الفرنسي 1940 بفروعها المختلفة شباب الطلبة المسيحيين و شباب العمال المسيحيين في تقديم قادة للحزب ، و في إيطاليا و ألمانيا كان الدور الكاثوليكي مشابهًا إلى حد كبير للدور الفرنسي.¹

3-نشأة الأحزاب في الدول حديثة العهد بالاستقلال:

و يرتبط نشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية بتصفية الإستعمار و أفضل مثال هي بلدان المغرب العربي. و كما أنّ بعض البلدان خاصة أوروبا، إفريقيا وآسيا ، مرت بعدة أزمت سياسية كانت سببا مباشرا في ظهور الأحزاب السياسية فيها كأزمة الإندماج، المشروعية و أزمة المشاركة.²

المطلب الثاني: تصنيف الاحزاب السياسية

1-تصنيف على أساس الخصائص التنظيمية: إن أشهر تصنيفات التي قدمت للأحزاب

السياسية تصنيف موريس دوفرليه القائم على الخصائص التنظيمية للحزب و يرى أنها تتجسد في ثلاث أنماط:

أحزاب الأطر: تبحث عن النبلاء وذوي النفوذ في دعمها السياسي والانتخابي، وتعتمد في تمويلها المالي على شبكة تبرعات كبار رجال الأعمال، ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية، والشكل الأولي لظهورها كان في شكل نوادي إنتخابية وكتل برلمانية.

الأحزاب النضالية: و تتشابه مع أحزاب الجماهير من حيث بحثها على التأييد الجماهيري و إعتماها التنظيم التراتبي في إستيعاب و تأطير المناضلين، و لكن تتميز عنها بإيديولوجيتها الشمولية و تنظيمها الحزبي الهرمي ذو الطابع العسكري.³

أحزاب الجماهير: حسب موريس دوفرليه تأسست على إنتشار المبادئ و الأفكار و الفلسفة الإشتراكية في القرن العشرين و التي تحولت بدورها إلى أشكال مختلفة من الأحزاب منها الأحزاب الماركسية و الفاشية التي إنتشرت في الدول الأوروبية و على رأسها ألمانيا و إيطاليا و إنجلترا و فرنسا

¹ - فتحي السيد عبده، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

² - عبد القادر مشري، المرجع السابق ، ص 39.

³ - عبد العالي عبد القادر: محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة،

الجزائر، 2008، ص ص 60، 61.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

بالإضافة إلى كتلة الدول التابعة للاتحاد السوفياتي الأسبق.¹ تتميز هذه الأحزاب بصفتين أساسيتين تجعلها مناقضة لأحزاب الأطر فهي تقوم على إنخراط أكبر عدد من المناضلين، إضافة إلى قوة تنظيمها، فهي تسعى إلى تباين المناضلين بهدف إعطاء تأثير سياسي لعامة الناس و التي تهدف من خلاله على إيقاض الحس المدني أو الوصول بالعامية إلى درجة من الوعي السياسي فهي تقوم بدور تربوي، و بهذا يتراجع دور الأعيان في التأثير عليه. كما يستجيب إنضمام عدد كبير من المناضلين لضرورة تمويله، فأحزاب الأطر تستطيع أن تمويل نفسها بفضل ثروة أعضائها.²

و نظرا لتطور الجانب التنظيمي في الأحزاب السياسية، فقد برزت أنماط جديدة من الأحزاب أصبح تصنيف دوفرجه غير قادر على إستيعابها و من ذلك:

الأحزاب اللاقطة: هي أحزاب براغماتية و تتميز بغموض أكثر في أيديولوجيتها، و هي مرنة تتكيف مع الظروف بحسب ما يخدم مصالحها.

أحزاب الناخبين وأحزاب الآلة: وهي نمط حزبي تتميز به الأحزاب الأمريكية، وأصبح نموذجا منتشرا ، فنظرا لإنحسار الإهتمام الحزبي لدى المواطنين، وإنخفاض مستويات الإنخراط والنضال في الأحزاب، فإن الأحزاب أصبحت تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها لصالح مرشحها.

الأحزاب الاحتكارية (الكارتل) يميل نحو التنظيم البيروقراطي والإحترافية السياسية في قيادته، وزيادة إرتباطه بمؤسسات الدولة في تمويل نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.³

2-التصنيف على أساس أيديولوجي:

تصف هذا النوع من التصنيفات على أساس مقياس اليمين واليسار، والتميز بين الأحزاب السياسية في الدول أصبح شائعا على أساس اليمين واليسار، وهو مسألة نسبية، تختلف من بلد لآخر، غير أنّ المدافعين عنه يرون أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الأيديولوجية بناء على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، وذلك على أساس معايير ثابتة، ومن أهم التصنيفات المشتهرة في هذا المجال تصنيف جان بلوندل Jean Blondel للأحزاب السياسية بناء على ثلاثة معايير:

معيار المشاركة داخل الحزب: هل تتسم بالديمقراطية أم بالأوليغارشية على أساس التعيين أو التزكية.

معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة: هل عبر وسائل ليبرالية أم سلطوية.

¹ - بلال أمين زين الدين، المرجع السابق، ص31.

² - غارو حسيبة، دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر من 1997-2007، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 28.

³ - عبد العالي عبد القادر، المرجع السابق، ص 61.

معيار الموقف من الوضع القائم: هل بالمحافظة على الوضع القائم، أو إتخاذ موقف وسطي، أو الدعوة إلى التغيير.

وقدم التصنيف التالي إنطلاقاً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار: محافظين، مسيحيين ديمقراطيين، ليبراليين، راديكاليين، احزاب الفلاحين، الاشتراكيين، الشيوعيين

3- التصنيف على أساس الإنتماء الإجتماعي: أحزاب طائفية، أحزاب الأقليات، الأحزاب الجهوية، الأحزاب القومية¹

و يوجد تصنيف على حسب أنماط الاحزاب فقد شاع التمييز بين نظام الحزب الواحد و نظام الحزبين و نظام تعدد الأحزاب، حيث طرح علماء السياسة معيار التنافس الحزبي للترقية بين نظم حزبية تنافسية و نظم حزبية غير تنافسية، الأولى يميزها تنافس أكثر من حزب على السلطة و يدخل فيها نظام الحزبين و نظام تعدد الأحزاب، و في الثانية يحتكر السلطة حزب سياسي معين، و نجد في هذا السياق نظام الحزب الواحد في الدول الشيوعية و في بلدان العالم الثالث. و نظام الحزب المسيطر نجده ضمن تعدد الأحزاب مع إحتكار أحدهما للسلطة في فترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى نظام الحزب القائد و هو وجود تحالف حزبي تكون القيادة فيه لحزب معين.²

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

- **تكوين للرأي العام:** حيث تتولى الأحزاب عملية تثقيف أعضائها قصد الدفاع عن آراء الحزب و مبادئه و تمدهم بالمعلومات التي يستطيعون من خلالها مواجهة التغيرات الحالية و المستقبلية. الدور الإعلامي لا يقتصر فقط على العضو أو النائب بل يتعداه إلى الناخب من حيث إمداده بالمعلومات و الإرشادات لفهمه للظواهر السياسية و تساعده على إختيار الأصلح و الأنسب و هذا ما نسميه بالدمج الإجتماعي و السياسي للأفراد.³ تساعد الفرد ان يكون إجتماعيا بإكتسابه لتوجه معين و يساعده على ولوج عالم الشغل.⁴

¹- عبد العالي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

²- الكيلاني و آخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، الطبعة الأولى، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2006، ص ص 84، 85.

³- ولد الصديق ميلود، المرجع السابق، ص 75

⁴ - LMD Fiches collection, science politique, 2^{ème} édition, 50 fiches pour réviser, Op-Cit, p67

-ضمان الرقابة الشعبية

تقوم الأحزاب بمراقبة أجهزة الدولة و السلطات السياسية و محاسبتها إذ ما إنحرفت عن أداء أدوارها وواجباتها الأساسية و تأخذ هذه الرقابة أشكال و صور كتوجيه الإنتقاد المباشر في الصحف ووسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى للجهاز الحكومي.

- إدارة الصراع السياسي في المجتمع:

التدخل في مواجهة التحديات و الإستفزات الداخلية و الخارجية التي تقوم بها بعض العناصر و القوى المضادة و التصدي لأثارها السلبية و أعمالها التخريبية، مثلا التصدي للتحديات الفكرية و الأمنية التي تستهدف وجود الأمة و تراثها التاريخي و مجابهة العدوان العسكري الخارجي و صده و رده ضمانا لسلامة الوطن و سيادة الامة.¹

-**التنشئة السياسية:** تقوم الأحزاب السياسية بدورها في إعداد مواطننا سياسيا و المساهمة في تربيته و تثقيفه و يتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب و يقوم بتزويد الجماهير بالمعلومات السياسية الصحيحة و الدقيقة عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة ، لكي يعي و يدرك أهمية المشاكل التي تنور في المجتمع.²

-**التجنيد السياسي:** الأحزاب تسعى إلى الإستلاء على الحكم و بذلك تعتبر مدارس تلقن مبادئ فن ممارسة السياسة، و تحرص الأحزاب السياسية على تأهيل الأعضاء و تثقيفهم سياسيا، لأن العمل السياسي ،عمل لا يأتي بالفطرة و لكنه عمل يأتي بالخبرة. فالحزب يعمل على تكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم إذا ما أبدت هذه الفئة شيئا من التفوق و التفهم العميق لمبادئ الحزب و سياسة الحكم و بذلك للحزب.³

-**تقوية المعارضة و منع إستبداد الحاكم:** تقوم بتنظيم المعارضة، و هذا الدور ليس مجرد مجابهة من أحزاب الأقلية لحزب الأغلبية و لكنها تقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، على ألا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة، التي يتضمنها برنامج متكامل، يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة ، إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.⁴

-**همزة و صل بين الحاكمين و المحكومين:** تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة إتصال هامة بين الحاكمين و المحكومين، و تأتي هذه الأهمية من خلال تقديمها للمرشحين لتولي الوظائف العامة،

¹ - إحصان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن-عمان-،2010، ص ص 174 176.

² - حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الإسلامي-دراسة مقارنة- الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014، ص158.

³ - المرجع نفسه، ص ص 159،168،169.

⁴ - نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة،1998، ص86.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

البرلمانية منها و التنفيذية و بل أحيانا القضائية كما هي في بعض الدول، بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئة الناخبة من برامج سياسية و طرق متعددة لتنفيذها. و لا يقتصر الأمر على ربط الشعب بممثلته عن طريق الترشيح و الإنتخاب بل يشمل أيضا مراقبة هذا الشعب لنشاط الحزب الحاكم.

- إثراء للممارسة الديمقراطية للحقوق و الحريات العامة: و ذلك بإتاحة الفرصة لأعضائها لممارسة الحريات الفكرية و غيرها من الحريات مثل حرية الرأي و التعبير و حرية النشر و الصحافة و حرية الإجتماعات العامة و حرية تكوين الجمعيات و الإشتراك في النقابات.¹

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم و مراحل التحول الديمقراطي

1- الديمقراطية:

إن للديمقراطية تصور ضيق و تصور آخر شامل جدا: يعد جوزيف شومبيتر من صاغ المفهوم الضيق. فبالنسبة إليه الديمقراطية بكل بساطة ليست إلا "طريقة سياسية، أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية، يحوز الأفراد عن طريقها على سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب"² نجد المفهوم الشامل للديمقراطية الذي إقترحه دايفد هلد، يجمع فيه آراء من التقاليد الليبرالية و أخرى ماركسية ليتوصل إلى معنى للديمقراطية الذي يؤيد فيها مبدأ أساسي وهي الإستقلالية: و يسميه الإستقلال الديمقراطي أين تكون الدولة خاضعة للمساءلة، و يكون تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني و تكون فرصة المشاركة متساوية عند المواطنين. و يتضمن المبدأ أيضا الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية للإستقلالية الديمقراطية.

قال يوليوس نيريري الرئيس السابق لتتنزانيا أنّ النضال من أجل الحرية في إفريقيا هو في الأساس نضال من أجل التحرر من الجوع و المرض و الفقر. فالمفهوم الذي إقترحه هلد لا تعد الديمقراطية نظاما سياسيا فحسب، بل هي نظام إجتماعي إقتصادي أيضا.³

و في هذا السياق حدد روبرت دال الشروط الأساسية لتكون أمام ديمقراطية سياسية و التي يجب للحكومة الإستجابة إليها باعتبار المواطنين أنداد سياسيون، و التي تغطي ثلاث أبعاد رئيسية للديمقراطية

¹ -حمدي عطية مصطفى عامر، المرجع السابق، ص 167، 174.

² - عامر مصباح، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 104.

³ - غيورغ سورنسن، الديمقراطية و التحول الديمقراطي - السيرورات و المامول في عالم متغير، (ترجمة عفاف البطاينة)، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، لبنان، أبريل 2015، ص 28، 29، 30.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

السياسية و هي المنافسة الحقيقية الواسعة بين الأفراد و الجماعات المنظمة ،خصوصا الأحزاب السياسية¹ التمتع بالمواطنة و المساواة السياسية و القانونية - على الأقل- بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس أو غير ذلك من أسباب التمييز بين المواطنين من حيث المبدأ. و ضمان حرية التعبير و التنظيم، و مبدأ سيطرة أحكام القانون و سيطرة القضاء ، و مبدأ عدم الجمع بين السلطات في يد واحدة و لا مؤسسة واحدة، و مبدأ التداول السلمي على السلطة وفق إنتخابات دورية حرة و نزيهة.² و كل هذا يضمنه دستور يوضع من قبل جمعية تأسيسية منتخبة و هذا هو " أسلوب العقد". و الدستور ليس منحة من أحد و لا يجوز الرجوع عنه أو تعديله إلا وفق أحكامه فهو عقد إجتماعي يعبر عن تراضي القوى الفاعلة و إتفاق التيارات الفكرية و السياسية المؤثرة.³

و إجمالاً فمتى تحققت الديمقراطية السياسية، يصبح من الممكن إحراز المزيد من الديمقراطية* بمفهوم هولدر الموسع للديمقراطية و من جهة أخرى فالحقوق الشكلية لا قيمة لها إن لم تكفل بشكل جوهري حقوق متساوية للمواطنين، على سبيل المثال من دون دولة الرفاه التي تحول دون الفقر المادي الحاد و أشكال اللامساواة الإجتماعية و الإقتصادية الكثيرة لن تكون الشرائح الفقيرة من السكان قادرة على التمتع الكامل بحقوقها السياسية.⁴

و السؤال المطروح لماذا تؤدي الكفاية أو الوفرة إستبدال النظام السلطوي بآخر ديمقراطي و الإجابة هو أن النمو الإقتصادي يغير القيم لدى السكان و يخلق ثقافة سياسية ديمقراطية و يصبحون أكثر عقلانية بخصوص السياسة و المعارضة و تسهم في نشوء مجتمع مدني و هذا نتيجة لإنتشار التعليم⁵

¹- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية و التحول الديمقراطي-السيرورات و المامول في عالم متغير،(ترجمة عفاف البطاينة)، المرجع السابق، ص 32.

²- برهان غليون، علي خليفة كوارى و اخرون، الديمقراطية و الاحزاب في البلدان العربية- المواقف و المخاوف المتبادلة-، الطبعة الأولى، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 13.

³- علي خليفة الكوارين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000، ص 39، 41.

* حسب هينتغتون فالديمقراطية غير موجودة و أنه لا توجد إلا ديمقراطية يقوم على مجموعة من الإجراءات كإنتخابات حرة و نزيهة لإختيار ممثلي الشعب ، حريات أساسية معترف بها ، التداول السلمي على السلطة و غيرها.

⁴- غيورغ سورنسن ، (ترجمة عفاف البطاينة)، نفس المرجع، ص 35.

⁵- غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية و المجتمع المدني، (ترجمة شوكت يوسف)، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر، دمشق، 2009، ص 8، 9.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

و بصفة عامة فإنّ المبادئ الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي، هو أولاً مبدأ سيادة الشعب، فإرادة الشعب أولى أن تكون مصدر التفويض و مصدر السلطات فإنّ إرادة الشعب أحق بالإعتبار من إرادة أيّ فئة إجتماعية أو مهنية أو دينية و أحق من أي فرد أو قلة من الأفراد يدعون الشرعية و ينصبون أنفسهم مصدرا للتشريع في الدولة.¹

و من خلال هذا سندرج جملة من المفاهيم و هي:

لقد عرّفت في الإصطلاح الغربي-وفق ما جاءت به الثورة الفرنسية من مفاهيم- على أنها "حق الشعب المطلق في أن يشرّع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأيّة قيود خارجية، فهي سيادة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها² يعرفها إبراهيم نكولن بأنّها:"حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب"، أما بيردو فعرفها على أنها " نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية"³

و يذهب العالم " لوويل " إلى أنّ الديمقراطية هي التي تأخذ برأي الأغلبية و لا تتجاهل رأي الأقلية بحيث تكون معبرة بحق عن الرأي العام ، و هنا يظهر نوعاً آخر من الأغلبية و هو الأغلبية المؤثرة.⁴

ففي المقابل حسب الفيلسوف الامريكي، كارل بوبر فإنّ الديمقراطية لا تعني حكم الشعب كما هو رائج، فالديمقراطية هي القدرة على إقالة حكومات بدون إراقة الدماء و القدرة على منع قيام طاغية بإسم الشعب أو أغلبية مهما كانت. فهو ينفي و جود في الديمقراطية لمبدأ يجعل للأغلبية الحق، لأنّ الأغلبية قد ترتكب أخطاء فادحة كأن تنصّب طاغية. الديمقراطية ليست سيادة شعبية هي قبل كل شيء مؤسسات مزودة بوسائل الدفاع ضد الديكتاتورية و الدفاع عن الحرية الفردية.⁵

¹ - برهان غليون، علي خليفة كوارى و آخرون، المرجع السابق، ص 12، 13.

² - محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، شركة الشهاب للنشر و التوزيع، الجزائر، 1989، ص 18.

³ - فرنك بيلي معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003،

ص. 919

⁴ - أحمد بدر، الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة، دار فوباء للطباعة و التوزيع، 1998، ص ص

287، 288

⁵ - كارل بوبر، ديس القرن العشرين، (ترجمة الزاوي بغورة و لخضر مذبوح)، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم

ناشرون، لبنان، 2008، ص 82

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

فالديمقراطية بصفة عامة: "تهج للحكم يقوم على الإنتخابات الحرة والمؤسسات وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية، وحرية الإختيار لكل الناخبين".¹

و يوجد ما يسمّى بالديمقراطية المعاصرة و هي تركز على خاصيتين وهما: الديمقراطية منهج و ليس عقيدة ، و هي ممارسة دستورية .

الديمقراطية منهج وليست عقيدة: فهي منهج لإتخاذ القرارات الهادفة من قبل الملزمين بها، وهي منهج يبدع الحلول ويكيّف المؤسسات دون الإخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية . والديمقراطية ليست شريعة بديلة عن غيرها من الشرائع أو عقيدة منافسة لغيرها كذلك. فكثير من الأنظمة السياسية السائدة في وقتنا الحالي تبنت الديمقراطية و تكيّفت معها، مع المحافظة على عقائد وقيم المجتمعات المختلفة ومراعاة ظروفها الخاصة.²

والممارسة الديمقراطية اليوم مقيدة بدستور و ليست مطلقة، بحيث هذا الدستور يجب أن تتراضى القوى الفاعلة في المجتمع على أحكامه و هو شرط أساسي و تقبل الإحتكام إلى شرعيته و تلك الأحكام التي يجب أن تراعي للمبادئ الديمقراطية و تكفل عمل المؤسسات الدستورية القائمة على هذه المبادئ. المحددة للديمقراطية السياسية كما ذكرنا أعلاه.

فالشعب إذن في نظام الحكم الديمقراطي هو مصدر السلطات، يمارس سلطته بموجب أحكام الدستور و الدستور هو مصدر الشرعية تخضع الدولة إلى أحكامه و يحتكم أفراد و الجماعة إلى شرعيته.³

2-التحول :

يشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، ويقال تحول أي تنقل من موضع إلى موضع أو من حال إلى حال .وعن الشيء يقال تحول عنه أي إنصرف عنه إلى غيره، وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة بمعنى توخى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه "كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعظة. و كلمة

¹ - محمد نجال، السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر - الإنتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004. دراسة ميدانية في مدينة

بسكرة، ، شهادة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، علم الإجتماع و التنمية، جامعة بسكرة، ص 101.

² - على خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 14.

³ - مرجع نفسه، ص ص 34،33

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

التحول يقابلها في اللغتين الإنجليزية و الفرنسية كلمة "TRANSITION" و تعني المرور أو الإنتقال من حالة معينة أو مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر¹

3-التحول الديمقراطي : فالتحول الديمقراطي هو عملية تقوم على أساس التحول من النظم التسلطية نحو النظم الديمقراطية، تعتمد على الإختيار الشعبي، و المؤسسات المتمتعة بالشرعية و على الإنتخابات الحرة و النزيهة كوسيلة لتداول السلطة.²

إن التحوّل الديمقراطي مرتبط بمفاهيم مشابهة له و هي التحول الليبرالي و الإنتقال الديمقراطي. فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعديّ عليها من قبل السلطة وما هو إلا تجميل وتحسين للصورة التي تمارسها السلطة الحاكمة لتحقيق القبول والإذعان.³

يمكن أن نبدي ملاحظة أولية مفادها أن حالة الإفتتاح التي تعرفها الكثير من الدول العربية، يمكن وصفها على أنّها نوع من التحوّل اللبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة، دون أن يعني لوجود تحول ديمقراطي حقيقي على أرض الواقع.⁴

أما الإنتقال الديمقراطي يختلف عن مفهوم الإفتتاح السياسي الذي يعني هذا الأخير تطبيق بعض آليات الديمقراطية مثل الإنتخابات دون أن يكون الشعب مصدر السلطات، وإنما يكون مصدر السلطات حاكم فرد أو أسرة حاكمة أو أقلية عسكرية أو رجال دين على سبيل المثال. قد تمنح بعض هذه النظم مزيدا من مظاهر المشاركة السياسية وتخفي طبيعتها بتبني مصطلحات الديمقراطية ، دون أن تتخلى عن سلطة الفرد أو القلة التي تعلق على إرادة الشعب. و الإفتتاح لا يعني وجود إنتقال ديمقراطي. فالإنتقال الديمقراطي يكرّس فيه مؤسسات فعلية و لآليات و ضوابط و ضمانات لحكم ديمقراطي حقيقي ، أين تكون فيه الممارسة الديمقراطية أرقى و أكثر تجذرا في الثقافة و الممارسة السياسية و الإجتماعية والإنسانية خاصة.

¹-أحمد طعيبة، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر 2007، 1، ص 36.

²- إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع، مجلد 2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 911 بيروت، 1988، ص 192.

³- عميرة محمد أيوب و مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر-2009، 1999-،

مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تنظيمات إدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 7

⁴- لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول

الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، بدون السنة، ص 51

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

ومن هنا فإنّ التحول الديمقراطي صيرورة (un processus) مستمرة وليس حالة فاصلة مثل الانتقال الديمقراطي. صيرورة تنضج فيها الممارسة الديمقراطية وترتقي بعد أن تستقر ويتم القطع مع أشكال نظم حكم الفردي أو القلة عندما يتم الانتقال للديمقراطية قولاً وفعلاً.¹

و بهدف التأسيس العميق للتحول الديمقراطي يجب الرجوع إلى نظرية صامويل هنتغتون الذي يحدد ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية²

و قد ذكر في كتابه الموجة الثالثة أن العالم قد مرّ بموجات ثلاث للتحول الديمقراطي كانت الأولى طويلة ممتدة من 1828 إلى 1926 م، وكانت الثانية قصيرة ممتدة من 1943 إلى 1962 م، وفي حين باشرت الثالثة بدايتها في عام 1974م³ بالانقلاب العسكري في لشبونة بالبرتغال في 25 أبريل من نفس السنة.⁴ و يذهب هنتغتون إلى أنّ إعتبار أهم قضية في التحول الديمقراطي في موجته الثالثة هي إستبدال حكومة لم يتم إختيارها بأخرى إلّا عن طريق إنتخابات ديمقراطية و نزيهة.

فالتحول الديمقراطي إذن يعني العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية بم يشملها ذلك من حرية الإنتخابات والمحاسبة السياسية وعليه فإن التحول الليبرالي التي يمكن أن يكون مقدمة للانتقال الديمقراطي ثم للتحول الديمقراطي⁵.

مراحل التحول الديمقراطي:

و التحول يمر بثلاث مراحل: -المرحلة الأولى هي لبرلة أو إنفتاح liberalisation: تبقى تحت سيطرة النخبة الحاكمة للنظام الحاكم و تتمثل اللبرلة في تحرير سجناء سياسيين و في تخفيف الرقابة على الصحافة، و في إدخال بعض الضمانات القانونية و الإصلاحات الإقتصادية. و قد تحصل اللبرلة دون أن يتبعها ديمقراطية. و لكن الأولى شرط الثانية.

ثم تأتي -المرحلة الثانية من التحول و هي الديمقراطية démocratisation : بإقامة إنتخابات تنافسية، و تكريس لحرية التعبير و حرية الإجتماع، و حق الإنتخاب... إلخ أي قبول التعددية الفكرية و التعددية التنظيمية. و هذه التفرقة بين المرحلتين تعني الانتقال من مرحلة تحضيرية تتميز بإستقطاب القوى النشطة على الساحة السياسية إلى مرحلة مصيرية، حيث يتم فيها تأسيس بعض الإجراءات من

¹-خليفة الكواري، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية، الدوحة، 2012، ص ص 1،2.

²- لعجال امين محمد، المرجع السابق، ص 51

³- صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في القرن العشرين-، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الطبعة الأولى،

دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 74

⁴-مرجع نفسه، ص 61.

⁵-عمير محمد أيوب و مالكي رتيبة، المرجع السابق، ص7.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

اللعبة الديمقراطية. و يتطلب نجاح هذه المراحل مشاركة الفئة الحاكمة و المعارضة¹. و تتميز هذه المرحلة بتبني عقد إجتماعي جديد(دستور جديد)، و تحديد إنتخابات عامة لإنتخاب حكومة جديدة.² و تأتي مرحلة ترسيخ للديمقراطية على النحو الذي يضمن إستمرارية وإستقرار النظام، هي غالباً ما تكون عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً، ولذلك فإنّ مجرّد الإنتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعنى بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أنّ ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لا بدّ من توافرها مثل: التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن فيما بينها إستناداً إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدنى فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها³.

و إجمالاً فالتحول الديمقراطي يمر عبر مسارين: إصلاح الدولة و ضبط سلطتها و تطهير توجهاتها من إعتبارات المصالح الشخصية، و ثانياً إعادة هيكلة المجتمع و تنمية قواه المستقلة عن السلطة ووضع أسس العمل المشترك من أجل فاعليته و موازنة قواه المجتمعية لقوة الدولة.⁴ و يعرف "فليب شمبيتر" التحول الديمقراطي أنه: إذن هي عمليات و إجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.⁵

¹ -جونى عاصي، نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية-إعادة النظر في براديفم التحول-، مؤسسة ناديا للطباعة و النشر و الإعلان و التوزيع،فلسطين،2006، ص 69.

² - المرجع نفسه،ص 82.

³ - مقال من إعداد مجموعة من الباحثين السوريين، التحول الديمقراطي،ص 2. من الموقع www.syr.res.com يوم 2016/04/9 على الساعة 9:29.

⁴ - نبيل كريبش، "آفاق التحول الديمقراطي في ظلّ الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 31،المجلدأ،ص ص229-241، 2009،ص131.

⁵ -مصطفى بلعور،التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسية الجزائري(1988-2008)،أطروحة دكتوراه، ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2010/2009، الجزائر، ص 26.

المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي

يوجد هناك أسباب متعددة للتحول الديمقراطي ذات علاقة باختلاف المكان و الزمان و هناك منها أسباب داخلية و خارجية، و عليه يمكن تمييز مجموعة من العوامل المشتركة و الدافعة للتحول الديمقراطي.

1- الأسباب الداخلية:

-التغير في إدراك القيادة و النخبة السياسية: و يعدّ هذا العامل الدافع لإتخاذ قرار التحول الديمقراطي من عدمه و كذا نجاح عملية التحول الديمقراطي من فشلها، التي تحتاج إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الإقتصادية. وكما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي و حماية الفرد من تعسف الدولة و التفاوض مع الجماعات الإجتماعية التي تهدد عملية التحول الديمقراطي للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع.¹

-إنهيار شرعية النظام السلطوي: وما يخلق أزمة شرعية هو عدم الرضا بالمؤسسات السياسية القائمة، و عدم تمثيل النظام السياسي لقيم و مصالح المجتمع، و عدم قدرته على إستيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع و في مقدمته فئات جديدة لم توفر فرص المشاركة و كذلك ضعف دور و مكانة البرلمان في النظام السياسي.

-الأزمات الإقتصادية: قد تؤدي الأزمات الإقتصادية إلى حالة عدم الإستقرار تسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية، و هذا الوضع قد يكون مدخلا مناسباً لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي.

-تصاعد قوة نفوذ المجتمع المدني: قد يؤدي نمو و تطور المجتمع المدني إلى الدفع نحو التغيير و التحول و ذلك بفعل الضغوط التي تمارسه منظمات المجتمع المدني.²

¹- فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص

180.

²- لعجال أعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 52.

2- الأسباب الخارجية:

- **ضغوط المؤسسات المالية:** و هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير اللذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي للدول المقترضة.

- **ضغوط المنظمة العالمية للتجارة و الشركات المتعددة الجنسيات:** و هي مؤسسات لتنظيم التجارة العالمية و هي التي تفرض الإصلاحات الاقتصادية و السياسية تدفع نحو التحول الديمقراطي.¹

وقد زادت وتيرة القوى الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث تحوّلت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي نحو التأكيد على مسألة التحول الديمقراطي بالدول العربية. ففي عام 2003 أقر الإتحاد الأوروبي " سياسة الجار الصالح الجديد " ، التي تركزت بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، مهتما بصورة أكبر بقضية إحلال الديمقراطية وربطها بالمساعدات الاقتصادية. ودعّمت واشنطن هذا الأمر من خلال " مبادرة الشرق الأوسط " في أكتوبر 2003 ، ثم " مبادرة الشرق الأوسط الكبير " في فيفري 2004 ، ثم في نفس التاريخ طرحت فكرة " إتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط " من طرف ألمانيا وفرنسا ومن ورائهما الإتحاد الأوروبي.²

- النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية متسارعة مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي كانت البداية مع تحوّل أغلبية أنظمة الحكم السلطوي في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.³

- العدوى الانتشار :

قال صامويل هينتنغتون في كتابه الموجة الثالثة أنّه قد يكون من الأسباب الهامة لحدوث تحول ديمقراطي في دولة واحدة هو حدوثه في دولة أخرى. فيتم تناقل أخبار الأحداث السياسية الهامة في وقت واحد تقريبا حول العالم. و بالتالي فإن حدوث التحول في دولة ما يمكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه تقريبا في دولة أخرى.⁴

¹ - لعجال أعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 53.

² - محمد السيد سليم، "تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط- وجهة نظر عربية"-، مجلة الديمقراطية، العدد 24، ص ص

10-1، أبريل 2016 ص5.

³ - أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص ص 61، 60.

⁴ - صامويل هانتنتون، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، المرجع السابق، ص 93.

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، لم يكن يظهر في الموجتين الأولى والثانية، وربما العامل الحاسم في ذلك هو التقدم الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال الدولية والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام عموماً بما فيها شبكة المعلومات الدولية أو الأنترنت.¹

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

و يشير التحول الديمقراطي إلى عملية التفاعل بين النخب و العناصر المعارضة، فالعملية لا تسير وفق خط واحد، قد يحدث التحول بمبادرة من أعلى بواسطة النظام السياسي أو عن طريق التفاوض بين السلطة و المعارضة أو من أسفل بواسطة المعارضة.

- **التحول من الأعلى:** تبدأ كخيار ذاتي لدى النخبة الحاكمة بعد شعورها بعدم ضمان إستمرارها في الحكم، و الحفاظ على مصالحها إذ لم تقدم تنازلات إلى المواطنين و إلى المعارضين. هذه القناة الذاتية تتكون نتيجة مؤثرات متنوعة و متباينة من بلد لآخر لكنها في نهاية المطاف تقضي إلى إنفتاح سياسي محدود و بطيء يفتح نافذة على الديمقراطية.² يكون هذا التحول نتيجة تزايد عدم الرضا والسخط الشعبي وتناقص قوة النظام بالمقارنة مع قوة المعارضة، أو عدم قدرة النظام على الوفاء بإحتياجات المجتمع، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول و يقيم إصلاحات في مختلف المجالات، سواءً للرجبة الفعلية في القيام بالتحول الديمقراطي أو لإمتصاص الأزمة من خلال تطوير ميكانيزمات لمد سيطرته. وهنا ينبغي أن تكون لدى هؤلاء القادة القوة لتوجيه بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت الرغبة لديهم في ذلك حتى يتغلبون على معارضي التحول. و هذا النوع من التحول عرفته الجزائر.³

-**التحول من خلال التفاوض:** يتم الانتقال إلى هذه المرحلة عندما يشعر قادة النخبة الحاكمة أنهم في موقف ضعيف من الأفضل لهم الإنسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الإتصالات و المشاورات و الإتفاقات⁴ و يسمّى هينتغتون هذه الحالة بالتحول عبر حل وسط الذي ينجم بفعل مشترك من قبل الحكومة و جماعات المعارضة في حين يسميها إيزر التحول بنقل السلطة. و حصلت هذه التجربة خلال الموجة

¹ - أحمد طعيبة، المرجع السابق، ص 62.

² - فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية - نماذج مختارة -، دفا تر السياسة و القانون، الجزائر، 2011، ص ص 17، 224.

³ - أحمد طعيبة، نفس المرجع، ص 67.

⁴ - فاطمة مساعيد، نفس المرجع، ص 224.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي

الثالثة في كل من بوليفيا(1989-1998)، الأوروغواي(1982-1985)، و كوريا الجنوبية(1985-1987) و جرى الإنسحاب من السلطة على أساس مفاوضات بين الإصلاحيين في النظام و بين فريق المعتدلين في المعارضة مع إقتناع كل من الفريقين أنه غير قادر على التحول إلى الديمقراطية بمفرده.¹

-**التحول من الأسفل (من خلال الشعب):** يتم تحت الضغوط الشعبية و المعارضة و بسبب التصدع داخل النخبة الحاكمة نفسها و الإنقسامات التي تدب بين أفرادها و فصائلها². و يحصل هنا إذن التحول من خلال تنامي المعارضة التي تكافح من أجل إسقاط النظام على حساب ضعفه المتزايد و يسمى هذا التحول لينز "بالقطيعة مع الماضي" و حدث هذا الشكل من التحول في البرتغال عام 1975، اليونان 1974 و في الأرجنتين 1983³

خلاصة و إستنتاجات

إنّ الأحزاب السياسية بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي في الدول الديمقراطية، فهي التي تقوم بتعبئة الجماهير، مراقبة السلطة، و التنشئة السياسية فلا يمكن الإستغناء عن الأحزاب السياسية لبناء مجتمع ديمقراطي. و لن تقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظائف إلا في ظلّ نظام يقدر حرية الرأي و التعبير، و هذه الأخيرة يضمنها دستور ديمقراطي لا تنتهك حرمة و يطبق حقيقة على أرض الواقع. و هذا الدستور الذي يكرّس لنظام ديمقراطي قائم على أساس سيادة الأمة، وسيادة القانون، و الفصل بين السلطات و التداول على السلطة من خلال تكريس لمبدأي التعددية و حكم الاغلبية. فالتحول الديمقراطي لن يفعل إلا في إطار ثقافة قبول الآخر و الأخذ برأيه و مصلحته على كل إعتبار و لن يكون إلا في الدول التي تقدر الفرد و تؤمن بمبدأ المواطنة التي من خلالها يفعل الفرد في الحياة السياسية، و إن كانت الأحزاب السياسية أصلا لا تؤمن بمبادئ الثقافة السياسية فلا نظن أن لها دور في تفعيل التحول الديمقراطي.

¹ - غرايم جيل، (ترجمة شوكت يوسف)، **المرجع السابق**، ص 92.

² - فاطمة مسعيد، **المرجع السابق**، ص 224.

³ - غرايم جيل، (ترجمة شوكت يوسف)، **نفس المرجع**، ص 93.

الفصل الثاني:

طبيعة النظام السياسي

الجزائري

المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم

المطلب الأول: مكانة المؤسسة العسكرية في نظام الحكم الجزائري

شاعت أن تكون التقاليد السياسية الجزائرية في الحكم أن لا تقبل بوجود قيادة ثنائية، فالرئيس و الجماعة التي أنتت به إلى الحكم يجب أن يبقيا القوة السياسية الوحيدة من دون منافس، و النظام بذلك مستعد أن يقوم بأي أمر لقمع أو إزاحة أي قوة أخرى على الساحة السياسية، فالنظام السياسي الجزائري حكمت عليه الاحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاما عسكريا بحيث للجيش الدور الحاكم و الفاعل و ليس لأي قوة سياسية أخرى.¹ فالجيش الجزائري شكل طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر ، وهذا واضح منذ الإستقلال المحتكر لحق تعيين الرئيس و تحيته طيلة ثلاثة عقود من الإستقلال، فقد عمل على وضع أحمد بن بلة في سدة الحكم بعد إستمالة هذا الاخير للقيادة العسكرية لعلمه بمدى نفوذها و قوته في حسم الصراع بعد الإستقلال لا سيما بعد أن أنشئت قيادة الأركان العامة لجيش الحدود 1959 من طرف العقيد هواري بومدين، باعتبارها الهيئة العليا للجيش و التي بدأت منذ 1961 تلعب ورقتها الخاصة ووضعت إستراتيجياتها من أجل الإستلاء على السلطة و يظهر جليا عندما أرسل عبد العزيز بوتفليقة للبحث عن مساندة في المسجونين الخمس و هم محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ،محمد بن بلة و مصطفى الأشرف، و تم بذلك التحالف مع بن بلة لتجسيد سياسة الإنقسام و الذي أثر بشكل كبير على سياسة البلاد.² هذا الصراع تنبته له قيادات الثورة في عام 1956 عندما أقرت في مؤتمر الصومام أولوية السياسي على العسكري وخاصة بعد تشكيل أثناء الثورة لمؤسسة مخبرانية في الخارج و التي كان أول ضحاياها عبان رمضان³ . و عين بذلك رئيس بن بلة بعد الإستقلال رئيسا للبلاد بعد ضغط الجيش على الحكومة المؤقتة بأن تؤجل المفاوضات مع فرنسا في إفيان الأولى لتقديرهم السلبي لرئيس الحكومة آنذاك و هو يوسف بن خدة، و أنتهت الأزمة بتعيين رئيس جديد. و حدث ذلك

¹- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- مع إشارة تجربة الجزائر-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص ص 152، 138

²- سعيد بوالشعر، النظام السياسي الجزائري-دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2013، ص 51.

³- نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 82.

أيضا حين عمل الجيش على الإستلاء على الجزائر العاصمة و هو ما يعرف بأزمة صائفة 1962 و كما إستطاع الجيش إنتزاع الحكم بعد 4 سنوات من ذلك بإنقلاب عسكري تحت حجة إعادة الشرعية الثورية المفقودة.¹

لقد إرتبط الجيش بعلاقة بمؤسسة الرئاسة منذ الإستقلال، و عمل على تنصيب عدد من قياداته لشغل مكان الصدارة في هذه المؤسسة. و قد تحول الجيش أثناء قيادة هواري بومدين للبلاد إلى تنظيم عسكري- سياسي يضم أهم و أقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة، حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي، بوصفه أداة الثورة، في تنمية البلاد و بناء الإستراتيجية. و أثبت إستمراريته و قدرته على تغيير مجرى السياسة و التحكم عن بعد في ضبطها و رسم مسارها و هذا ما تأكد بعد وفاة هواري بومدين، حينما رجح الجيش كفة شخصية عسكرية لرئاسة البلاد تمثلت في شادلي بن جديد على حساب كل من محمد يحيوي مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني و عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية. و هذا يؤكد أن خليفة هواري بومدين يجب أن تمثل و تؤكد قوة المصالح العسكرية، و في الوقت نفسه يؤكد الضعف البنيوي لباقي الفئات، و لا سيما في ظل غياب دور حقيقي للحزب الذي تم إبعاده من كل القرارات السياسية المهمة.²

فقد شرع الجيش لنفسه الحكم بعد 1962 بإعتباره وريث الجيش التحرير الوطني الذي حرر البلاد وإعتباره اليد المسلحة لجبهة التحرير الوطني و جعل من الثورة عقيدة لهويته مع الأمة، التي رفته إلى موضع الصف الأول في النظام السياسي الجزائري و هذا ما يفسر إيقاف مسار الإنتخابات 1992 عند حصول الجبهة الإسلامية للإنتقال على الأغلبية المطلقة في الإنتخابات التشريعية، بإسم المهمة الدائمة للحفاظ على الإستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية.³

فالحفاظ على النظام التسلطي يلجأ بالطبيعة إلى تجسيد النظام العسكري، فهذا النظام هو نظام قسر و إكراه رغم أنه فقد شرعيته. فظاهرة العنف أو إستعمال العنف هي ظاهرة ذات علاقة في بناء

¹ - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم الساسية و

العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 52

² - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص 134، 133

³ - Abdelhak Azzouzi, **Autorisation et aleas de la transition dans les pays du Maghreb**,

l'Harmattan, paris, France ,2002,p 114.

الدولة الجزائرية أو الأمة الجزائرية، و هذا من المستحيل بناء ديمقراطية على هذا الأساس إذ مازال النظام العسكري هو المسيطر على نظام الحكم في الجزائر. فحسب نظرية طورها François Gèze et Vidal Naquet في جريدة le Monde في 24 فيفري 1998 تحت عنوان " الجزائر و المفكرون الفرنسيون"، الذي وصل الى إرتباط النظام السياسي الجزائري بالعنف لضمان إستقراره، و هذا منذ أجيال.¹ الذي يرفض مبدأ التداول على السلطة، حين قررت إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية التي ولدت إحباط في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية للإنتقاذ و دفعت بهم إلى تبني خيارات عنيفة و مسلحة.²

بعد الاحداث الدامية التي شهدتها الجزائر خلال أكتوبر 1988 تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه، متنسبا في تغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية منذ الإستقلال. و بصدر دستور فيفري 1989 تكون الجزائر قد دخلت عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية و التعددية و إحترام الحريات، حيث تنص المادة 39 من الدستور على " أن حريات التعبير و الجمعيات و التجمع مضمونة للمواطنين" و تظهر المادة 40 " أن حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به".³

و لقد دفعت تلك الإصلاحات السياسية و الدستورية للقضاء على إحتكار السلطة، و التفرّد بها من قبل النظام السياسي القائم، لغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في إتخاذ القرار السياسيون كما جاء لإنهاء الدور السياسي للجيش و إلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الإشتراكية، و كلف فقط بالدفاع عن وحدة و سلامة أراضي البلاد.⁴

لكن في الواقع بقي خضوع السياسي للعسكري مستمر فالفرد المدني الذي يسير مؤسسات الدولة فهو دائما معين من طرف الجيش، فرئيس الدولة مازال يختار من طرفه. و هذه المؤسسات لا تعمل إلا على حفاظ و إستمرار المؤسسة العسكرية.⁵

¹ – Abdelhak Azzouz, Op.cit, p127.

² – محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 141.

³ – إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 24.

⁴ – خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 142.

⁵ – Abdelhak Azzouzi, Op.cit, p 118

و تجدر الإشارة أن الرؤساء الجزائريين حارصين على مناقشة الجيش في حدود صلاحياتهم و الحصول على ضمان لإستمرار في عهداتهم من دون أي إضطرابات، والرئيس بوتفليقة أيضا لم يتهرب عن القواعد الغير المنصوصة رسميا و تم إعادته في 2004،2009،2014 كرئيس للجمهورية ، يفسر ذلك أن في عهداته السابقة عمل على حفظ الصورة الجيدة للجيش في داخل و خارج البلد بعد سنوات طوال عن حرب شنها ضد الإسلاميين و كذلك القبائليين.¹

و في النهاية نقول إن إستمرار الجيش في السيطرة على الحكم سيتناقض مع التوجه الديمقراطي الجديد، أو التعددية الحزبية و السياسية التي طرحها النظام في عهد شادلي بن جديد و سيفقدها من محتواها، طالما بقي الجيش يمثل القوة العسكرية السياسية من دون إعتداد المؤسسات الدستورية و الديمقراطية، لانه لا يمكن ان يشكل بديلا كاملا من القوى السياسية و الإجتماعية المختلفة في الجزائر، و المعبرة عن طموحات أغلب قطاعات و شرائح المجتمع الجزائري التي هي وحدها يمكن أن تضي الشرعية على النظام السياسي.²

المطلب الثاني: علاقة الاحزاب السياسية الجزائرية بالسلطة الحاكمة

لا يمكن فهم الأوضاع السياسية الراهنة و دراسة مكونات طبقتها السياسية في الجزائر "التعددية" قبل الرجوع إلى عهد الحزب الواحد 1962-1988، أي قبل صدور دستور فيفري 1989.³ و كما تطرقنا أن الجيش هو الذي سيطر على الحكم منذ 1962 و جبهة التحرير الوطني لم تكن أبدا و لو يوما مصدر للسلطة و لم يقم بالصلاحيات التي خول له الدستور.⁴

فقد شهد في حكم بن بلة و بومدين تفوق الدولة على حساب الحزب. و بعد إنقلاب 1965، ألغيت مؤسسات الدولة و الحزب تماما، و عوضت بهيئة حاكمة سميت مجلس الثورة و إنفرد بومدين بجميع السلطات، و صار بذلك النظام تحت نقد شامل و إهتزت شرعيته. و عمل بعد ذلك بومدين على إعادة بعث الحزب و إكتساب شرعية ديمقراطية و ذلك بإصدار ميثاق و دستور شارك الشعب في

¹ -Abdelhak Azzouzi, Op.Cit, p 122.

² - خميس حزام والي، المرجع السابق، ص ص 134،135.

³ - المرجع نفسه، ص155.

⁴ - Nasser-Eddine Ghozali, **Evolution politique et institutionnelle de l'algérie et le système de légitimité(1954-1979)**, RASJEP , Algérie, 1981, p 677.

مناقشته.¹ و لكن يبقى الرئيس في قمة هرم النظام السياسي الجزائري، فهو الأمين العام للحزب و هو الذي يقوم بتحديد سياسة الحزب و الدولة ، حسب ما يتضح في دستور 1976.²

و هكذا أصبح الحزب من الناحية العملية، لا سيما على صعيد المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة كمبدأ سياسي و كإجراء نظامي و كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.

فكان الحزب ضعيفا و بل كان واجهة لجهاز الحكم و لم يكن حزبا حقيقيا ، فهو حزب تابع للدولة و ليس العكس، فأعتبر النظام السياسي الجزائري ب "دولة من دون حزب"، فلقد عملت القيادة الجديدة برئاسة هواري بومدين على إلغاء هيمنة الحزب على الدولة، و أصبح الأمر عكس ذلك ، فالدولة مهيمنة على الحزب.³

إنّ الحزب السياسي يحتل مكانة كبيرة في أوساط الدول الديمقراطية ، فهو يمثل العمود الفقري للنظام السياسي القائم ، من خلال القيام بوظائفه من تعبئة سياسية ،مشاركة سياسية ، التعبير عن آراء الشعب من خلال قنوات إعلامية و إيصال إنشغالاتهم إلى السلطات العليا ، إلى غير ذلك من الأدوار السياسية و الاجتماعية للأحزاب السياسية .⁴

و لقد سمح الإفتتاح السياسي في الجزائر بين 1989 و 1991 ب بروز معارضة ديناميكية و تعددية عبر ستين حزبا سياسيا و عشرات من الجرائد العامة و الخاصة و توالى الحوارات المتناقضة و المظاهرات الحرة مبينة توجهات الرأي العام ، غير أن إنتعاش الإسلاموية المتطرفة و إنفجار العنف الإرهابي دفع المسؤولين الجزائريين إلى التراجع و إعادة النظر في إنجازات الليبرالية بإسم إسترجاع الأمن و الإستقرار ثم تضيق هامش حركة المعارضة في نشاطاتها الميدانية،و في النقاشات السياسية. و في آخر المطاف أصبح الإحتجاج يعبر عنه خارج الاحزاب السياسية ، بل في الشوارع عبر مظاهرات عنيفة

¹- صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري-السلطة، المؤسسات، الإقتصاد والأيدولوجيا- 1962- 1978، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص ص 477،479.

²- سعيد بالشعير، النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 - الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013، ص ص 151،152.

³-خميس حزام الوالي، المرجع السابق،ص ص 131،132.

⁴-غرابلي زهية، الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر،مذكرة ماستر،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 47.

و أعمال شغب، فالجزائر مغلقة في نظام سياسي تسيطر عليه نخب عسكرية، و راحت المعارضة ضحية المرحلة الإنتقالية الدائمة.¹

فقد كانت سياسة النظام منذ الإستقلال هي سياسة الإقصاء لكل معارض و التنصيب حسب الولاءات ، فلقد عمل أحمد بن بلة بالتشاور مع هواري بومدين منذ أن إعتلى على العرش على ترشيح الشخصيات الموالية لهم و حرمان الشخصيات المعارضة من المشاركة السياسية في السلطة التشريعية الجديدة و من بين الشخصيات المعارضة و التي حذفت من قائمة جبهة التحرير الوطني "بونيدير"، "كحل الراس"، "بودريالة" و لم تقتصر القائمة على هذه الاسماء بل تعدت لتطال أعضاء الحكومة أمثال "يوسف بن خدة"، "دحلب" " بن طوبال" و " بوصوف". و بعد فترة زمنية قصيرة من الحكم عمل على إبعاد فرحات عباس رئيس الهيئة التشريعية و احمد فرنسيس وزير المالية و إقصاء بمساعدة الجيش كل من أيت احمد و كريم بلقاسم. و عمل بذلك على تشكيل حكومة جديدة مشكلة من أشخاص مقربين إليه أمثال " علي محساس، الحاج إسماعيل، و شريف بلقاسم الذين أعلنوا ولائهم لوزارة الدفاع الوطني و إخلاصهم لهواري بومدين و بفضل هذه الخطة تمكن بن بلة من القضاء على خصومه السياسيين و بقيت على الساحة السياسية قوتان: قوة بن بلة و هواري بومدين.

فقد لجأ احمد بن بلة بسجن احمد بوضياف في 21 جوان 1963 نتيجة إنشائه لأول حزب و المتمثل في " حزب الثورة الإشتراكية" في 20 في سبتمبر 1962، متهمه إياه بالتعامل مع فرنسا. فقد عمل النظام على إقصاء المعارضة بوضع مؤامرات لها ، كما فعلت مع حزب الجبهة الإشتراكية عندما عملت على جره إلى حرب أهلية. فقد كانت حكم على أيت أحمد بالإعدام في 7 أبريل 1965، الذي ألقى عليه القبض مع رفقة " علي مسيلي " في "أيت زلال" في 17 أكتوبر 1964. و لكن أعدل بن بلة عن هذا الحكم و تم الحكم عليه بالسجن المؤبد. و لكن أيت أحمد هرب من سجن الحراش في 1 ماي 1966 فقام بن بلة بتصرف تعسفي بإعتقال 3000 مناضل من صفوف الجبهة القوى الإشتراكية.

¹ –Louisa Dris et Yahia Zoubir, "Pouvoir et opposition en Algérie : vers une transition prolongée",

و نفس السياسة يتعامل بها مع الأحزاب الإسلامية فقد عملت على قمعها، مثل: جماعة التبليغ و الدعوة و التي تعرضت لمشكلة في 1974 عندما تم القبض على مجموعة تابعة لها في منطقة القبائل بتهمة التآمر على الدولة و محاولة التمرد و تحريض الشعب و كما عملت على منع إقامة الندوات الفكرية ووصل إليها الحد إلى حرق مسجد الجامعة المركزية و الإعتداء على مالك بن نبي في 1971.¹ و هذه الجماعات الإسلامية كانت معارضة للنهج الإشتراكي لهواري بومدين. أما كريم بلقاسم راح ضحية إغتيال بعد تأسيسه "للحركة الديمقراطية الثورية" سنة 1986، و الذي كان هدفة تطهير الجيش من مدسوسي فرنسا. أما في عهد شاذلي بن جديد ظهرت للعلن بوارد الحركة الإسلامية و الحركة الثقافية البربرية وواجهتها السلطة بالإعتقالات و الإقامة الجبرية²

فلقد جاءت الديمقراطية إلى الجزائر بعد أحداث 1988، منحة من نظام لا يؤمن حكامه بها وفي مجتمع لا يعرف الديمقراطية و لم يناضل من أجلها.³ و لذلك كان من المتوقع أن يتم تصور و صياغة الديمقراطية بما يتفق مع مصالح السلطة المهيمنة. فكانت معظم الأحزاب السياسية من إنشاء السلطة، عدا حزب الجبهة القوى الإشتراكية، التي لا تعمل على خدمة النظام.⁴

و لقد عمل النظام بكل الوسائل القانونية لمنع من وصول أي معارضة تهدد النظام و العمل على مواجهة الأحزاب الكبيرة. ففي ربيع 1996 إنطلق الرئيس زروال في حوار مع الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، و ذلك بعقد ندوة تصادق على "أرضية الوفاق الوطني" و تنظر في الإصلاحات المقترحة من قبل السلطة من تعديل الدستور و قانوني الأحزاب السياسية و الإنتخابية.⁵ فلقد صدق

¹- ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية في الجزائر، بدون طبعة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014، ص

ص82،75،70،68،67،65، ص83.

²- إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، صص 123،122،118.

³- صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، الطبعة الأولى، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، 2012، ص 84.

⁴- علي خليفة الكواري و آخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 219.

⁵- صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، الطبعة الثانية، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص 113،112.

المجلس يوم 18 فيفري على قانون الأحزاب الجديد و تعديلات أدخلت على قانون 1989 حول موضوعين رئيسيين هما شروط تأسيس الأحزاب و قواعد عملها. فهذه الاخيرة عقدت من عملية إنشاء الأحزاب السياسية و ضيق من حرية عملها. أما في قانون 5 جويلية 1989 كانت عملية إنشاء الأحزاب السياسية بسيطة للغاية و بشروط سهلة . فما على الحزب إلا إيداع ملف التصريح بالتأسيس لدى وزارة الداخلية يتضمن مجموعة من الوثائق تحتوي معلومات حول التعريف بمؤسسي الحزب، و بعد الرقابة المطابقة يتولى وزير الداخلية مهمة الإشراف على نشر وصل التأسيس في الجريدة الرسمية خلال اجل أقصاه شهران من إيداع الملف و بمجرد نشره يعتبر الحزب معتمدا.¹

و جاء تعديل القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية لسنة 2012، ليحصر أكثر الأحزاب السياسية من ناحية المشاركة السياسية و من اهم الشروط التعجيزية الواردة أنه يتم وضع تصريح بتأسيس حزب سياسي في شكل إيداع ملف لدى وزارة الداخلية و بعد التحقق، في مدة اجلها ستين يوما، من وثائق الملف يقدم وصل إيداع التصريح من طرف الوزارة الداخلية و يكون بمثابة الموافقة المسبقة للوزير المكلف من عقد مؤتمر تأسيسي و هذا ما تنص عليه المادة 18، و طلب التأسيس حسب المادة 19 يكون مصحوب بإسم و عنوان المقر و كذلك المقرات المحلية و كل هذا عبارة عن تكاليف ترهق الأحزاب دون أي ضمان الحصول على الإعتماد. و هذا الأخير لن يمنح إلا بعد عقد المؤتمر التأسيسي و الإشهار بالحزب خلال يومين إعلاميين و إيداع طلب الإعتماد يكون خلال 30 يوما التي تليه حسب المادة 27 و الرد يكون بعد 60 يوما. و من الشروط التعجيزية هو أن المؤتمر التأسيسي يجب أن يكون ممثلا بأكثر من ثلث عدد الولايات على الأقل موزعة عبر التراب الوطني حسب المادة 24.²

و في هذا الخصوص إتهم النائب عن جبهة العدالة والتنمية، بالمجلس الشعبي الوطني، لخضر بن خلاف "الوزارة عن خرق مواد القانون العضوي لسنة 2012، بسبب رفضها منح التراخيص للأحزاب السياسية التي قدمت ملفات كاملة استوفت الشروط القانونية المنصوص عليها، بحيث وصل العدد إلى 30 ملف. وكما ترفض وزارة الداخلية الترخيص للأحزاب التي أودعت ملفات بعقد مؤتمراتها في الآجال

¹ - صالح بلحاج ، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص117

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 2012، العدد2، 8 جانفي 2012، ص ص 18،19،24،27.

المنصوص عليها بذات القانون (60 يوما)¹ وهو ما يتنافى مع المادتين 20 و 21 التي تنص على التوالي عن ضرورة تأكيد على مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي في أجل أقصاه 60 يوما من طرف الوزير المكلف بالداخلية، و حسب 21 يرخص الوزير بعقد مؤتمره التأسيسي² ، كما أنه في بعض الحالات رخصت وزارة الداخلية لأحزاب بعقد مؤتمراتها لكن إصطدم الأعضاء المؤسسون برفض الولاية منحهم رخصة المكان الذي يجتمعون فيه .وبذلك تعمل الإدارة من كل الجهات من أجل عرقلة الحزب من المشاركة السياسية وخاصة منها المعارضة.³ و كما تم إبعاد بعض الشخصيات الكاريزمية التي لها القدرة عن معارضة السلطة ،مثل أحمد طالب الإبراهيمي الذي أسس حزب تحت إسم " حركة الوفاء و العدل" و أودع ملف الإعتقاد يوم 5 جويلية 1999 و عقد مؤتمره التأسيسي في شهر ديسمبر في نفس السنة و لكن لقي الرفض من طرف السلطات حتى يومنا هذا.⁴

فلقد صدر أول قانون إنتخاب تعددي في الجزائر في 7 أوت 1989 ، و يكون النظام الإنتخاب وفق الإقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في الدور واحد، فالفائز بالأغلبية المطلقة يحوز على جميع المقاعد ، فهذا النظام يشجع على ظهور الحزب المهيمن.⁵ فكان المهيمن هو حزب الجبهة الإسلامية للإنتقاذ الذي فاز على حساب جبهة التحرير الوطني في الإنتخابات البلدية 1990. فقد حاول رئيس الحكومة آنذاك مولود حمروش توظيف الجبهة الإسلامية لإمتصاص الغضب الشعبي التي يمكن تؤدي إليه الإصلاحات الإقتصادية وعملية الانتقال إلى إقتصاد السوق.⁶

و قبل الشروع في الإنتخابات التشريعية عمل النظام على تعديل القانون في 2 أفريل 1991 و تم تبني نمط الإقتراع على الإسم الواحد بالأغلبية في دورين، و تبع هذا التعديل مباشرة قانون الدوائر

¹- مهدي لهوازي، وزارة الداخلية خرقت قانون الاحزاب، جريدة الشروق السياسي، نتحصل عليه على الموقع:

politics.echoukonline.com يوم 11 /03/ 2016 الساعة 12:13

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 2012، العدد2، 8 جانفي 2012، المرجع السابق، ص 12.

³- مهدي لهوازي، وزارة الداخلية خرقت قانون الاحزاب، نفس المرجع.

⁴- إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص127.

⁵-مفتاح عبد الجليل، "البيئة الدستورية و القانونية للنظام الإنتخابي الجزائري"، مجلة الإجتهد القضائي، العدد 4، جامعة بسكرة، ص ص 176، 168، ص 172.

⁶- بوشنافة شمسة، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988/2000"، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، 2004، ص

الانتخابية¹، و الذي أثار إحتجاج في جوان 1991 في أوساط الأحزاب السياسية خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ رافضا لهذا القانون الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة تحرير الوطني حضا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب ، فأعلنت الجبهة الإسلامية إضراب مفتوحا عشية الحملة الانتخابية للتشريعات ، وكان رد النظام قمعي إنتهى بإعلان حالة الحصار يوم 04 جوان 1991 ، وإقالة رئيس الحكومة مولود حمروش.²

و لكن كانت النتيجة فوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أخذت تستعد لإستلام السلطة في البرلمان على إثر الدور الثاني، مما دفع الجيش أي أصحاب القرار إلى إيقاف العملية الانتخابية وإقالة الرئيس الجمهورية و التعتيل العمل بالدستور و إنشاء سلطة فعلية سميت " المجلس الأعلى للدولة".³ و كانت هذه الفترة كافية لإتخاذ إحتياطات مؤسسية و قانونية جديدة منها خلق حزب السلطة الذي يحقق له الأريحية في البرلمان و هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي مكان جبهة التحرير الوطني الفاقد لشرعيته⁴ وإصلاح النظام الإنتخابي في سنة 1997 و إعتقاد نظام التمثيل النسبي في إنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والوطنية، جاء للحفاظ على الحزب المهيمن وكان له أثر في تزايد عدد الأحزاب في البرلمان لكن بنسبة هامشية أما مجلس الأمة فلا يسمح بتواجد الأحزاب الصغيرة لإعتماده نظام الاغلبية النسبية.⁵

فهذا النظام شجع على هيمنة الاحزاب السياسية من خلال تشكيل حكومات إئتلافية وهي نتيجة حتمية لعدم حصول أي حزب على الأغلبية، و لكن في إنتخابات 2002 رغم حصول جبهة تحرير الوطني على الاغلبية المطلقة لكنها شكلت إئتلاف بمشاركة الاحزاب المساندة لرئاسة الجمهورية 1999 و هي حزب التجمع الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، و هذا التحالف يعمق أكثر لهيمنة الاحزاب و التي تعمل لخدمة الرئيس.⁶

¹ - مفتاح عبد الجليل، المرجع السابق، ص 172.

² - بوشنافة شمسة، نفس المرجع، ص 133

³ - صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، المرجع السابق، ص 21.

⁴ - مرجع نفسه، ص 85.

⁵ - رقم رشيد، النظم الانتخابية و أثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، فرع القانون العام، جامعة قسنطينة، 2005/2006، ص 128.

⁶ - مرجع نفسه، ص 131.

فالنظم الانتخابية هو إحدى تلك المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، فكل النظم السياسية تعمل على صياغة قوانين اللعبة السياسية التي تتم من خلالها الممارسة الديمقراطية.¹

ففي الجزائر لم يحدد للحزب هدف الوصول إلى السلطة و لا قيادة مؤسسات الدولة. فالسلطة تهيمن عليها نفس الزمرة السياسية، ووصولها إلى السلطة مرتبط بتزوير الانتخابات ، و سلب بذلك الحزب السياسي صفته الجوهرية و هي الطموح الوصول إلى السلطة.²

رغم فرض القانون الانتخابي 2012 قيودا على الإدارة لتجسيد الشفافية أكبر للعملية الانتخابية و التي تتجلى في إغلاق المكاتب الخاصة بالجيش، إعطاء الحق للأحزاب السياسية بالتطلع على القائمة الانتخابية لممثلي الأحزاب المرشحة و ممثلي القوائم الحرة و الحصول على نسخة منها. و لكن لم يمنع هذا الغطاء القانوني بعض الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، و المواطن من التشكيك في نزاهة الانتخابات.³

و من الدلائل التزوير هي الرسالة التي أرسلتها اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات التشريعية 2007 إلى الرئيس الجمهورية موردا فيها التجاوزات التي عرفت الانتخابات و التي لم يتم الرد عليها. و جاء في رسالة عن عدم وجود أوراق التصويت لبعض القوائم مثل قائمة التجمع الديمقراطي من أجل الثقافة و الديمقراطية و حركة النهضة في ولاية البليدة و حركة مجتمع السلم في ولاية سعيدة، و إستمرار الحملة الانتخابية من طرف حزب جبهة التحرير الوطني و مرشحها إلى غاية يوم الإقتراع خلاف لما ينص عليه القانون فيما حصل في عين تيموشنت، الهروب ببعض الصناديق المتقلبة في بلديات وولاية الوادي و منع المراقبين من حضور بداية العملية الانتخابية و رفض فتح الصناديق قبل و بداية الإقتراع و ملئ بعضها الآخر بأوراق تصويت لصالح حزب جبهة التحرير الوطني مثلما حصل في بلدية روية ولاية الجزائر.⁴ إزاء هذا الامر فلقد تم تعديل القانون العضوي للانتخابات في 2004 ، بطلب من الأحزاب السياسية المشكلة للتحالف الرئاسي للانتخابات الرئاسية 1999 و هما جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي بغية التشدد أكثر على الأحزاب الصغيرة

¹- أندرو رينولدر و آخرون، (ترجمة أيمن أيوب)، أشكال النظم الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، إيطاليا، 2005، ص20.

²- صالح بلحاج، ، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، المرجع السابق، ص80.

³- علي خليفة الكواري، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، المرجع السابق ، ص70.

⁴- مرجع نفسه، ص98.

المتهمه بإفساد العملية الإنتخابية عن طريق بيع لمواقع داخل قوائمها الإنتخابية و بعثرة أصوات الناخبين. و هذا التعديل لم يكن في صالح جبهة التحرير الوطني، التي خسرت مقاعد في التشريعات 2007 التي وصلت إلى 136 بينما حصل على 199 مقعد في الإنتخابات التشريعية 2002.¹

و تم أيضا تعديل القانون العضوي للإنتخابات في 2012، بحيث تنص المادة 72 من القانون على ضرورة توقيع قائمة الترشح من طرف 5% على الأقل من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية، على ألا يقل هذا العدد عن 150 ناخبا وألا يزيد عن ألف (1000) ناخب. فحسب المادة 66 فإن توزع المقاعد يكون حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، فيجب الحصول على 5% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في المجالس الشعبية البلدية و الولائية.² هذه الشروط أضرت كثيرا الأحزاب الصغيرة مما دفعها إلى تشكيل "تنسيقية للدفاع عن الديمقراطية" لم يكن لها صدى كبير. فتم المصادقة بالأغلبية على القانون الذي برره الوزير الداخلية بتشتت الكبير للأصوات الإنتخابية و ظاهرة الفساد التي إرتبطت ببيع الترشيحات. و هذا القانون الجديد سمح فقط لتسعة أحزاب في المشاركة في الإنتخابات التشريعية من 30 حزب أعلن ترشحه.³

ولهدف الحفاظ على شفافية و نزاهة الإنتخابات ، فقد كرس التعديل الدستوري الجديد الذي صدر في 18 فيفري 2016، هيئة عليا مستقلة لمراقبة الإنتخابات (حسب المادة 170 مكرر2) و كما تتكون هذه الهيئة أعضاء من القضاة و المجتمع المدني يعينهم الرئيس الجمهورية مع إستشارة الأحزاب السياسية حسب نفس المادة.⁴ فمشكلة الجزائر ليست مشكلة قوانين بقدر ما هي مشكلة تطبيقها.⁵

فالإنتخابات هي سلطة في يد الإدارة و إختصاص الأمن، كآلية لتثبيت النظام و ليس كوسيلة يمكن للأفراد المجتمع من إختيار ممثلهم على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني و بالتالي غلق الباب للتجديد الطبقة السياسية و التداول الفعلي على السلطة.⁶

¹- علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 104، 103.

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي 01/12 المتعلق بقانون الإنتخابات، العدد 15، 12 جانفي 2012، المرجع السابق، ص 10، 9.

³- علي خليفة كوارى، نفس المرجع، ص 108.

⁴- الجريدة الرسمية، تعديل دستور 1996، العدد 06، 3 فيفري 2016.

⁵- إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 142.

⁶- أحمد الدين و آخرون، المرجع السابق، ص 351.

المطلب الثالث: واقع مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الجزائري

وظيفة الدستور في النظام الديمقراطي تأطير دولة القانون و تنظيم الحياة السياسية و تقييد السلطة بالانتخاب و بالفصل بين السلطات و ما يتصل به من مبادئ و آليات و ضمانات. فهو نص أساسي يتميز عن غيره من النصوص القانونية بالإستقرار، فلا يعدل إلاّ لتعميق الطابع الديمقراطي للنظام و توسيع المشاركة الشعبية أو لسد الطريق في وجه المحاولات الرامية إلى تحريفه عن أغراضه.¹

فالتجربة الدستورية في الجزائر عرفت عدم الإستقرار في الأوضاع ، ذلك أن الجزائر منذ إستقلالها في 5 جويلية 1962 شهدت ثلاث دساتير و تعديلات دستورية متعددة. و الأمر الثاني هو مرور البلاد بمراحل إنتقالية طويلة المدة في ظل تجميد للدساتير من الفترة الممتدة من أكتوبر 1963 إلى جوان 1965 و من جانفي 1992 إلى نوفمبر 1995. أو بإستبعاد الدستور كلياً كما حدث في الفترة ما بين جوان 1965 و نوفمبر 1976.

فلقد وضع دستور 1989 في سياق التخلي عن نظام الحزب الواحد²، و لقد أعيد ترتيب السلطة من الداخل و إنشاء منصب رئيس الحكومة مسؤول سياسياً أمام البرلمان، دون أن يمس هذا التجديد بمكانة رئيس جمهورية على رأس النظام.³

فالأخذ بالثنائية يقلل من مساوئ تركيز السلطة و يحقق توزيعاً عقلانياً للمهام التنفيذية بين كل من رئيس الجمهورية ممثل الشعب و حامي الدستور، ورئيس الحكومة بما يساير مقتضيات التطور الذي حققته الدولة.⁴ إن تبني دستور 1989 إزدواجية السلطة التنفيذية و مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ليست إلاّ ميكانيزمات للحفاظ على إستمرار النظام في إطار التغيير الشكلي بعد أحداث أكتوبر التي هزت

¹ - صالح بلحاج ، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، المرجع السابق، ص 92

² - مرجع نفسه، ص ص 17، 21

³ - عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة و في النظام السياسي الجزائري، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2010، ص 92.

⁴ - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 - الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 411، 410.

النظام.¹، فقد صرح شاذلي بن جديد "أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان و ليس أمام رئيس الجمهورية" و إنه لا يتدخل إلا عندما تصبح الأوضاع خطيرة" و لكن من حيث الممارسة بقيت مظاهر تمركز السلطة في يد الرئيس مستمرة ، بحيث إحتفظ بمجمل السلطات التي كان يمارسها في ظل النظام الدستوري السابق بإستثناء ما تعلق بقيادة الحزب و التشريع بالأوامر. فالرئيس له سلطة إنهاء مهام الحكومة، دستوريا و عمليا، دون يكون ذلك بمبادرة البرلمان ، و هذا ما حدث مع حكومة قاصدي مرباح الذي إحتج على قرار رئيس الجمهورية بإنهاء مهامه الغير الدستوري، و بإعتباره مسؤولا أمام البرلمان،² ولكن المادة 74 من الدستور تنص على أن الرئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه، و المادة 75 التي تفيد أن "رئيس الحكومة يقدم أعضاء حكومته الذين إختارهم للرئيس الجمهورية الذي يعينهم"³ مما يفيد أنّ رئيس الحكومة و حكومته تابعة و مسؤولة أمام رئيس الجمهورية على خلاف تصريحات رئيس شاذلي بن جديد.⁴

و ضف لذلك أنّ رئيس الجمهورية وسائل دستورية للتأثير في البرلمان أشدها خطرا على النواب و هي حق الحل الذي يعتبر متناقض مع مبدأ سيادة الشعب و يعتبر عنصرا قويا لعدم الإستقرار السياسي.⁵

¹ - سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989-، الجزء الثاني،

الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 415.

² - سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989-، نفس المرجع، ص 119.

³ - الجريدة الرسمية، دستور 1989: الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة الجزائرية.

⁴ - سعيد بو الشعير، مرجع نفسه، ص 131.

⁵ - بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 53

فلرئيس إذن صلاحيات واسعة منها حق تعيين رئيس الحكومة و تنحيته و كذلك حق حل البرلمان متى شاء و إجباره على معاودة الإجتماع للمصادقة على القانون لم يصادق عليه من قبل و كما له صلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الإستثنائية.¹

و لكن لم يدم هذا الدستور طويلا و تمّ إلغاء الإنتخابات التشريعية في جانفي 1992 و إعتقاد مرحلة إنتقالية ثم إعادة بعث نفس النظام بموجب دستور 1996.²

ولقد تدخل الجيش و إستعمل العنف المسلح و ألغى المؤسسات الدستورية و عمل على الإستيلاء على السلطة بمجرد شعوره أنه في خطر، و تمّ إقالة الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 ، تم تكوين المجلس الأعلى للدولة والذي ضم أربع شخصيات بارزة (خالد نزار وزير الدفاع - على كافي - على هارون - تجاني هدام) وأسندت رئاسته لمحمد بوضياف.³ و تأسيس مجلس إستشاري لا سلطة له في التشريع ، و التي إسندت لمجلس الدولة و يبقى دور المجلس الإستشاري في العملية سوى إبداء الرأي و تركية القرارات، ومن شروط تعيين أعضائه هي عدم إرتباط أعضائه بأي حزب سياسي أو جمعية سياسية. و يعتبر هذا الوضع لا دستوري بمجرد تجميد دستور 1989 و حلت محله سلطة لا تتمتع بالشرعية الشعبية،⁴ وهذا الوضع يشبه إنقلاب على الشرعية الدستورية في 19 جوان 1965، و إحلال محل الدستور مؤسسات جاء بها أمر 10 جويلية 1965، بحيث تميزت هذه المرحلة بالقوة و السيطرة و بناء الدولة بفرض كل شيء من القمة و صارت السلطة تحظى بشرعية واقعية مستمدة أساسا من " الحق الثوري - التاريخي".⁵

و لقد تم إغتيال محمد بوضياف على المباشر، بعدما قاد حملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته ، وقد أعلن أن في حوزته أكثر من 04 آلاف ملف للفساد سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة

¹ - إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص152.

² - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، المرجع السابق، ص 414.

³ - مفتاح عبد الجليل، المرجع السابق، ص 134.

⁴ - صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 105، 104.

⁵ - طالبة نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007، رسالة الماجستير، التنظيم السياسي الإداري جامعة الجزائر -

في أعين الشعب فقد عمل على حكم بالجنرال مصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في عهد الشاذلي بالسجن العسكري بتهمة الفساد و هذا ما ل بإقصائه في سنة 1992.¹

و قد إنتهت مهمة المجلس الأعلى للدولة و معه المجلس الإستشاري الوطني في ديسمبر 1993 كما ورد في إعلان 14 جانفي 1992، و إنعقد في 25 و 26 جانفي 1994 ندوة الوفاق الوطني حول المرحلة الإنتقالية. و أسندت رئاسة الدولة إلى علي كافي، حيث تم تعيينه من المجلس الأعلى للأمن و رئيس حكومة يعينه و ينهي مهامه رئيس الدولة و مجلس وطني إنتقالي الذي أشركت فيه الأحزاب السياسية و التي كانت كلها من الأحزاب الصغيرة المساندة للحكم العسكري و كانت صلاحيات المجلس هي التشريع عن طريق الأوامر.² و تميزت هذه المرحلة بتعارضها مع مبدأ حرية الشعب في إختيار حكامه، أي مبدأ الشرعية الشعبية التي غابت بصفة كلية. و ميز هذه الفترة صلاحيات رئيس الدولة في غالبيتها صلاحيات رئيس الجمهورية الواردة في دستور 1989، فأما الحكومة فلا علاقة لها مع الأحزاب السياسية و يبقى رئيس الحكومة خاضعا لرئيس الدولة ومسئولا أمامه، هذه الحكومة المطالبة بإعداد برنامجها الإنتقالي وعرضه على المجلس الوطني الإنتقالي³ و هذا الأخير لم يكن منتخبا و دوره و ليس بالشيء الغريب و المتمثل في المصادقة على نصوص الحكومة و رئاسة الدولة فقط دون القيام بأي دور معارض و هذا ما يدل على شخصنة السلطة.⁴

و تم إعادة بعث نفس النظام في دستور 1996، من خلال إعادة منح الرئيس الجمهورية حق التشريع بواسطة الأوامر التي يصدرها فيما بين دورة و أخرى للمجلس الشعبي الوطني التي كانت مقررة في دستور 1976، و الذي تم إلغائه بعد تبني مبدأ الفصل بين السلطات و إسناد مهمة التشريع للمجلس بصفة إنفرادية و أعيد بذلك التفوق المتزايد لرئيس الجمهورية على حساب البرلمان و هذا يمس بمصادقية الفصل بين السلطات⁵

¹ - بوشناق شمسة، المرجع السابق، ص 134.

² - صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 107، 106.

³ - نوال بلحري، المرجع السابق، ص 190.

⁴ - صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 108.

⁵ - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، المرجع السابق، ص

إضافة إلى ذلك تشكيل هيئة مجلس الأمة أي الغرفة البرلمانية الثانية بحيث تم تقييد إستقلاليتها بجعل ثلث مناصب عضويتها ذات طابع تعييني و من صلاحيات رئيس الجمهورية.¹ أما في الدول الديمقراطية مثل فرنسا لا يوجد نص دستوري يعطي الحق للرئيس الجمهورية في التعيين، فجميع أعضاء مجلس الشيوخ يتم إنتخابهم عن طرق الإقتراع غير المباشر السري.²

إضافة إلى ذلك، مدة ولايته تمثل في ست سنوات بدل من خمس سنوات مثل المجلس الشعبي الوطني و يجدد جزئيا كل ثلاث سنوات ، و كما له إمتياز عدم الحل.و الشيء الملفت للإنتباه هو أنه يعمل دائما بأغلبية ثلاثة أرباع ، معنى ذلك ان إعتراض جزء من الثلث الرئاسي المعين كاف لعرقلة أي مشروع . و الأمر الآخر هو أنّ مجلس الأمة لا يناقش إلا النصوص التي وافق عليها المجلس الشعبي الوطني. إذن مجلس الأمة يضم ثلثا معيننا قادرا على التصدي لإرادة النواب المنتخبين و على إفضال مبادراتهم بفرض ما يروق له من تعديلات أو بسحب النص تماما.³ و لذلك فحق الرئيس في تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة يحقق له الهيمنة في المجلس بما يخدم مصالحه.

و لقد كرس لتمرکز السلطة في يد الرئيس عمليا منذ 1999، والدليل ذهب رئيس بوتفليقة منذ توليه الرئاسة سنة 1999 إلى تعيين الحكومة بنفسه دون إشراك رئيس الحكومة، كما نص عليه دستور 1996 في المادة 75 و 79 على التوالي " يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين إختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم".

ووضع البرلمان تحت الأمر الواقع بفرض برنامجه مكان برنامج الحكومة و التشريع عن طريق الأوامر . و على إثر تدخل الرئيس بإعداد أوامر تشريعية دون إستشارة رئيس الحكومة، تقدم أحمد بن بيتور رئيس الحكومة لسنة 1999 بالإستقالة إلى رئيس الجمهورية معتبرا ذلك بمثابة إنشاء حكومة

¹ - إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 138.

² - بركات محمد، النظام القانوني لعضو البرلمان -دراسة مقارنة لكل من الجزائر و مصر و فرنسا-، الجزء الأول، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2012، ص 268.

³ - صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، المرجع السابق، ص 23.

موازية. فقد وجد أحمد بن بيتور نفسه بفعل هذه التصرفات مجردا من صلاحيات الدستورية التي يخولها إياه الدستور و حولته إلى مجرد منسق لعمل الحكومة.¹

وتكرست، إذن، شخصنة السلطة بمجرد تعديل الدستور 2008، حيث تم إستبدال منصب رئيس الحكومة بوزير الأول، فالتسمية ليس لها التأثير على تنظيم السلطة التنفيذية و إنما في الصلاحيات المنوطة إليه، ففي النظام البريطاني يوجد وزير أول لكنه يتمتع بصلاحيات واسعة. فالجديد الذي جاء به تعديل 2008 يتمثل في إسناد مهمة تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، و الوزير الاول يكمن دوره الأساسي في تنسيق عمل الحكومة التي يقوم بإختيارها، و لكن تعود صلاحية تعيينها لرئيس الجمهورية.²

و تبدو مكانة الوزير الأول عقب التعديل الدستوري 2008 شبيهة بوضعية الوزير الأول في دستور 1976، فقد كانت المادة 113 منه تنص على أنه "يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة و يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين وزيرا أول".³

و أعيد و عزز لشخصنة السلطة، من خلال تمركز السلطة في يد الرئيس و تمتعه بجميع الصلاحيات في التعديل الدستوري 2016، و لم يغير من طبيعة النظام شئ و بقي على حاله بعد تعديل 2008، فقط الشئ الجديد الذي أتى به هو تقييد و ليس إلغاء لسلطة التشريع بالأوامر، و التي يلجأ إليها الرئيس في المسائل العاجلة مثل حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية، و يكون ذلك بعد الأخذ برأي مجلس الدولة كم تنص المادة 124. و تعزیز دور المعارضة من خلال تخصيص كل غرفة من غرفتي البرلمان جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة حسب المادة 199 مكرر، و لكن هذا لن يغير من شئ ما دام أن طبيعة النظام بقي كما هو على حاله نظام رئاسوي مغلق لما يضطلع إليه من صلاحيات واسعة المنصوصة في المادة 77:

هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، يتولى مسؤولية الدفاع الوطني، يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها، يرأس مجلس الوزراء، يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، و ينهي مهامه، يوقع المراسيم الرئاسية، له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها. و حسب المادة

¹ - سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، المرجع السابق، ص 390، 418

² - عمار عباس، المرجع السابق، ص 129، 126.

³ - الجريدة الرسمية، دستور 1976، أنظر الموقع الإلكتروني الرسمي للامانة العامة للحكومة الجزائرية.

79 الرئيس الجمهورية يعين أعضاء الحكومة بعد إستشارة الوزير الأول و الوزير الأول ينسق عمل الحكومة.¹

و في ظل التوازنات و العلاقات بين السلطات الدساتير السابقة إتضح أن النظام رئاسويا مغلق ما دامت الحكومة أداة في يد الرئيس الجمهورية والمهيمن على البرلمان. و الشيء الذي يجب التأكد منه هو أن هناك سلطات و صلاحيات مرتبطة بشخص الرئيس الجمهورية دون غيره. فالرئيس جزء من السلطة الخفية و هو غطاؤها الرسمي، لذلك نجدها ترفض تفويض سلطات بهذه الاهمية و الحساسية إلى غيره، في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بالوفاة او الإستقالة او العجز الدائم حسب أحكام الدستور، لان هذه السلطات لا يمكن ان تستند لمن لا يحظى بالثقة بناء على إتفاق مسبق.²

فالقصد تعددت الدساتير و التعديلات الدستورية بتعدد الرؤساء و هي ممنوحة لإعتبارات سياسية ظرفية إلى حد كبيرو لأن الدستور ينظر إليه بوصفه سلاحا في أيدي أولي الأمر و ليس وسيلة لتنظيم شؤون المجتمع السياسي و مؤسسة النظام و تغييره. بل لإعادة شرعيتهم المهتزة فهذا حال دستور 1976 ، و دستور 1989 جاء نتيجة لأحداث 1988 أين خرج الشعب يطالب بتحسين أوضاعه الإجتماعية و الإقتصادية، ولم تكن بتاتا مطالب قانونية. فما وضعه بن جديد كان للدفاع عن موضعه كرئيس للجمهورية و إعادة الشرعية للنظام.³ و نفس الغرض بالنسبة لتعديلات 2008، و أيضا تعديل 2016 الذي جاء تزامنا مع الحراك العربي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996 المعدل لدستور 1989.

² - سعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989-، المرجع السابق،ص 130.

³ - صالح بلحاج ، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق،ص ص 91،92

المبحث الثاني: الثقافة السياسية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف و أنواع الثقافة السياسية

1-تعريف الثقافة السياسية:

يعرف كل من غابرييل ألموند (G.Almond و سدني فيربا) أن الثقافة السياسية تضم ثلاث جوانب وهي التوجهات الإدراكية و العاطفية و التقويمية نحو النظام السياسي. فيتضمن إذن جانب معرفي أو إدراكي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي أي معرفة مدخلاته و مخرجاته، وجانب شعوري يخص التعلق الشعوري بالقادة والمؤسسات و أدوارها و تتراوح بين الإنجذاب و الإشمئزاز، وجانب تقييمي يشكل الأحكام والآراء التقييمية عن الظواهر السياسية.¹ فإنه يمكننا إذن أن نعرف الثقافة السياسية بأنها: ذلك النسق من الإدراكات والمشاعر والمواقف والتوقعات، الذي يحمله المواطنون تجاه حكوماتهم ، وكذلك طريقتهم في تقويم أعمال الحكومة، وتقويم مشاركتهم في صنع القرار السياسي.²

ويمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية، "ثقافة ضيقة" يكون أفرادها لا يملكون حد أدنى من المعرفة، أو القدرة أو الرغبة في إصدار الأحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتضاره على تلقي مخرجات النظام والإمتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك إن كان يعرفها، و على هذا تكون المبادرة من النخبة الحاكمة. أما "ثقافة سياسية تابعة" على نقيض الأول، الأفراد على دراية تامة بالنظام السياسي و بمخرجاته، و بقواعد اللعبة السياسية، و إنما يعزفون عن المشاركة السياسية في بلورة مدخلات للنظام السياسي لإعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك. ويفترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة. أما النوع الثالث من الثقافات السياسية يتمثل في "الثقافة المشاركة" والتي ترتبط بمعرفة وعي الجماهير بحركة نظامها السياسي والقواعد التي تعتمدها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبإلتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة، و تكون في الدول التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر سواء عن طريق الأحزاب أو من خلال التصويت أو الترشيح للإنتخابات أو إستطلاع

¹-رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون و موزعون،الأردن،2012،صص 35،34.

²-حباسي خالد،الثقافة السياسية في الفكر الإجتماعي المعاصر، مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية، العدد 10 ،جامعة

الوادي،2015،ص48

الرأي و الندوات.¹ وغياب النقاش يأتي من غياب الثقافة السياسية لدى الأحزاب، التي لا تفتح باب النقاش لا بين مناضليها ولا مع معارضيها. فالأحزاب في الجزائر لا تفتح باب النقاش، ولا تطرح الأفكار ، وذلك لغياب المثقفين في قياداتها، والمثقف الذي نعنيه هنا هو المثقف الذي ينشئ الأفكار والتصورات. وما يؤسف له حقا أن هذا المثقف إذا ما إنخرط في حزب من الأحزاب، يلحقه التهميش ، بوصفه صاحب آراء وتصورات، ويناقش كل كبيرة وصغيرة ، ويشعر أنه في إتصال مع المجتمع أكثر من الحزب الذي ينتمي إليه، وهو إتصال من شأنه تعميق وعي الناس بحاضرهم ، الذي سيولد عنه مستقبلهم، والحاضر الجيد ينتج عنه المستقبل الجيد. إن غياب المثقف الفاعل داخل الأحزاب، جعل منها جسدا بلا روح.²

المطلب الثاني: طبيعة ومراحل تطور الثقافة السياسية في الجزائر

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الإشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الإستقلال وإلى غاية نهاية السبعينيات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، و تجدر الإشارة على أنّ الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا، يعبر من خلاله على آراءه ويساهم في القرار السياسي للبلد، لقد امتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، أين سيطرت نخبة من العسكر على القرارات السياسية(مجلس الثورة)، دون أية ردة فعل من الشعب، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع، وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر.³

أما المرحلة الثانية فلقد بدأت مع مطلع الثمانينيات وإمتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، و هي مرحلة مثلت محطة إنهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية، لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى، بل خففت قليلا من سيطرتها على حركة المجتمع، فإزدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم

¹ علي الدين هلال، نيفين مسعد، *النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير*، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2008، ص4، ص 124، 125.

² حمري بحري، *غياب الثقافة السياسية*، متحصل عليه على الموقع الإلكتروني: www.djazairiss.com ، يوم

2016/03/10 ، الساعة 23:04

³ عنصر العياشي، *سوسيولوجيا التمرد الديمقراطي في الجزائر*، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 65

الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية، كان تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها، إلى أن بلغ الإحتقان الشعبي مداه بسبب، الفشل في السياسات التنموية، وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع، وصراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة مما مهد إلى أحداث أكتوبر 1988 ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد، فسحت المجال أمام بروز شكل جديد من الثقافة السياسية¹. بعد الإنفتاح السياسي في الجزائر لسنة 1989 ظلت الثقافة السياسية على حالها كما هي في السابق، و ما تغير هو النص الذي أقر بالتعددية و الإنتخاب. فالنظام نظر إلى الديمقراطية كأنها دستور بالدرجة الأولى، بينما الديمقراطية هي في المقام الأول فلسفة و تصور للحريات العامة، فلم يرافقه نظرة جديدة لعلاقة الدولة و المجتمع في إطار تصور جديد للحريات يقيد السلطة السياسية للدولة و ينظم مشاركة المجتمع في الحياة السياسية. ونتيجة هذا أدى بوصول الحزب الأقوى في المعارضة، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلى السلطة، الذي أكد أنه ضد الديمقراطية و كان شعاره المحمول " لا دستور و لا ميثاق، دولة إسلامية بالصندوق أو بالبندقية"، فوصله إلى السلطة يعني نهاية الديمقراطية.² إن الجزائر بعد الألفية الثالثة بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد بديمقراطية " مقيدة" ملتزمة طريقها نحو البناء و التكريس المؤسساتي³، و لكن تبقى سلطة مؤسسات الدولة ليست موضعاً لتنافس بين أحزاب، فهي بين أيدي لجماعات مهيمنة بصورة أبدية ولا علاقة لها بالآليات الإنتخابية.⁴ و هذا ما خلق اليوم أزمة المشاركة السياسية و أزمة ثقة في ظل لجوء الصفوة لوضع عراقيل للمتطلعين لمشاركة السياسية الحقيقية. و ما يميز الأحزاب السياسية الجزائرية هي سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية و بالتالي غياب التجديد و ظهور ظاهرة عزوف الشباب عن المشاركة و تهميش كذلك للمثقف⁵ وكذلك

¹- محدد بوضياف، "الثقافة السياسية في الجزائر (1988،1962)"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، ص ص 111،

124، ماي 2007، ص 119

²- صالح بلحاج، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص ص 91،90.

³- إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 135.

⁴- صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، المرجع السابق، ص 83.

⁵- عبد النور ناجي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، في:

www.nadji-abdnour.com، يوم 10/03/2016، الساعة 23:19

وضع لعراقيل في ظل غياب دولة قوة القانون واستفحال دولة قانون القوة ، و إعداد قوانين بما يخدم السلطة السياسية وانتشار آفات سياسية كالزبونية ، والتزوير الانتخابي للإرادة الشعبية.¹

المطلب الثالث: أزمة الثقافة السياسية في الجزائر

1- أزمة التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هي عملية لتلقين المعلومات، لهدف تنمية المفاهيم السياسية و معرفة الحقوق و الواجبات و القيم و المعارف و التوجهات الضرورية للتكيف مع النظام السياسي، لترقية المشاركة السياسية و كسب المهارات.

هناك من يرى أنّ العملية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه بتلقين الأطفال القيم و المعايير و الأهداف المستقرة في وجدان المجتمع بما يضمن بقاءها و إستمرارها عبر الزمن.²

فهذا ما أراده النظام السياسي الجزائري من خلال خلق منظومة تربية، بعد التحول السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، لا تقوم بالنشاطات التي تدعم الممارسة الديمقراطية و تنمي المهارات ذات الطابع السياسي. من خلال دراسة ميدانية أجراها مخبر الدراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر مع تلاميذ التعليم الأساسي، وجد أنّ مستوى إدراكهم للمفاهيم الذي يتعلق بالنظام السياسي ضعيف و كما أنّ إهتمامهم بالأحداث السياسية المحلية خاصة و عيهم بصفات و واجبات المواطن كلها ضعيفة. و من خلال تحليل لمضمون البرامج الدراسية بعد التعديلات التي أجريت عليها في 2012، لاحظ غياب القيم السياسية التي تعمل على نجاح إقامة مشروع الديمقراطية من خلال غرس لقيم التعددية و الحوار و الحرية. فلقد ورد في المضامين حقائق تاريخية و سياسية لا تعكس حقيقة الواقع و التغيير الحاصل على مستوى النظام السياسي القائم التعددي. ولقد أظهرت المدرسة ضعف إنتماء للوطن مادامت تشجع على إغتراب التلميذ عن واقعه من خلال عدم السماح بالمشاركة و إبداء الرأي و التعبير عن المواقف تجاه القرارات المدرسية و بالتالي التشجيع على قيم الصمت و الطاعة و الكبت و الخضوع.³

¹-قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة-بعض أعراض الأزمة و مستلزمات الإنفراج"-مجلة الباحث، العدد2،جامعة ورقلة ص ص 2003،92،80،ص 87.

²-سمير خطاب، التنشئة السياسية و القيم، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع،مصر،2004،ص ص 39،41

³- شاطر باش أحمد، "التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية"،المجلة الجزائرية للسياسة العامة،العدد 1، جامعة الجزائر3، 2011،ص ص 113،115،117.

وما عزز لهذه القيم هي دور الأسرة الجزائرية التي بقيت السلطة الأبوية الخاصة الجوهرية للعلاقات بين أفراد الأسرة بالرغم من التحولات الإجتماعية التي طالت المجتمع في السنوات الأخيرة ببنيتها التقليدية، وهنا تكون السيطرة واضحة وكل محاولة للخروج من دائرة الهيمنة الأبوية يعد تهديداً مباشراً لنمط العلاقات السائدة.¹ فقيم الطاعة، الولاء، والإمتثال يبدأ غرسها في أطفال الجزائر في نطاق الأسرة الأبوية، والتي تحدد السلطة المطلقة على أساس الذكورة والعمر، أي يصبح أكبر أفراد الأسرة من الرجال هو مرجعية السلطة، ومحتكرها وممارسها، وله الطاعة والولاء فإذا لم يمتثل الأصغر سناً لذلك فإنهم يتعرضون للعقاب المادي والمعنوي.² فلا تزال الأسرة هي الكيان السياسي التي يستمد منه المواطن العربي معظم قيمه وتعاليمه وهي مركز إهتمامه ومحور نشاطه.³ فعملية التنشئة في الجزائر يغلب عليها الطابع التسلسلي سواء في الأسرة أو المدرسة أو الجماعة أو النادي... الخ، وهو ما يطبع الفرد منذ نعومة أظفاره على تلقين والتلقي وعدم إبداء الرأي وعدم المشاركة وعدم القدرة على الحوار. ومن المؤكد أن شخصاً يمر بمثل هذه التنشئة لا ينتظر منه أن يشارك بفعالية في الحياة السياسية.⁴

في القرن السادس عشر قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة.⁵ ويفضل الحكم القائم على الفضيلة والخير بدل التركيز على نظام الحكم القائم عن طريق القانون فإذا صلح الفرد صلحت الحكومة والعكس صحيح.⁶

أما في الجزائر فالأسرة و المدرسة أنتجت أفراد غير مكترئين بالمشاركة السياسية و تنامي عندهم لروح الإعتماد على الآخر و اللامبالاة و التطرف و المعارضة بأساليب العنف و ظهور بعض مظاهر الفساد و الإهمال للممتلكات العامة في الشوارع و الإدارات و تفشي ظاهرة الهجرة، كل هذه تعبر عن

¹- عنصر العياشي، المرجع السابق، ص 29.

²- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 10.

³- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربي قضايا الإستمرار و التغيير، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 127.

⁴- حسنين توفيق إبراهيم، نفس المرجع، ص 11.

⁵- قارح سماح، "التغير الإجتماعي و التنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 2 و 3، جامعة بسكرة، 2008، ص 3.

⁶- نوردين حاروش، تاريخ الفكر السياسي، الطبعة الثالثة، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2012، ص 35.

حالة عدم الإنتماء¹ و ما ينقص الجزائر هو إرساء ثقافة القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق، التي أوصى بها المفكر بن نبي و عدّها حلا لمشكلتنا الحضارية في شقها المتعلق بمعادلة الحق و الواجب.²

2- أزمة الإنتماء والهوية: و ما تعاني منه الجزائر هو أزمة الهوية. فلقد بدأت مشكلة الهوية

تبرز في منطقتنا، بسبب حالة الإستعراب في فترتي أحمد بن بلة و هواري بومدين بحجة نشر الدين الإسلامي. ولقد طرحت إشكالية الهوية منذ قرون خاصة خلال الإنتداب العثماني الذي حاول فرض التركيبة رسميا و خلق هوية تركية للمجتمع الجزائري. خفّت صراع الهوية في الجزائر أيام الثورة التحريرية ، حيث سيطرت فكرة الجهاد في عقول الجزائريين و أصبح الجهاد عنوانا للهوية، إلا أنّ ذلك كان مؤقتا، فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى اشتعلت حرب الهوية تحت غطاء سياسي فيما عرف بأزمة صائفة 1962، التي ظهرت حقيقتها عندما بسط التيار العروبي، المؤيدين من طرف مصر في ظل حكم جمال عبد الناصر، هيمنته على السياسة، التاريخ والثقافة. اشتدت أزمة الهوية أكثر عندما بدأت سياسة إستيراد الثقافة المشرقية التي لم تتوقف إلا بعد عقود، عندما بدأ تيار جزارة الفكر والثقافة يتمدد في إطاره الطبيعي. ثم جاءت الربيع الأمازيغي 1980، رافضا للتمدد القهري للتيار العروبي المتطرف في المنظومة السياسية والتعليمية والثقافية للدولة الجزائرية، والذي وصل الذروة أيام فترة الرئيس الشاذلي.³ و هذا الحس بالهوية القبائلية ذات خصوصية ثقافية متميزة تختلف عن الهوية الثقافية العامة، ترجع جذورها إلى أيام الاستعمار الفرنسي للجزائر التي إنتهجتها فرنسا في الجزائر والتي كانت ترمي إلى تمزيق الوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري.⁴ فمن بين أسباب الأزمة التي مست المجتمع الجزائري الطابع الأحادي للتصورات السائدة في مجال الثقافة: التأكيد على الإسلام فقط، أو على العروبة وحدها أو على الأمازيغية لا غير. هذه النظرة هي التي أسست لهوية ناقصة تقوم على الإقصاء، تفرز العنف و عدم التواصل و الانسجام داخل المجتمع، فالدولة عاجزة عن إيجاد أساس للهوية الوطنية التي بدونها لا يمكن أن توجد المواطنة، و

¹- شاطر باش أحمد، "التشنّة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 1، جامعة الجزائر3، 2011، ص100.

²- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص180

³- محفوظ رموم، أشكلة أزمة الهوية في الجزائر بين الأمزجة، و العروبة و العولمة، موقع أرنتروپوس ، جامعة أدرار، الموقع : www.aranthropos.com الساعة 20: 12 يوم 08/03/2016

⁴- عمر عسوس، أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر، ص ص 66، 61، 53، الموقع www.univ-skikda.dz اليوم 08/03/2016 الساعة 12:45

تعدد للثقافات يعمل لتأسيس مرجعية جهوية، إثنية، أو التعدد في الهويات، مما قد يلقي البلاد في متاهات مستقبلية مفتوحة على كل المخاطر.¹

3- أزمة الولاء للقبيلة: إن إشكالية من "نحن" تقود إلى خلق ولاءات تحتية دون الدولة مثل العشيرة و القبيلة و مستوى الجماعات الدينية و الطائفية² ففي الجزائر القبيلة و العشيرة يعتبر كإطار للإتماء و للهوية المحلية رغم غياب النص القانوني الذي يعترف بها ، ذلك ما يجعل من القبيلة عنصرا من العناصر الثقافية والإجتماعية التي تشكل موضوع مساومة أثناء الإنتخابات، حيث يستعملها السياسيون كوسيلة للصراع و التنافس من أجل السلطة. فإن هذا لم يمنع في الوقت الحالي، من ظهور هياكل تمثيلية تقليدية كالعروشية، والجهوية تؤثر في برامج الدولة. فأحداث "القبائل" في 2001 أنتجت تنظيمات إستطاعت التأثير على السلطة من خلال المطالبة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، وطرد وحدات الدرك الوطني...إلخ. و تم خلق بذلك سلطة بديلة تعتبر مؤشرا على قوة وفاعلية هذا التنظيم، وعلى ضعف التنظيمات الحديثة كالأحزاب السياسية، تصبح من خلاله التنظيمات التقليدية أهم المرجعيات في إتخاذ القرارات والمواقف المختلفة.³

4- أزمة الطائفية وتعزيزها للعنف السياسي: فالجزائر ليست "دولة طائفية" فالغالبية الساحقة هي مسلمة تتبع المذهب السني المالكي، و لكنها اليوم أمام تحدي بروز طوائف و أقليات مذهبية و دينية، و هما الطائفة الشيعية و معتقي النصرانية. فالجزائر اليوم عرفت مناوشات التي نشأت بين الطوائف الذي يعدّ مؤشرا سلبيا لمستقبل المواطنة في الجزائر، و هذه المناوشات ظهرت في أعمال الشغب و العنف التي حدثت في مدينة "بريان" بولاية غرداية بين أتباع المالكية من جهة و أتباع الإباضية من

¹- سليم درنوني، الثقافة الجزائرية البنية و الأساس، من الموقع www.dernounisalim/com5/03/2016، 23:32 اليوم 2016/03/11.

²- علي الدين هلال، نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 126

³- منصور مرقومة، القبيلة في الجزائر: جدلية التغيير بين الفكر التقليدي و تحديات العصرية، موقع أرنتروبوس ، جامعة

جهة أخرى. وكذلك ظهور مواجهات متكررة في منطقة القبائل بين مواطنين مسلمين محليين و المتحولين حديثا إلى المسيحية¹

5- أزمة المواطنة: ما زال النظام السياسي يتعامل مع الجزائريين على أنهم رعايا لا مواطنين التي كانت أثناء الإستعمار الفرنسي، مادام النظام السياسي على قائم على سياسة النفط يستطيع شراء الولاءات و الذمم. فتكرس الريع ثقافة سيئة على المواطنة وهي "ثقافة الحاكم و الرعية"²، فالمواطنة ذات قيم سياسية، تتقل الفرد المواطن من الفرد الخاضع و التابع للسلطة السياسية في الدولة، إلى المواطن المشارك و الموجه للسلطة السياسية.³ و ما يميز الدول العربية هو الموقع البارز و الدور الكبير للقادة و الرؤساء في إصدار القرارات السياسية ضمن النخب الحاكمة دون و بمعزل عن مساهمة أية قوة أخرى، و يلزمون المؤسسات الحكومية و الشعبية بتنفيذها من دون أي مناقشة أو معارضة.⁴ ففي الجزائر إنتشرت ثقافة القائد الواحد والمرجعية الواحدة القائمة على " شخصنة السلطة"، و هي ثقافة تتنافى مع مبادئ المواطنة و قيمها، وغياب روح المؤسسة يؤدي إلى التلاعب بالقوانين و مصادرة الحقوق بإسم السلطة التقديرية للمسؤول و هذا ما أفقد المواطن ثقته في النظام السياسي.⁵

6- إشكالية الخطاب الشعبي:

لقد تميز الحكم الجزائري بإستخدام مفاهيم أعطت معاني سياسية أيديولوجية لتزويد النظام بالشرعية و الحكام بالتركية. وكان الشعب هو العامل و النواة الوطنية الثورية. ففي عهد بومدين كان شعاراته تجنيدية "من الشعب إلى الشعب"، "السيادة الوطنية ملك للشعب"⁶

¹ - منير مباركية، المرجع السابق، ص 221.

² - مرجع نفسه، ص 200، 2002.

³ - حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2009، ص 99.

⁴ - مرجع نفسه، ص 128.

⁵ - منير مباركية، المرجع نفسه، ص 218.

⁶ - صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري-السلطة، المؤسسات، الإقتصاد والأيدولوجيا - 1962 - 1978، المرجع السابق، ص 488، 489.

فكانت في عهد بن بلة ذات إشعاع عاطفي قوي جدا ، و تأتي في مقدمتها " الوحدة الوطنية" و كان ردًا لدعاة التعددية السياسية ، و "لا جمع بين الثورة و الثروة لرجال السلطة" موجهة للمشاركين في السلطة أو الراغبين في ذلك. أما شعارات بن جديد تدعوا إلى الرفاهية، مثلا "من أجل حياة أفضل" أما العشرية الأخيرة عرفت عودة الشعارات العاطفية و ذات البعد التاريخي من جهة، منها " الجزائر قبل كل شيء" و " الوثبة الوطنية" و " الجزائر العزة و الكرامة"، و " المصالحة الوطنية" و " الوئام المدني". فأهم الشعارات الوطنية التي إستعملت من أجل الضبط أو التخلص من حق مشاركة الشعب في عملية إتخاذ القرارات الجماعية .¹

نلاحظ إنتشار ثقافة و سلوكيات صراع و التطرف و المواجهة و طغيان التطرف في الجزائر و الإقصاء و التعصب بكافة أشكاله، فكري، لغوي، جنسي، أيديولوجي، جهوي سياسي، ديني. و ظهور لفكر أحادي و غياب ثقافة الحوار و التفكير الحر المفتوح و الوعي الفردي المستقل، و إنتشار تربية صناعة الأتباع و التماثل و التجانس في الجماعات و المجتمع و المؤسسات و الوطن، و عدم القدرة على تأسيس الوحدة الوطنية ضمن التنوع و التعدد.²

خلاصة و إستنتاجات

نستخلص من كل هذا أن موقف الأحزاب السياسية ضعيف في لعب دور تفعيل الديمقراطية في الجزائر في ظل نظام تسلطي مصدره حكم العسكر الذي يأخذ بزمام القرارات السياسية و الذي جعل من مؤسسة الرئاسة أقوى مؤسسة سياسية في البلاد، كونها لها علاقة مباشرة بين الشعب و الرئيس الذي يطرح نفسه دوما كضامن للوحدة الوطنية. فجميع الدساتير التي مرت بها الجزائر و منها التعديل الدستوري الأخير 28 فيفري 2016 كلها أكدت على تمركز جميع الصلاحيات في يد الرئيس على غرار المؤسسة التشريعية،القضائية و الحكومية و التي تخضع لسلطة الرئيس بمحض الدستور و الشيء المتناقض في الدستور الأخير هو أن الرئيس غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان مادام هو من لديه برنامج و ليست الحكومة و لكن هذه الأخيرة هي المسؤولة أمامه و هذه إستراتيجية للحفاظ على الموقع القوي للرئيس، و ترك الإنتقادات تصب على الحكومة و هذا ما يجعلنا نقول أن الفصل بين السلطات لا أساس

¹- إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 89

²-قاسم حجاج، المرجع السابق،ص 87.

له في النظام السياسي الجزائري ما دام القضاء الذي يضمن ذلك و يضمن لحريات الأفراد غير مستقل، خاضع لسلطة الرئيس. و تبقى الأحزاب أدوات في يد السلطة لتزويد النظام بالديمقراطية، و منع وصول أي حزب يهدد إستقرارها و إستمرارها بشتى الوسائل القانونية و الغير القانونية، كالتزوير للإنتخابات و خلق زبائن سياسيين موالين و كذا وضع عراقيل عن طريق قانوني الأحزاب والإنتخاب.

و نستنتج مما سبق في ما يخص الثقافة السياسية أن الأسرة والمدرسة كانتا العامل الأول في بناء ثقافة خضوع وذلك راجع إلى عدم وجود منهجية تكون على أساس الحوار والمشاركة والإعطاء لكل فرد دوره حتى تكون له شخصية مبنية على المسؤولية وعدم الاعتماد على الآخرين و الإيمان بالقيم الديمقراطية مما يعمق تجاهلهم للأحزاب السياسية. و ما زاد إبتعاد الأحزاب عن المجتمع هو غياب لأيديولوجيا تركز لمفهوم دولة الأمة كقيمة سياسية ثقافية قوامها شعور عام بالهوية يدفع أبناء الأمة إلى الإندماج و الوحدة و التضامن و الإلتحام، مستقل عن هويتهم الجزئية وولاءاتهم العرقية و اللغوية و الجهوية، العروشية و الإثنية و الحزبية دون الإحساس بالتهميش اللغوي الثقافي من قبل أمتهم و هذا ما كرسه النظام السياسي الجزائري بعد الإستقلال عندما حدد لأيديولوجية رسمية محصورة في العروبة و الإسلام و عملت بذلك بسياسة الإقصاء للثقافات الأخرى، و هذا ما حفز بظهور لولاءات غير الدولة و ما زاد من ذلك هو فقدان الثقة المواطن في دولته بسبب تدهور المستوى المعيشي و الصحي لدى الجزائريين و عجز الدولة عن توفير إحتياجاتهم و تنامي الشعور لديه بإغترابه عن وطنه و عدم الشعور بمواطنته، فالجزائر لم تجعل من الفرد مواطنا، السيد و مصدر لكل السلطات والذي يقضي على شخصنة السلطة. وكل هذا سببه غياب لبناء ما يسمى بالدولة الحديثة القائمة على سلطة القانون و مأسسة السلطة، و كل هذه الامور تجعل الاحزاب السياسية في موقف ضعيف للتعبئة السياسية و تفعيل دورها الديمقراطي و هذا ما شجع الأحزاب على إستعمال العروشية و الجهوية و العرقية لتحقيق أغراض سياسية بدون أي برنامج سياسي يخاطب به كل الأمة الجزائرية و هذا ما يتنافى مع مبدأ الديمقراطية.

الفصل الثالث:

دور الأحزاب السياسية في

تفعيل مسار التحول

الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: الممارسة السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية

المطلب الأول: طبيعة التوجه الحزبي في الجزائر

إنّ الإفتتاح السياسي في الجزائر كان إستجابة للثورات الحاصلة على المستوى الدولي و كذا البنية الداخلية، إلا أنّ السلطة القائمة في الجزائر أرادت من خلال ذلك الإبقاء على نفس النمط التسيير أثناء الأحادية بخلق حزب مهيم و هو حزب جبهة التحرير الوطني وتزويد النظام بأحزاب ضعيفة قائمة بوظائف مفيدة لسير النظام لضمان إستقراره و إستمراره بتجديد شرعيته على الدوام.¹

و هذا ما يفسر توقيف مسار الإنتخابات في الدور الثاني في 12 جانفي 1992 بعد فوز حزب " الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، الذي كان حزبا معارضا يهدد إستمرار النظام. و كانت النتائج لتلك الإنتخابات منتظرة أن تكون لصالح جبهة التحرير الوطني.² و بعد إعادة الشرعية المؤسساتية للنظام في 1996، عمل النظام على الحفاظ على سيطرته في إطار نظام برلماني تعددي ذات و اجهة ديمقراطية، بإدماج قوى سياسية موالية للسلطة³

قبل ذلك كان لبعض الأحزاب السياسية موقف معارض قوي عندما قرر الجيش في ربيع 1993 الدخول في حوار مع جميع التيارات السياسية لأمل تكوين حكومة إنتلافية، لكن الأحزاب السياسية رفضت التعايش فيما بينها تحت مظلة الجيش و مساندته، فالإسلاميين لديهم شعور بأنهم لديهم قدرة و لديهم الشرعية الكافية للإستغناء عن التيارات الأخرى، أما الأحزاب الغير الإسلامية مثل جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الإشتراكية رفضوا بدورهم هذا الإقتراح. أما التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية رفض كآلية الإمتيازات و التنازلات الممنوحة للحزب الإسلامي، فأما الجيش رفض تيار واحد يقود البلاد⁴ ففي هذه الفترة حزب جبهة التحرير الوطني كان في صف المعارضة بقيادة عبد الحميد مهري.

¹ -Benali Ahmed, **Quelle transition pour quelle démocratie**, Algérie, édition Sahehel , mais 1993,p51.

²-صالح بلحاج، أبحاث و أراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، الطبعة الأولى،مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر،الجزائر،2012 ص 85

³ -Lahouari Addi.l'Algérie et la démocratie –pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, paris, édition la découverte,1995, p109

⁴ -Ibid,pp169,170

فلقد تباينت مواقف الأحزاب السياسية إثر إلغاء الدور الثاني للإنتخابات التشريعية 1992 و تأسيس المجلس الأعلى للدولة الذي أخذ بزمام أمور بلاد. بحيث رحبت بعض الأحزاب السياسية لهذا الإنتقال، وعارضت بذلك كل من جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية. فكانت قادة هذه الأحزاب (حسين ايت أحمد، عبد الحميد مهري) من طالبوا بإستمرار الإنتخابات، وأعتبروا إلغائها ضد الإرادة العليا للشعب¹، بعدما فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة التي أعطت له الأهلية للحكم و مقتنعين أنّ الديمقراطية ممارسة. أما التيار الثاني الذي ينادي بجمهورية علمانية و المتمثل في حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و حزب التحدي المنحدر من حزب السابق الاشتراكي (PAOS)، و هما الحزبان الأكثر معاداة للأحزاب السياسية الذين دعموا الإنتخابات 26 ديسمبر 1991. أما التيار الآخر الذي يجمع الأحزاب الإسلامية، مثل حماس (مجتمع الوطني الإسلامي) لمحفوظ نحناح و النهضة لعبد الله جاب الله التي ترى من الإسلام أساس الديمقراطية، فأما من هو ضد الإسلام فهو ضد الديمقراطية. و التيار الآخر هم الإسلاميين المتطرفين الذين أرادوا بالقوة و العنف إقامة دولة إسلامية الذين دخلوا بصفة غير شرعية بعد إلغاء الإنتخابات التشريعية.

فالإستراتيجية المتبناة من طرف الجيش في تلك الفترة هي كسب ولاء بعض التيارات مثل التيار العلماني و كسب مساندة الأحزاب الإسلامية المعتدلة للقضاء على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهو سياسي أكثر ما هو أيديولوجي، وهي إبعاد المعارضة عن السلطة. أما التيار الذي كان ضد وقف مسار الإنتخابات ، أي حزب جبهة القوى الاشتراكية، كان ضد الإسلاميين و لكن هذا التحالف لن يكون إلا في برلمان منتخب يكون على أساس تنازلات متبادلة.

الجيش إذن، لم يتمكّن من التحفيز و الدفع لإقامة تحالفات التي أردتها للإطاحة بهذا الحزب الإسلامي².

كانت إستراتيجية و اضحة مفادها إبعاد الأحزاب الإسلامية المتشددة المعادية للنظام و رفضها للتعايش معه و عملها العنيف على تغييره، و إبداله بأحزاب إسلامية معتدلة قابلة للإندماج، و دخول النظام بموجب صفقة تقضي بخلق أحزاب إسلامية موالية للنظام.³ دخل حزب محفوظ نحناح اللعبة

¹ - Lahouari Addi, Op-Cit, p143.

² - ibid, pp 169,170,172,173.

³ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 86.

السياسية في ظل الإخفاق الذريع للديمقراطية بعد إلغاء الانتخابات التشريعية 1992 من طرف السلطة العسكرية و أختيرت حماس أنذاك لكي تمثل الوجود الإسلامي في دائرة السلطة كقوة سياسية تسخر ضد التيار العلماني المتطرف وقد تورط في لعبة سياسية لا يعرف قواعدها أصلا، و إكتفت الحركة(حماس ثم حماس*)، بدور المتفرج على الأحداث وقبولها بشكل سلبي و الدخول بذلك في صف الطاعة لنظام الحكم. و دخلت الحركة العمل السياسي في إطار محدد سلفا يحرمها من ممارسة ديمقراطية و حرية المبادرة و إمكانية الإقتراح¹ و ذلك لأنّ السلطة عملت على دعمه منذ أول إنتخابات تشريعية 1991 و الذي لم يعد يقوى على التجديد و تغيير التكتيكي السياسي و لا تعبئة الشعب و لا يقينيات تتماشى مع روح العصر و معطيات الواقع بخاصة التعاون مع بقية الأحزاب الأخرى لمواجهة السلطة و ليس لها مواقف سياسية لغياب برنامج سياسي في كيفية الحكم.² و هذه الثغرات جعلت منه حزب يكون تحت سيطرة النخبة الحاكمة. فلم تأت إلى عالم السياسة على أساس التنافس مع الأحزاب الأخرى للوصول إلى السلطة، وإنما جاءت كبديل عن جبهة الإسلامية للإنقاذ.³

أما حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي أسس سنة 1989 من طرف المناضلين المنشقين عن جبهة القوى الاشتراكية و أيضا من طرف الحركة الثقافية البربرية، فكان أول من أعلن مساندة الجيش في وقف مسار الإنتخابات 1992، بحكم معارضته الشديدة للتيارات الإسلامية ، ورفضه التام لفتح المجال لأي حزب سياسي ذات خطاب إسلامي وولوج مؤسسات الدولة بحكم أنه ذات أيديولوجية علمانية التي تفصل الدين عن الدولة. فسهيد سعدي لا يخفي دفاعه للنموذج الإستبدادي التسلطي لغرض تحديث المجتمع، فهو ينفي معادلة الديمقراطية تساوي الأغلبية الإنتخابية.

و كفى الحزب بذلك بحقيتين وزاريتين مقابل دعمه للسياسة البوليسية و السكوت عن قمع حقوق الإنسان ، و لكن إثر أحداث القبائل في أبريل 2001 انسحب من الحكومة خوفا منه من فقد منطقة

* غير إسم الحزب من حماس إلى حماس أي من حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم بعد صدور قانون الاحزاب 1997 الذي يمنع تأسيس أحزاب على أساس ديني و جهوي إلخ

¹-أحمد مالكي و آخرون، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة

العربية،بيروت،2004،ص ص 227،228.

²- مرجع نفسه،ص 226.

³- محمد بوضياف، الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر، سطيف،دار المجدد للنشر و التوزيع،2010،ص

القبائل كوعاء إنتخابي له و عدم فتح المجال لحزب جبهة القوى للسيطرة على المنطقة¹. فقد إستغل الجيش في ذلك الوقت حزب سعيد سعدي لخلق صراع بين قطبين ليكون هو في موقف محايد ، بالسماح لهم بتنظيم مسيرات في الشوارع للدفاع عن قيم أيديولوجية معادية للإسلاميين ، عوض العمل على تكريس لمؤسسات تنظيم للتداول على السلطة.²

فالحزب الوحيد الذي عارض النظام قبل و بعد إعتماده سنة 1989 هو حزب جبهة القوى الإشتراكية بزعامة المرحوم حسين أيت أحمد، الذي طالما طالب بعودة الجيش إلى الثكنات، و الذي رفض لسيطرة النخب العسكرية على مؤسسات الدولة، فقد رفع شعار في جانفي 1992 " لا لدولة بوليسية و لا لدولة متطرفة" في أكبر مسيرة نظمها في العاصمة، ضمت مليون شخص فهو حزب يدافع حقوق التعبير و حقوق الإنسان. و لكن النظام أراد إضعافه من خلال إتهامه بالجهوية، رغم أنه قائد يتمتع بأبعاد وطنية، فخطابه أثر على نخب خارج منطقة القبائل، خاصة في المدن الكبرى مثل عنابة، قسنطينة.³

فالإنفتاح السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 لم يكن الهدف منه إقامة نظام سياسي جديد قائم على مبدأ التداول على السلطة، و بإقامة مؤسسات تعددية تحول دون تدخل المؤسسة العسكرية في إصدار القرارات السياسية. ولتعزيز هيمنة المؤسسة العسكرية، عملت هذه الأخيرة بخلق صراعات بين جميع التيارات السياسية، بدل من العمل على جمعهم في إطار وفاق مدني (pacte civique). و عملت بإستراتيجية التلاعب بالديمقراطيين و إخضاع الإسلاميين و هذا ما يتنافى مع المبادئ الديمقراطية.⁴

فالديمقراطية هي لعبة سياسية تهدف إلى تغيير السلطة في إطار قواعد مقبولة ، و الديمقراطية لا تملى بل تكون نتيجة حوار و نقاشات بين أطراف سياسية ، سواءا مع تلك الموجودة في السلطة وتلك الموجودة خارجها. و لا تبنى الديمقراطية على أساس قيم أيديولوجية و إنما تكون على أساس مؤسسات التي تضبط مقاييس أو معايير الولوج إلى السلطة و في المقابل يكون ضمانات لكل طرف لأخر. لكن في الربيع 1993 الجيش لم يكن ليريد إقامة وفاق على أساس الحوار مع جميع الاحزاب السياسية ،

¹ -Laouari Addi, « les partis politiques en Algérie »,le Maghreb, p 139-162.

² -Lahouari Addi, Lahouari Addi, **l'Algérie et la démocratie –pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine** , Op.Cit,P 179

³ - Laouari Addi, « les partis politiques en Algérie »,le Maghreb, Op.Cit ,p 139-162.

⁴ -Lahouari Addi, **l'Algérie et la démocratie –pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine** Op.Cit, pp 166,167.

فالمسؤولين أنذاك يبحثون عن إنفتاح مغلق محدود للنظام، و إعادة بعث نفس النظام و ضم جميع القوى السياسية إلى جانبه و جميع الشخصيات بإستمالتهم عن طريق منحهم مناصب في السلطة.¹

إنّ إرادة النظام لإخضاع الخصوم السياسية عملت على خلق أحزاب السلطة أو الإدارة و هما حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وكما عملوا على خلق أحزاب موالية إسلامية و المتمثلة في حزب حركة مجتمع السلم و حركة الإصلاح الوطني وأحزاب ديمقراطية مثل التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و الذي طلب منهم تضيق و ترويض المطالب الإسلامية.² فقد كانت جبهة التحرير الوطني بقيادة أمينها العام " عبد الحميد مهري" في صف معارضة السلطة، حيث أكد على التمسك بالدستور و المحافظة على مؤسساته و العودة إلى الشرعية الدستورية و فتح الحوار مع كل القوى السياسية و لكن تمّ إزاحته في رئاسيات 1995.³ بعد مشاركته في لقاء روما ، في مقر جمعية سانت إيجيديو الكاثوليكية في 21 و 22 نوفمبر 1994، و التي إنظمت إليه الأحزاب المعارضة الأخرى للسلطة أنذاك لحل الأزمة الجزائرية ، و تعتبر تلك المشاركة في اللقاء سابقة لم يعهدها النظام السياسي الجزائري و إعتبرتها السلطة تمردا على القيادة الفعلية للبلاد ووصفته بالعمالة و الخيانة و محاولة تدويل القضية الجزائرية.⁴ و لكن اليوم نلاحظ عودة جبهة التحرير الوطني إلى صفّ أحزاب السلطة المدعّمة لشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.⁵ فتعمل كل من جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي، بوصفهما أحزاب للسلطة ، على الدفاع عن السياسات الحكومية و تعبئة الجماهير حول خياراتها، و هما يقومان بإعداد و تقديم قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الإنتخابية، و يخضع الحزبان إلى قرارات الحكومة. و في مقابل هذه المهام يستفيد الحزبين من عدة إمتيازات تتمثل أساسا في

¹ - Lahouari Addi, l'Algérie et la démocratie –pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine Op.Cit., p177.

² -Laouari Addi, « les partis politiques en Algérie »,le Maghreb,OP.Cit.

³-تاجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر-، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 229،230.

⁴ - محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 60.

⁵ -Aissa Khaledi :Démocratie à l'algérienne- les leçons d'une élection- ,MARSAS, Alger,2004,p130.

الفوز بمناصب سياسية و إدارية عالية و ذلك في إطار المنطق الريعي الذي يطبع كل الممارسات السياسية في البلاد.¹

أما حزب العمال للويزة حنون فيتمحور خطابها السياسي حول الدفاع عن الإقتصاد و أيضا السيادة الوطنية و تكريس العدالة الإجتماعية و إرساء الديمقراطية عن طريق إنتخاب برلمان ذات سيادة و لكن هذا شيء كلاسيكي عند الأحزاب اليسارية في البلدان التي تهيمن عليها الإمبريالية.² فخطابها الديمقراطي يتنافى تماما مع حقيقة هذا الحزب في الواقع الذي لا يتمتع بالديمقراطية داخليا و يرفض أهم مبدأ للديمقراطية هو التداول على السلطة.

وتتميز حنون بخطاب سياسي مركب، فهي من جهة تدعو بشراسة لفصل الدين عن الدولة، لكنها كانت من المدافعين عن شيوخ جبهة الإنقاذ المحلّة، عباسي مدني وعلي بن حاج.³ و كذلك تتميز بخطابها المعارض المتشدد و المؤازر للنظام معا ، فهي في الوقت نفسه تنقد بلهجة حادة الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و تدعّم التوجهات الكبرى للنظام ، تهاجم المرؤوسين من الوزراء و كبار المسؤولين و تجامل الرئيس الجمهورية و تسانده، و كان له في المقابل عدد متزايد من المقاعد في المجالس المحلية و في البرلمان.⁴

فتعتبر كل الأحزاب السياسية المعتمدة حاليا كأداة في يد السلطة تساهم في إسقرار و إستمرار شرعية النظام في نظر الشعب، فهي أحزاب لم تصمم كتنظيمات مستقلة تقود رؤى مصالح العامة.⁵

و تبقى الأحزاب السياسية الجزائرية مجرد أحزاب زبائن للنظام، ومن الصعب إستبعاد تورط أي حزب سياسي من ظاهرة الزبونية السياسية، فقط تبقى الأمور نسبية تختلف من حزب لآخر حسب إمكانياته و نفوذه و مع أنّ كل الأحزاب تنفي عن نفسها هذه الممارسة إلا ان الواقع يثبت عكس ذلك.

¹- محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 58.

² -Belattoufi Hocine, la démocratie en Algérie-réforme ou révolution ?, sur la crise Algérienne et les moyens d'en sortir-, Alger, lazhari labter et Apic, 2012,p424

³-رمضان بلعماري، لويزة حنون، جريدة العربية تحصل على موقع: www.alarabiya.net يوم 2016/04/21 الساعة

.16:04

⁴-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 89

⁵ -Laouari Addi, « les partis politiques en Algérie »,le Maghreb,OpCit.

الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر

و تتجلى هذه الظاهرة بصفة خاصة في الإنتخابات و إختيار المرشحين و إيصالهم إلى الهيئات، و إنَّ من يقول لا وجود للمعارضة في الجزائر فهي تبسيط للمسألة، فهناك حقيقة معارضة مظهرية شكلية لشرعنة النظام و هناك معارضة تسعى لإسقاط النظام و الوصول إلى السلطة ، ولكن تبقى معارضة دون تجذر إجتماعي و شعبي. فمعارضة مزفران مثلا هدفها إسقاط النظام، إلا أن مطامح الشخصية لبعض الشخصيات التي تنتسب إليها تقل كثيرا من فعاليتها و تأثيرها على الأحداث السياسية في الساحة الوطنية¹ فيوجد معارضين يتحالفون مع الموالاة، و ينظمون لقاءات مع رئاسة الجمهورية، ثم تجدهم يجددون الولاء لمجموعة "مازفران" في نفس اليوم. إذ يكونون شركاء مع حزب جبهة التحرير الوطني في مبادرة دعم الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، و في نفس الوقت حليفا للمعارضة و يجدد لها إلتزامه معها على تكريس أرضيتها " التكريس و الإنتقال الديمقراطي". و نجد في هذا الموقف رئيس جبهة التغيير "عبد المجيد مناصرة"، و كذلك حركة مجتمع السلم و التي حدث و أن عقد رئيسها عبد الرزاق مقري لقاء في رئاسة الجمهورية. وقال رئيس الحركة السابق أبو جرة السلطاني في السياق ذاته، "أن موقع "حمس" هو في السلطة، و لا بأس أنها أيضا في المعارضة".

و كما أدلى حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية أنه ساهم في دستور السلطة لشهر فيفري 2016، من خلال مقترحات " مشروع دستور" سبق و أن طرحه الحزب، و أنه كذلك ساهم في جميع التغييرات التي أجراها الرئيس بوتفليقة على رأس هيئات الدولة خلال منتصف 2015. و كذلك حركة أحمد الدان الذي بارك تعديل دستور 2016.² و هذه الأحزاب السياسية التي لم تعرف حتى الآن في أي موقع تتوقع هل في السلطة أم المعارضة و هي أحزاب كانت قد عقدت صفقات مربحة مع السلطة.³ و هذا ما ولّد الشك و الريبة بين مختلف الأطراف المشكلة للتنسيقية بين من كان يمثل يوما السلطة و تحول اليوم للمعارضة و هنا يقصد علي بن فليس، و حمس و حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية. و ما يعيب هذه التنسيقية للإنتقال الديمقراطي هو غياب بديل لإصلاحات السلطة

¹- مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "نور الدين أيت حمودة". ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم 15/04/2016 على الساعة 15:00 في إقامة الدولة في إسطاولي.

• يعتبر نور الدين أيت حمودة من مناضلي و مؤسسي الأوائل لحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و إنشق عنه في مارس 2016 بعد خلاف مع رئيس الحزب السابق سعيد سعدي. و عمل حاليا على "إنشاء قاعدة أعميروش"، بإسم أبيه العقيد أعميروش.

²- عبد العالي خدروش، المعارضة تناضل ب "عملاء مزدوجين" !، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 03/03/2016، ص 03.

³- ط. موسى، معارضة دون بديل، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 03/03/2016، ص 24.

و سياستها، أي غياب برنامج متكامل وواضح للمعارضة يخص المجالات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الأمنية البديلة.¹ و المعروف عن المعارضة في كل بلدان العالم أنها تعارض من منطلق تبنّيها أيديولوجية و فكر و برنامج متميّز تقترحه كبديل عن البرنامج القائم، غير أنّ ما تشهده ساحتنا حالة فريدة من الممارسة و هي غياب برنامج.² إضافة إلى ذلك أنّ هذه الأحزاب المتحالفة لا تحمل نفس القناعات و تختلف في الأيديولوجية و المشاريع الفكرية، و طالما عرفت بعض الأحزاب السياسية حساسيات فيما بينها و صراعات أيديولوجية، فمن التناقض أن تتحالف. فحزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ذات مشروع لائكي ، فصل الدين عن الدولة، و أحزاب إسلامية أخرى مثل حمس، الإصلاح الوطني و النهضة لها مشروع مجتمع إسلامي ، و هذا ما يستبعد إستمرار تكثّل المعارضة في غياب برنامج مجتمع الذي هو أساس تحقيق الديمقراطية وبرنامج سياسي و إقتصادي بقواسم مشتركة، و كذلك لم تستطيع تحقيق المصادقية من الشارع و تحقيق إنتشار لها في أوساط الشعبية و تجنيد المواطنين لأنها ليس لها مشروع و مسعى من خلاله تعمل على إقناع المواطن سوى التضارب مع السلطة.³

لقد تأثرت الظاهرة الحزبية في الجزائر بالمنطق السائد الذي يقول أنّ النظام السياسي هو الدولة و بالتالي كل تغيير في السلطة قد يؤدي إلى إنبهار الدولة.⁴

المطلب الثاني : ظاهرة التحالف الرئاسي في الجزائر

على مستوى الحياة الحزبية في الجزائر ظهر تحالف إنتخابي بمناسبة الإنتخابات الرئاسية التعددية التي جرت في 15 من أفريل 1999 تدعم المترشح الحر " عبد العزيز بوتفليقة " حيث زكته أربعة أحزاب سياسية و هي:حزب جبهة التحرير الوطني ، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب حركة النهضة وحزب حركة مجتمع السلم، بناء على إتفاقيات مسبقة بين المترشح للرئاسة،والأحزاب التي ترغب

¹ - ط. موسى،المعارضة أمام تحدي الإستمرار أو الإنكسار، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 03/03/2016،ص 03.

² - ط. موسى، معارضة دون بديل، المرجع نفسه،ص 24.

³ - مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "تور الدين أيت حمودة". ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم 13/04/2016 على الساعة 15:00 في إقامة وزراء الدولة في إسطاولي.

⁴ - صالح باحاج، المرجع السابق،ص 89

في مسانده، وحيث وقّعت على بيان مشترك يتضمن عشرة و من أهمّ المبادئ دعم المترشح الحر " عبد العزيز بوتفليقة"، دعوة الشعب للمشاركة الفعالة في الإنتخابات و ترقية الإئتلاف و توسيعه.

بعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الإنتخابات الرئاسية التعددية شكلت حكومة إئتلافية ثانية، إحتفظت أحزاب الإئتلاف بحقائبها الوزارية في الحكومة السابقة مع حصول حركة النهضة على مقعد في الحكومة الإئتلافية الجديدة التي شاركت فيها أحزاب غير ممثلة في البرلمان مثل "حزب التجديد الجزائري الوطني".

و ما يلاحظ على هذه الأحزاب أنها تنازلت عن برامجها السياسية لصالح الإلتزام بتطبيق برنامج الرئيس الجمهورية.¹ فكانت هنا ترقية من الإئتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي و كانت أبعاده حسب تصريحات قادة بعض أحزاب الإئتلاف مثل أحمد أويحي و أبو جرة السلطاني هو عبارة عن تمشين للإئتلاف الحكومي القائم بين تلك الأحزاب منذ 1997 و أستطاعوا من خلالها إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي كادت تعصف بها و الذي ساعد تدريجيا على إستعادة الأمن و الإستقرار و بناء المؤسسات، و سمح هذا الإئتلاف المشكل حول التعاون على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 1999 و تحقيق جملة من الأهداف أهمها الوئام المدني، الإنتعاش الإقتصادي و إسترجاع الجزائر مكانتها الدولية² وهناك من يرى أنّ تشكيل الأحزاب الثلاثة "للتحالف الرئاسي"، وقيادتها للإئتلاف الحكومي جاءت لتنفيذ سياسة الرئيس.

و كرّس الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بذلك لنمط حكم أحادي في زمن التعددية الحزبية، حيث فضّل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الإعتماد على الإئتلاف الحكومي "كحزب واحد" لإنجاح خطته لإسترجاع السلم المدني سنة 2000، دون الإعتماد فقط على حزب الأغلبية، جبهة التحرير الوطني، وحده بتشكيل الحكومة، كما حصل في التشريعات 2002.³ و في إطار التحضير للإنتخابات الرئاسية التعددية التنافسية الثالثة في تاريخ النظام السياسي الجزائري في أبريل 2004 أين ترشح فيها 6 منافسين، عرفت أيضا لميلاد "التحالف الرئاسي" أين تم التوقيع على وثيقة التحالف⁴ في 16 فيفري 2004 مثلتها ثلاثة أحزاب سياسية كبرى و هي جبهة التحرير الوطني(الجناح المساند لعبد العزيز بوتفليقة على حساب بن

¹-خاجي عبد النور، المرجع السابق، صص 230، 229.

²-محمد بوضياف، المرجع السابق، صص 101، 100.

³- عصام بن شيخ، مجلة العلوم الإفريقية متحصل عليه من موقع <http://www.maspolitiques.com> اليوم 20/04/2016

الساعة 19:52.

⁴- مرجع نفسه، ص ص 231، 230.

فليس)، التجمع الوطني الديمقراطي و كذلك حركة حماس والتي عملت على تشكيل تحالف رئاسي ثلاثي لدعم ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدته الثانية في مواجهة خصومه و أبرزهم و قتها مدير حملته الإنتخابية للعهدته الأولى و رئيس حكومته الأمين العام لجبهة التحرير الوطني الأسبق "علي بن فليس" ، المدعوم بأجنحة مالية و سياسية في ذلك الوقت. و فاز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فوزا ساحقا على خصمه السياسي بنسبة بلغت 83,84 % من مجموع الأصوات المعبر عنها.¹ كانت جبهة التحرير الوطني في ظلّ قيادة علي بن فليس أقوى قوة سياسية في البلاد، ما مكّن علي بن فليس من حيازة ثقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي دعاه لتشكيل الحكومة في 1999، و لكن بحلول سنة 2004، دعمت بعض قيادة المؤسسة العسكرية ترشح علي بن فليس كمرشح لجبهة التحرير ضدّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إنتخابات الرئاسية 2004.²

فتلك الأحزاب السياسية المشكلة للتحالف لا تمثل حقيقة المصلحة العامة للشعب الجزائري و لا تتماشى مع مسعاه السياسي و حتى الأيديولوجي فهذه الأحزاب إجتمعت لإقصاء أي معارضة يمكن أن تحول بينها و بين مصالح زمرها الضيقة في الإستفادة من الإمتيازات المادية و المناصب القيادية.³ و نفس الشيء حصل على مقربة من تنظيم رئاسيات 2014 دعت أحزاب الموالاتة الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وحزب تجمع أمل الجزائر - تاج - ،التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية الجزائرية رئيس الجمهورية للترشح للعهدته الرابعة، تحت مبررات الحفاظ على الأمن والاستقرار وفي ظل تضارب الأبناء حول حقيقة الوضع الصحي لرئيس البلاد، وإمكانية ترشحه لرئاسيات 2014.⁴

¹ - عبد السلام بارودي، الأفلان ينهي سيناريو التحالف الرئاسي مع الأرندي بعد 12 سنة من التوقيع على ميثاقه بين الاحزاب

الثلاثة،، جريدة البلاد، متحصل عليم من الموقع: www.elbilad.net اليوم 2016/04/19 الساعة 11:41.

² - عصام بن شيخ، مجلة العلوم الإفريقية متحصل عليه من موقع <http://www.maspolitiques.com> اليوم 2016/04/20 الساعة 19:52. المرجع السابق.

³ - فاتح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية- دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/2011، ص ص 115، 116.

⁴ -رزاقى جميلة، أحزاب الموالاتة تستغل حصيلة بوتفليقة للظهور والتموقع قبل رئاسيات 2014، جريدة الجزائر متحصل من موقع: www.eldjazaironline.net يوم 2016/04/18 على الساعة 10:05

في نفس السياق دعا الأمين العام بالنيابة للتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى في جوان 2015، ثلاثة أحزاب التي "تتقاسم الخيارات السياسية" مع التجمع، للعمل في إطار قطب سياسي لتعزيز دعم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. و كانت الدعوة موجهة إلى الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني "عمار سعيداني" جبهة التحرير الوطني وإلى رئيس حزب تجمع أمل الجزائر "تاج" عمار غول وإلى رئيس الحركة الشعبية الجزائرية عمارة بن يونس "لعمل في إطار قطب سياسي غايته تعزيز دعمهم لرئيس الجمهورية وتقوية صوت الأغلبية".¹ فأحزاب الموالاتة أثبتت اليوم عدم حيازتها على برامج واضحة، فهي تدعم برنامج الرئيس فقط في إطار تحالف يخدم مصالحها و مصالح الموجودين في القمة، وليس لخدمة الصالح العام للبلاد.² ولقد أدى منطق المصلحة الخاصة إلى حد الصراع بين الأحزاب السياسية حول من يحصل على منصب أعلى من الآخر في السلطة. و هذا ما حصل بين قيادة حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي التي تصدعت العلاقة بينهم بعد رفض "عمار سعيداني" الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في تصريح له في 11 فيفري 2016 عن تنازل من الحزب الذي تحصل على الاغلبية البرلمانية، لصالح حزب أحمد أويحيى يمكن أن تمنحه فرصة العودة للواجهة الحكومية.³

و ما يمكن أن نستخلصه هو أنّ التحالف الرئاسي يحكمه منطق الربيع أين تعلن الأحزاب السياسية ولائها للرئيس الجمهورية و تدعم ترشحه و تقدم برنامجه للشعب ، و الهدف هو الحصول على مناصب عليا في مؤسسات الدولة. فهو تحالف غير عقلاني لا يستجيب للأهداف السياسية لكل حزب التي تنازلت عن برامجها ،مربطة بذلك مصيرها بمصير الرئيس بحد ذاته لأنه يعتبر المرشح لهم. فالأحزاب المشكلة للتحالف تتصارع فيما بينها من أجل الحصول على رتبة أعلى من الآخر، و ما يعني أنّ هذه الأحزاب لا تمثل الطبقة الشعبية ووصولها إلى السلطة ليس على أساس التنافس على برامج

¹ - لوي يونس، أويحيى يعود من الباب الواسع تحالف رئاسي رباعي يرسم لمرحلة جديدة ،جريدة التحرير الجزائرية، متحصل على الموقع <http://www.altahrironline.com> ،يوم 2016/04/19 الساعة 16:48.

² -خديجة قوجيل: أحزاب الموالاتة تتكتل حول أويحي ، جريدة الفجر متحصل عليه من موقع: <http://www.al-fadjr.com> ، يوم 2016/04/18 الساعة 23:33.

³ - عبد السلام بارودي، الأفلان ينهي سيناريو التحالف الرئاسي مع الأرندي بعد 12 سنة من التوقيع على ميثاقه بين الاحزاب الثلاثة،، جريدة البلاد، متحصل عليه من الموقع: www.elbilad.net يوم 2016/04/19 الساعة 11:41.

و على أساس إنتخابات نزيهة و ديمقراطية و إنما أساس ولائها للسلطة، فقد خالفت الأحزاب السياسية الجزائرية بذلك قاعدة أنّ من يملك الشرعية و المشروعية يملك السلطة.

المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية.

إنطلاقا من المنظومة القانونية التي صدرت من أجل تنظيم الإستحقاقات، سوف نتطرق إلى أهم التجارب الإنتخابية التي شهدتها الجزائر خلال العشرية الاخيرة منذ الإنتخابات الرئاسية 1999 مرور بالإنخابات 2004 و 2009 و أخيرا 2014 و كذلك الإنتخابات التشريعية في 2002، 2007 و تلك في 2012 .

و السؤال المطروح ما واقع المنافسة الحزبية في الجزائر و هل تعد هذه الإنتخابات مؤشرا من مؤشرات التحول الديمقراطي ؟

1- الإنتخابات الرئاسية لسنة 1999

أعلن المجلس الدستوري عن قائمة المترشحين الذين إستوفوا الشروط القانونية للترشح. وتتكون هذه القائمة من سبعة مترشحين هم: عبد العزيز بوتفليقة، حسين أيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي و أحمد طالب الإبراهيمي¹ و رفض ثلاثة ترشيحات أخرى لوزيرة حنون، و نور الدين بوكروح لعدم إيفائهما بأحد شروط المادة 159 من القانون الإنتخابي التي تقضي بجمع 75000 توقيع عن 25 ولاية. و أسفرت نتائج هذه الإنتخابات التي أجريت يوم 15 أفريل 1999 عن فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة بنسبة تفوق 73,79% من أصوات المقترعين المقدر عددهم 10.539.751 ملايين.² فلقد أعتبرت الإنتخابات الرئاسية المنعرج الحاسم في السياسة الجزائرية، فلقد منحت فرصة غير مسبوقة لتكريس للشرعية الشعبية³ و هذا بعد تصريح الرئيس زروال في خطاب حاسم ألقاه في 12 فيفري 1999 ليؤكد و يضمن للشعب أنّ الإنتخابات سوف تكون حرة و شفافة و ذات

¹ – les élections présidentielles du 15 Avril 1999, rapport sur l'observation électorale, observation national des droits de l'homme(O.N.D.H), Alger – juin 1999, p 41

² – مصطفى بلعور: "الإنتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007"، إستمرارية أم حل الازمة"، دفاثير السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011، ص ص 169-172، ص 170.

³ – Elections présidentielles en Algérie : les enjeux et les perspectives, ICG(International Crisis Group) Rapport Algérie N°4, 13 Avril 1999, p15

مصادقية، وصرّح في خطابه هذا " أنّ لا أحد يمكن له أن ينتحل الحق الحديث بمؤسسات الدولة و لا يوجد أحد له الحق أن يمس بمصادقية هذه المؤسسات التي هي في خدمة الشعب و لإرادة الشعبية". و بعد شهر من ذلك، و عشية المواعيد الانتخابية قام قائد الأركان الجيش "محمد لعماري"، برفع الإلتباس حول نزاهة الإنتخابات و أعاد ليؤكد أنّ الجيش الوطني الشعبي جمهوري لا رجعة فيه، لن تتدخل في العمليات الانتخابية، و أنّ تدخلها يكون بهدف خلق ظروف ملائمة و ضمان الأمن لمجريات الإنتخابات للتعبير الشعب بكل حرية عن إختياره بدون أي ضغط أو عواقب. و هذا ما يشير إلى أنّ الجزائر تخطو خطوة جبارة نحو تكريس لدولة ديمقراطية جمهورية قائمة على أساس التعددية و الحريات الأساسية. و لكن تدخل بعض النخب العسكرية في مجريات الإنتخابات ألغى هذه الفرضية. فلقد تدخل خالد نزار الذي إختار المرشح عبد العزيز بوتفليقة، و الذي خلق مخاوف و كذلك غضب الطبقة السياسية التي حذرت من عواقب إنتخابات مغلقة¹. و بعد تنصيب لجنة وطنية لمراقبة الإنتخابات الرئاسية (CNISEP) في شهر فيفري، لم تسلم من محاولة زعزعة إستقرارها. و ندد إثر ذلك الناطق الرسمي لها "ساسي مبروك"، بالضغوطات الخبيثة التي مورست على اللجنة بهدف تفكيكها و إنهيارها داخليا.² و هذا خلق شكوك لدى باقي المترشحين الستة و الذين أعلنوا إنسحابهم تاركين المرشح عبد العزيز و حده في السباق مبررين بذلك بوجود تزوير لإرادة الشعب قبل الإقتراع.³

و لقد حظي الرئيس عبد العزيز بتزكية و تأييد خمسة أحزاب كبرى هي جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة النهضة، و حركة مجتمع السلم، و حزب العمال، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات كمنظمة المجاهدين و أبناء الشهداء⁴.

2- الإنتخابات التشريعية 30 ماي 2002:

أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية، بعد انتهاء المهلة القانونية لتقديم طلبات الترشح للإنتخابات التشريعية، أنّ القوائم التي استوفت شروط المشاركة في الإنتخابات البرلمانية بلغت "1004 قوائم تضم

¹ - Elections présidentielles en Algérie : les enjeux et les perspectives , ICG(International Crisis Group) Rapport Algérie N°4, 13 Avril 1999, p10.

² - Ibid,P 18 .

³-أمين بار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 231.

⁴ - مصطفى بلعور، المرجع السابق، 171.

10741 مرشحاً. وستشارك 964 قائمة في السباق على مستوى 48 ولاية داخل البلاد، فيما تمثل 40 قائمة الدوائر الست الخاصة بالجالية الجزائرية في الخارج". وحسب المصدر نفسه، سجل مشاركة 23 حزباً من مجموع 28 حزباً سياسياً، قدّمت 829 قائمة، فيما بلغ عدد قوائم المستقلين 175. إلغاء 256 قائمة تضمّ في غالبيتها ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة وذلك بعد تلقي الحكومة شكاوى من عائلات ضحايا الإرهاب.

و قاطعت بعض الأحزاب السياسية هذه الإنتخابات بعد أحداث القبائل 2001 مثل جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين أيت أحمد ، والتجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي. بالإضافة إلى حزبين آخرين غير مرخص لهما وهما الجبهة الديمقراطية بقيادة أحمد غزالي و حركة الوفاء بزعامة أحمد طالب الإبراهيمي¹ و كما دعت الحركة الشعبية القبائلية (MPK) عن مقاطعة الإنتخابات.²

و أسفرت النتائج عن فوز كاسح لجبهة التحرير الوطني بحصول على 199 مقعد من أصل 389 مقعداً، و عودة الحزب إلى السلطة مرة بعد غياب طال عشر سنوات بعدما ظلّ الحزب الواحد الذي يحكم الجزائر حتى عام 1991 فيما حل بالمركز الثاني التجمع الوطني الديمقراطي الذي نال 48 مقعداً 10.80 % وتقهقر الي المركز الثاني بعدما كان هو الحزب الحاكم في آخر انتخابات جرت عام 1997 ليفقد بذلك 107 مقعد دفعة واحدة ويعود الي حجمه الحقيقي.³ و تعتبر نسبة المشاركة الأقل منذ الإستقلال و الممثلة في 46,17% و يرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل.

فلقد سجّلت ولاية تندوف على الحدود مع المغرب أعلى نسبة مشاركة نظراً إلى وجود كثافة للقوات النظامية، واقتصرت المقاطعة في ولايتي تيزي وزو وبجاية... ولم تتجاوز نسبة المشاركة في

¹-برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: الإنتخابات في الجزائر، التقرير السنوي 2002 على الموقع: <ftp://pogar.org/LocalUser/pogar/arabic/reports/2002/algeria/elections.html> ، يوم 2016/05/08. الساعة

12:08

²- Hocine Belattoufi, OpCit, p 372.

³- محمد عرفة، إنتخابات الجزائر: العسكريون في الحكم إلى إشعارآخر؟ متحصل عليه من الموقع: <http://alarabnews.com> ، يوم 2016/05/08 الساعة 14:07.

الولايتين 3 % و شهدت العاصمة والمدن الكبرى إنخفاضاً محسوساً في نسبة المشاركة أما ولايات الجنوب (سكان الصحراء والمدن الداخلية) شهدت مشاركة كبيرة.¹

3-الانتخابات الرئاسية 8 أفريل 2004 و المصالحة الوطنية :

بعد دراسة ملفات الترشيح و القيام بعملية عدّ التوقعيات المجموعة، أعلن المجلس الدستوري يوم 2 مارس 2004 عن ستة مرشحين إستوفوا الشروط القانونية و هم :عبد العزيز بوتفليقة كمرشح حر ، علي بن فليس مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، عبد الله جاب الله مرشح حركة الإصلاح الوطني، سعيد سعدي مرشح حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية، لويزة حنون مرشحة حزب العمال و علي فوزي ربايعين مرشح حزب عهد 2.54² في حين قضى المجلس الدستوري بعدم شرعية ترشح كل من أحمد طالب الإبراهيمي، و سيد احمد غزالي، وموسى تواتي .و لم يقدم حسين آيت احمد ترشحه.

أسفرت النتائج الرسمية للاقتراع التي جرت في 8 أفريل 2004 كما أعلن عنها المجلس الدستوري عن فوز عبد العزيز بوتفليقة ب 10.179 مليون صوت أي بنسبة 85%. إن إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه.³

خاصة أن نسبة المشاركة المرتفعة سجلت في غرب البلاد بحكم أن المترشح عبد العزيز بوتفليقة ابن المنطقة و أقل مشاركة سجلت في الشرق و الوسط ، و هذا ما يدل أن المواطنين أولوا الانتخابات كاستفتاء لعبد العزيز بوتفليقة ، خاصة أن الكثير من الناخبين فضلوا الإمتناع عن الإلتخاب للمترشح الجهوي بن فليس و جاب الله أيضا من الشرق.⁴

و المؤكد أن نجاح الولاية الثانية للرئيس بوتفليقة مرهونة ببرنامجه الإلتخابي القائم على مبدأ المصالحة الوطنية لترسيخ إستقرار البلاد و بالتالي التحرر من قيود العنف بشتى أشكاله، و كما تطرق

¹ - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، المرجع السابق.(بدون صفحة)

² - كاتب الدولة لدى الوزير الاول مكلف بالإتصال، العهودات الرئاسية في الجزائر 1963-2009، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام، الجزائر مارس 2009،ص 78.

³ - مصطفى بلعور، المرجع السابق،172.

⁴ -Rafael Bustos, « Elections présidentielles en Algérie:une surprise d'une victoire

implacable », idée politique, 2004pp 51,55, p 51.

إلى قضية اللغة الأمازيغية ، حيث أكد إستعداده لتعميمها في المدارس الجزائرية.¹ وحاول بوتفليقة إبعاد الجيش و التخلص من ضغوطاته بعد تلقي الدعم و السند من طرف حلف الناتو(OTAN) في إطار محاربة الإرهاب.² ليبقى في منأى عن كل صور الضغط الصادرة عنه.

حسب الكاتبة السياسية لويز مارتينيز، فقد إستغل عبد العزيز بوتفليقة فرصة إرتفاع البترول الغير المتوقعة لمد الجزائر بمصالحة وطنية و التي أكسبته الشرعية،و كانت إنطلاقة إقتصادية جديدة و إعادة بناء الدولة ، بعدما كانت الخزينة ،بعد توليه السلطة 1999، فارغة و السلطة مقسمة بين موالين للنظام و الرافضين له³

4-الانتخابات التشريعية 2007:

تميزت هذه الإنتخابات بمشاركة واسعة من قبل العديد من الأحزاب السياسية ، بإستثناء جبهة القوى الإشتراكية التي ترفض أن تكون أحد أطراف النظام السياسي. فقد عرفت مشاركة 24 حزب، بما فيها الأحزاب التي تعودت على المقاطعة كالحزب الإشتراكي للعمال.⁴

لقد بلغت نسبة المشاركة حوالي 36 % فقط من أصل 18 مليون ناخب مسجل، حيث شارك 6.687 مليون ناخب. و تصدّر حزب جبهة التحرير الوطني في الترتيب الأول حيث حصل على 136 مقعد من مقاعد المجلس المكون من 389 مقعدا. وبهذه النتيجة يكون حزب جبهة التحرير الوطني فقد 36 مقعدا مقارنة بإنتخابات 2002 التي حصل فيها على 199 مقعدا، و بالتالي لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تؤهله لتشكيل الحكومة لوحده.⁵ و لكن ما نلاحظه من خلال النتائج هو سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249 مقعد و هي جبهة التحرير الوطني و يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثم حركة مجتمع السلم.⁶

¹ -- كاتب الدولة لدى الوزير الاول مكلف بالإتصال، العهديات الرئاسية في الجزائر 1963-2009، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام، الجزائر مارس 2009،ص 80.

² --Rafael Bustos, Op-Cit, p 53.

³ -Luiz Martine, violence de la rente pétrolière- Algérie, Lybie, Irak-, Paris, presses de sciences po, 2010,p143.

⁴ ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع العربي الجزائري، الجزائر، منشورات الشهاب، 2012، ص ص 92،93.

⁵ مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 175.

⁶ ناصر جابي، المرجع نفسه، ص 110.

و لقد سجل في هذه الإنتخابات تراجع نسبة المشاركة إلى 36% مقارنة بإنتخابات 2002 التي بلغت نسبة المشاركة فيها إلى 46%. رغم ترشح لعدد كبير من الأحزاب الذي وصل إلى 24 حزبا و 1144 قائمة إنتخابية.¹ و هي أضعف مشاركة سجلت منذ 1962. وحسب تصريحات المناضل السابق في حزب جبهة القوى الإشتراكية كريم طابو، أنّ النتائج الحقيقية لا تتجاوز 20%. و هذا التراجع في نسبة المشاركة راجع لغياب السياسة و تحول الأحزاب السياسية إلى أجهزة و أحزمة النظام، و التي عجزت عن تجنيد الناخبين، فهي إلا أداة لخدمة النظام القائم على سياسة الزبونية الذي لا يستجيب للمطالب.

فالعزوف عن الإنتخابات بهذه الكثافة كانت غير متوقعة في ظلّ تحقيق إنتعاش إقتصادي 140 مليار دولار، في 5 سنوات (2004-2009) و نسبة نمو وصلت إلى 4,9% ، و زيادة 92% من الدخل الوطني القومي الخام (PIB)، و 29% لمدخول كل فرد و إنخفاض نسبة البطالة إلى 11%. و كان من الجدير أن يكون للأحزاب السلطة فرصة لكسب الشعب و تحقيق نتائج جيدة. فحسب الكاتبة السياسية لويز مارتينز فإنّ الناخب فهم السياسية الإقتصادية الحالية للجزائر القائمة على النفط وأنّ تحسن الأوضاع ليست إلا نتيجة لإرتفاع أسعار البترول. و فهم أنّ عائدات النفط إستمرت على تغذية دائرة ضيقة من الناخبين في إطار شراء الذمم.²

5- الإنتخابات الرئاسية 2009 :

عرفت الإنتخابات الرئاسية مشاركة ستة مترشحين هم: عبد العزيز بوتفليقة، مترشح حر " السيدة لويزة حنون" مرشحة حزب العمال ، علي فوزي ربايعين "مرشح حزب عهد 54" موسى تواتي "مرشح الجبهة الوطنية الجزائرية"، محمد السعيد " مترشح حر" محمد جهيد يونسى مرشح حركة الإصلاح.

و عكس الإنتخابات الرئاسية 2004،1999، لم يكن أمام الناخب الجزائري مترشحون كبار بإستطاعتهم منافسة الرئيس بوتفليقة خصوصا و أنّ ثلاثة من المترشحين يدخلون المنافسة لأول مرة و تعلق الأمر محمد جهيد يونسى مرشح حركة الإصلاح ،و موسى تواتي مرشح حزب الجبهة الوطنية الجزائرية.

¹ - مصطفى بلعور، نفس المرجع، ص 175.

² - Luis Martinez, Op-Cit ,p 152

و يمكن أن نلاحظ مسألتين رئيسيتين بخصوص المترشحين المنافسين للرئيس بوتفليقة الأولى هي أنّ معظم هؤلاء المترشحين غائبون باستمرار عن المشهد السياسي و المواطنون لا يعرفونهم و لا يشاهدونهم سوى مع إقتراب موعد الإستحقاق الرئاسي كل خمس سنوات، و هذا الإستحقاق الذي يعد مناسبة مهمة توفر لهم الشهرة و المكاسب المادي¹.

لقد إحتج المترشحون المنافسون للرئيس عبد بوتفليقة لهذه الإنتخابات حول إستغلال هذا الأخير أموال الخزينة العمومية لتحضير لحملة إنتخابية مبكرة و توزيع الربح النفطي على الولايات لكسب المزيد من الشعبية على حساب المترشحين الاخرين خصوصا. فقد قام الرئيس بمسح ديون الفلاحين و دفع أجور العمال و رفع منحة طلبة الجامعات قبل الحملة الإنتخابية².

6- الإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012:

عرفت هذه الإنتخابات نسبة مشاركة وصلت إلى 43,14%. و لقد تزامنت هذه الإنتخابات مع موجة الربيع العربي وسقوط حكم بن علي في تونس؛ ومبارك في مصر؛ والقذافي في ليبيا بعد التدخل العسكري للناطو. ودفعت هذه الأوضاع الإقليمية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسيّة وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعيّة في إطارٍ سياسيّ وقانوني جديد.

فلقد فتحت وزارة الداخلية الباب لإعتماد ما لا يقل عن 22 حزبا جديدا قبل أقل من شهرين من موعد الإنتخابات التشريعية، جاء نتيجة تعديل قانون الإنتخابات 2012 الذي إندرج ضمن السياسة الإصلاحية التي إنتهجتها السلطة تزاما مع أحداث الربيع العربي³.

¹ - عصام بن الشيخ ، "إنتخابات الرئاسة في الجزائر : دراسة في التصويت السلوك التصويتي"، مجلة الاهرام الديمقراطية، 10 مارس 2016، ص 2.

² - عصام بن الشيخ ، المرجع السابق ، ص 3.

³ - الإنتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، <http://www.dohainstitute.org> اليوم

2016/05/08 الساعة 17:42.

لقد تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 220 مقعدا من أصل 462 و التجمع الوطني الديمقراطي، حليف جبهة التحرير في التحالف الرئاسي حلّ في المرتبة الثانية بحصوله على 68 مقعدا في حين لم تحصل الأحزاب الإسلامية مجتمعة (التكتل الأخضر) سوى على 66 مقعدا.¹

و بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت إلى 56.86% من المسجلين في القوائم الانتخابية، وهو مؤشر سياسي وإجتماعي بارز يدل على عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة الذي يعتبر موقف سياسي حسب تحاليل مراقبين للوضع الجزائري.

ونسبة المشاركة في حد ذاتها (43%) نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانات الهائلة التي سخرتها الدولة في مجال الدعاية الانتخابية من أجل حثّ المواطنين على المشاركة الواسعة. لقد إستعملت الحكومة الجزائرية جميع الوسائل الدعائية من أجل تعبئة الشارع الجزائري لصالح المشاركة في الانتخابات التشريعية، ووصل الأمر إلى درجة تدخل الرئيس شخصيا في الحملة الانتخابية وحث المواطنين على المشاركة بقوة في الانتخابات التشريعية.²

7- الانتخابات الرئاسية 2014:

أعلن المجلس الدستوري عن قبول ستة مترشحين الذين إستوفوا الشروط اللازمة، من بين 12 مرشح الذين أعلنوا ترشحهم للانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014. و هم نفس الوجوه التي ترشحت للانتخابات 2009، 2004، ماعدا عبد العزيز بلعيد الذي ترشح لأول مرة. و المترشحين هم عبد العزيز بوتفليقة الذي ترشح لعهدة رابعة، رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس، موسى تواتي مرشح حزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)، و لويظة حنون مرشحة حزب العمال، رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد و فوزي ربايعين مرشح حزب عهد 54. و تم إقصاء كل من علي بن نواري، محمد بن حمو، صادق حماش، عبد الحكيم حمادي عدول ، علي زغدود³ و عين في هذه الانتخابات عبد المالك سلال كرئيس

¹ - موزاوي حليم، نتائج الانتخابات التشريعية 2012 في الجزائر، موقع مدونة الكتاب، تحصل عليه من <http://halimziama-h.blogspot.com> يوم 2016/05/09 الساعة 22:21.

² - الانتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.dohainstitute.org> اليوم 2016/05/08 الساعة 17:42.

³ -Riad : présidentielle en Algérie : qui sont les six candidats retenus , journal Réflexion, vu sur le site <http://www.reflexiondz.net>, jour 2016/05/08 , heure 10 :35.

حملة عبد العزيز بوتفليقة ، و أخذ منصبه مؤقتا وزير الطاقة و المناجم يوسف يوسف. و تميزت هذه الإنتخابات بإنقسام الأحزاب السياسية إلى مناصري عبد العزيز بوتفليقة و هم عمار سعيداني الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني و أحزاب التحالف الرئاسي (RND, TAJ, MPA)، اما بن فليس حضي بمساندة التكتل الإسلامي (NDLR)، و الأحزاب الأخرى المترشحة لم يكن لها أي موقع. و ترشح بوتفليقة للعهد الرابعة أغلق أبواب أمل الأحزاب الأخرى للفوز في الإنتخابات. و رفضت في المقابل بعض الشخصيات السياسية الترشح و التي كانت مطلوبة من طرف المجتمع المدني و المتمثل في الرئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، و سفيان جيلالي رئيس حزب الجيل الجديد الذي أسسه سنة 2012، و كذلك مولود حمروش.¹ و هذا لعلمهم المسبق أن النتائج تكون محسومة لصالح عبد العزيز بوتفليقة .

و لم تتوانى أحزاب المعارضة عن التشكيك بوجود تزوير للإنتخابات. ولقد قالت حركة مجتمع السلم أن "نسبة المشاركة المعلن عنها رسميا مضخمة وبعيدة عن صور العزوف. ومن جانبها، صرحت جبهة الجزائر الجديدة بغياب العدل في تعاطي الإعلام مع المترشحين، والتوظيف لمؤسسات الدولة وإمكاناتها المادية والبشرية لصالح مرشح السلطة، واستعمال المال الفاسد في شراء الذمم.² و كان الفوز كما كان متوقع هو فوز عبد العزيز بوتفليقة للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 81.53 % و جاء منافسه علي بن فليس في المرتبة الثانية بنسبة 12.18 %

و يمكن القول أن الإنتخابات الرئاسية هي إنتخابات مغلقة لأن إختيار الرئيس يكون معروف مسبقا، و تعدد المرشحين للمنصب ليس دليل على منافسة مفتوحة ، لكن إستدعاء المرشحين الآخرين ضروريا لكي يكون للعملية الإنتخابية مصداقية. و نلاحظ من خلال نتائج الإنتخابات التشريعية هيمنة أحزاب السلطة على البرلمان و المتمثل في كل من حزب جبهة التحرير الوطني، و حزب التجمع الوطني الديمقراطي، و غياب بذلك لمبدأ أساسي للديمقراطية و هو التداول على السلطة.

و لقد لوحظ في هذه الإنتخابات إرتفاع درجة العزوف الإنتخابي لدى الشعب و سببه غياب المترشحين الأقوياء بإمكانهم منافسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك نفس الوجوه المترشحة في كل

¹ – Riad :Présidentielle 2014 en Algérie : ces candidats qui ont peur de Bouteflika, journal

Réflexion, vu sur le site <http://www.reflexiondz.net> jour 08/05/2016 , heure 11 :02 .

² - عثمان لحياني، رمضان بلعمري: بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81%، متحصل عليه على الموقع:

<http://www.alarabiya.net> اليوم 2016/05/08 الساعة 16:58.

مرة و لم تتغير و لم يعطى البديل للشعب، أما العزوف في الإنتخابات المسجلة في التشريعات يعود إلى فقدان الشعب الثقة بالنواب الذين يمثلونهم، و يقينا منهم أنهم يمثلون السلطة و مصالحهم فقط.

المبحث الثاني: الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية

المطلب الأول: أسلوب إتخاذ القرارات داخل الاحزاب السياسية في الجزائر

لمعرفة أسلوب إتخاذ القرارات الديمقراطية في الجزائر يجب ان نتطرق إلى طبيعة العضوية و طبيعة البناء التنظيمي للأحزاب السياسية الجزائرية بعد التعددية السياسية.

فالنظام الداخلي للأحزاب و الحركات السياسية و الهيكل التنظيمي لها يتبين أن هناك قدرا من الإلتزام بقواعد الديمقراطية فيما يتعلق بتشكيل المستويات التنظيمية المختلفة للأحزاب القائمة على أساس الإلتزام كقاعدة عامة لإختيار الاعضاء و الرؤساء الهيئات و نوابهم كما يظهر لنا كذلك توفر مقومات الأساسية الضرورية لضمان ممارسة مقبولة من الديمقراطية داخل التنظيم و لكن من ناحية الممارسة فمعظم الأحزاب السياسية الجزائرية تتبنى المركزية و تتخذ القرارات لا تعبر عن تطلعات القاعدة.¹

فإن إتخاذ القرارات السياسية المهمة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية تتأثر بدون إستثناء بالسلطة المركزية للدولة و ذلك بخضوع وولاء القادة للسلطة المركزية و ينعكس ذلك على ممارستها الداخلية في عملية إتخاذ القرارات فيها.

فجميع الاحزاب السياسية الجزائرية بدون إستثناء تحمل في جذورها أساليب غير ديمقراطية في إتخاذ القرارات ، وفي نخبها السياسية المشبعة بثقافة الحزب الواحد منذ 1954 الذين إنحصروا فيها، و هذا ما إنعكس على هذه الأحزاب السياسية الحالية في عملية تسييرها الداخلي على أسس غير ديمقراطية. و الدليل، عندما تؤسس الأحزاب لمؤتمرها يجمع عدد معين مناضليها الممثلين في 25 إلى 40 ولاية ، فهذا المؤتمر من يقوم بإنتخاب قائد الحزب ، و في الوقت الذي ينتخب فيه قائد الحزب من طرف المؤتمر فهو لا يخضع لأي مراقبة ؛ ما بين المؤتمرين قائد الحزب حر فيما يفعل، فالمؤتمر الوطني ليس له سلطة مراقبة رئيس الحزب الذي قام بإنتخابه بالرغم أنه هو أعلى سلطة داخل التنظيم.

¹- ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

فالرئيس في نفس الوقت يعمل على تعيين منفذين له يقومون بتنفيذ سياسة رئيس الحزب. فجميع الأحزاب السياسية لها قائد و منفذين له و أعضاء المؤتمر الوطني موجودون فقط للمصادقة على قرارات القائد، فالأحزاب السياسية الجزائرية وفق هذا البناء التنظيمي ليست ديمقراطية في قيام بوظائفها.

و الشيء الملفت للانتباه أن أعضاء الأحزاب لا يقومون بأي مبادرة من أجل التغيير الجذري من و الإنتقال نحو الديمقراطية. و الدليل أن الأحزاب المعارضة يريدون تكريس لانتخابات حرة و ديمقراطية، و لكنها تتحالف مع السلطة من أجل منحها حصص، و الحصول على عدد أكبر من النواب في البرلمان و أعضاء في مجلس الأمة. و هنا يمكن القول ان الأحزاب السياسية تتلاعب بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية و تتلاعب بالشعب الجزائري و لا توجد إرادة قوية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي. و الذين ينددون بقضايا الفساد المنتشرة في البلاد ، فهؤلاء إن سنحت لهم الفرصة للوصول إلى السلطة و إحتكار جزء من الثروة يتخلون عن معارضتهم.¹

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأحزاب السياسية المؤسسة في الواقع بعد عام 1989 بُنيت أساسا من فوق، حيث منحت للمستوى التنظيمي الأعلى فيها سلطات وصلاحيات مجسدة في منصب رئاسة الحزب بالخصوص، وهذا مايمكنه من الهيمنة على السلطات والصلاحيات وإتخاذ القرارات المهمة، وهي خاصية تتميز بها معظم الأحزاب في الدول العربية والنامية. من هنا التعطيل شبه الدائم لأية علاقة تمثيلية إنتخابية بين القاعدة والقيادة². بإستثناء جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الإشتراكية التي لها إمتداد تاريخي.

فتمركز الصلاحيات في يد الرئيس أو الامين العام للحزب و بين عدد قليل من القياديين الذين يجتمعون حوله على حساب أغلبية المناضلين الذي لا يبقى امامهم كحل إلا الإبتعاد عن النشاط الحزبي أو الإنشقاق و التمرد على الحزب بالنسبة إلى الأقلية التي تريد ان تعبر عن رأي سياسي.

¹- مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "تور الدين أيت حمودة". ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم

2016/04/13 على الساعة 15:00 في إقامة الدولة في إسطاولي، مرجع سبق ذكره

²- علي خليفة و آخرون، حوار من أجل الديمقراطية، المرجع السابق، ص 59

فالأمين العام للحزب إحتكر لنفسه صلاحيات واسعة،¹ فحسب القانون الأساسي للحزب فالأمين العام من يقوم بإعداد قائمة الأعضاء من الحزب للترشح للنيابة بالمجلس الوطني أو يعين لجنة للترشح للنيابة بالمجلس الشعبي الوطني او يعين لجنة الترشح لندرس ملفات الترشح و ترتيب القائمة على مستوى الولاية² و كما للقادة تدخل في توزيع المهام داخل البرلمان و البرلمان يمثّل حزبه داخل البرلمان و ليس إنشغالات المواطنين رغم أنهم منتخبون مباشرة من قبلهم، وبرغم أن البرلمان له موقع مهم داخل سلطة يفترض فيها الإستقلالية و التشريع لصالح المجتمع برتمته و منه نستنتج ان من يحضر القوائم و يتحكم في النائب، يصبح هذا الاخير بدون شك ملزما بقرارات الحزب و بتطبيق سياسته العامة و يكون ملتزما بالتصويت وفقا لقرارات التي تتبلور على مستوى القيادة و هذا الاخير الذي يخضع للسلطة المركزية.³

كما أعطيت صلاحيات كثيرة لزعيم حزب جبهة القوى الإشتراكية ، حسين أيت أحمد رحمة الله عليه ، الذي يسير الحزب من خارج الوطن، بإعتباره شخصية وطنية تاريخية على رأس الحزب منذ تكوينه في السنة الاولى للإستقلال، و يستمد قوة حضوره من مكانة إجتماعية و دينية مرتبطة بوضع إجتماعي و ديني، تتمتع به عائلته، في منطقة القبائل على غرار ما يتمتع به من صلاحيات قانونيا أيضا تعطي له الشرعية الكاملة لتحقيق الهيمنة⁴.

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي منذ عام نشأته 1997 عرف مظاهر التناقض بين إلتزام الحزب بتطبيق الديمقراطية في عملية إتخاذ القرارات و بين ممارساته الفعلية. فبعد الإطاحة بالأمين العام السابق طاهر بن بعيش عام 1999 و وصول أويحي إلى قيادة التجمع حاول إحتكار العديد من الإختصاصات التنظيمية داخله. فحسب بعض الملاحظين أن أويحي أصبح يحتكر عملية إتخاذ القرارات دون مشاركة الأعضاء في ذلك. وكما أن تنصيبه يكون عن طريق التزكية و ليس بالإقتراع السري التي

¹- عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية للأحزاب السياسية الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 24،

²- ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 151.

³- مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "تور الدين أيت حمودة". ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم

2016/04/13 على الساعة 15:00 في إقامة الدولة في إسطاولي، مرجع سبق ذكره

⁴- عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية للأحزاب السياسية الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل"، مرجع نفسه، ص

تعتبر من أسس الإنتخابات الديمقراطية¹ ولكن هذه المرة في 05 ماي 2016 لجأ احمد أويحي لاول مرة في التاريخ إلى أسلوب الإقتراع السري ردا من أحمد أويحيى على للأشخاص الداعية إلى تأجيل المؤتمر الاستثنائي لم تنجح في مسعاها بعد أن وصفت أويحيى بالرجل المتسلط والمحتكر للحزب وتلويحها بورقة تأجيل المؤتمر عند الداخلية، أو الطعن أمام مجلس الدولة.²

فإذن معظم الأحزاب السياسية الجزائرية تعاني من تركيز السلطة الفعلية و عملية إتخاذ القرارات في فئة قليلة أو قائدا واحدا، فإن ذلك إنعكس على دور الأعضاء فيها، لا سيما على المستوى القاعدي و الاوسط ضمن السلم الإداري، و قد أصبح دورهم محدودا في عملية إتخاذ القرارات و تحديد الخيارات، خاصة تلك القرارات ذات الاهمية الكبيرة، كمشاركة الحزب في الإنتخابات العامة، أو إختيار القيادة فيها، او المشاركة في السلطة أو عقد تحالفات مع أحزاب أخرى.³

من الظواهر البارزة في الممارسة السياسية للأحزاب السياسية في الجزائر هي ظاهرة العضوية المتحركة بين الأحزاب و تنشط هذه الظاهرة أثناء التحضير للإنتخابات، حيث ينتقل أعضاء المناضلين من حزب لآخر. ففي إنتخابات البرلمانية لسنة 1997 حدثت هجرة جماعية لمناضلين من جبهة التحرير الوطني إلى التجمع الوطني الديمقراطي الذي فاز بأغلبية المقاعد، و مرة العكس من التجمع الديمقراطي إلى الجبهة كما حدث في إنتخابات 2002. و السلطة بدورها تكافئ المنشقين عن أحزاب المعارضة و تمنحهم المناصب السامية في الدولة.⁴ تعتبر ظاهرة التجوال السياسي ضرب في مصداقية و شرعية الأحزاب السياسية، و هي تعكس نقص الكفاءات و انعدام الخبرة السياسية داخل الهيكل التنظيمي للأحزاب السياسية الجزائرية ، و كذا إبراز صورة اضمحلال المبادئ و الأخلاق التي تحكم العمل السياسي، و ذلك بوضوح فكرة المصلحة الخاصة على حساب مصلحة المواطن الجزائري، و هذا

¹- بن عمير جمال الدين، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة

ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2005-2006، ص 140.

²- إيمان عويمر، أويحي... 16 صندوق للجلوس على كرسي زعامة الأرندي، صحيفة الشروق السياسي، العدد 2295، صدر

2016/05/04 على الموقع: <http://politics.echoroukonline.com> / شوهد يوم 2016/05/05 على الساعة 18:33.

³- بن عمير جمال الدين ، نفس المرجع، ص 144

⁴- ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 148.

ما يوضح باستمرار الفشل الشديد التي تعيشه الأحزاب السياسية في الجزائر منذ فتح نظام التعددية الحزبية.¹

ومنعت المادة (100) مكرر من التعديل الدستوري 2016، ظاهرة التجوال السياسي التي دأب عليها نواب البرلمان لاسيما خلال العهدين الأخيرتين، وهي الظاهرة التي ساعدت أيضا على وقوع تصدعات وانشقاقات داخل الأحزاب السياسية. ونصت المادة ذاتها في فقرة ثانية على أن "يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة، المنتمي إلى حزب سياسي، الذي يغير طوعا الانتماء الذي انتخب على أساسه، من عهده الانتخابية بقوة القانون."²

المطلب الثاني: عملية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية

إنّ مبدأ التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية مغيبا، و هناك شبه إجماع لدى الأحزاب السياسية على إستبدال هذا المبدأ بما يعرف " بالتركيزية"، فالأغلبية تتفق على تركية الزعيم مؤسس الحزب للحفاظ على إستمرارية الحزب. لأن ظهور الأحزاب في الجزائر إرتبط بأسماء مؤسسيها (حزب حسين أيت أحمد، حزب نحناح، حزب جاب الله إلخ)، فكل محاولة للتغيير تؤدي إلى إنشقاق في الحزب.³ كما حدث أكثر من مرة مع حزب عبد الله جاب الله الذي كان زعيما لحزب النهضة و إنشق عنه و أصبح زعيما لحزب الإصلاح و بفعل ديكتاتوريته قاموا بإزالته عن رئاسة الحزب. و أسس حليا لحزب يتزعمه حزب و المتمثل في حزب "العدالة و التنمية".

و لمعرفة إن ما كانت تسمح الأحزاب للتداول في القيادة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية ما علينا إلا التطرق إلى نمط القيادة داخل الأحزاب السياسية.

وما يتميز الأحزاب السياسية الجزائرية هو نمط القيادي الكاريزمي فحركة مجتمع السلم الذي عرف هذا النمط منذ تأسيسه زعيما رسميا منذ 1991 من طرف زعيمه محفوظ نحناح رحمه الله و حيث إرتبط

¹ - محمد سنوسي، الإرتجال الحزبي، تزييف للمبادئ أم موضحة سياسية: رؤية لظاهرة التجوال السياسي في الجزائر، صحيفة عربية مستقلة الرأي العام، متحصل عليه من الموقع: <http://www.raialyoum.com> / يوم 2016/05/5 على الساعة 11:39.

² - بوخنشة رياض، مشروع تعديل الدستور: رفع التجريم عن الصحافة، منع التجوال السياسي و تحديد العهديات الرئاسية، صحيفة صوت الأحرار أون لاين، متحصل عليه من الموقع: <http://www.sawt-alahrar.net>، يوم 2016/05/05 الساعة 12:01.

³ - ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 149.

هذا الحزب بشخصيته إلى غاية عام وفاته في 2003، (12 سنة في سدة الحكم)، تعرض الحزب إلى أزمة تنظيمية على مستوى نخبته و قاعدته.¹ و إمتدت القيادة الكاريزمية إلى عهد أبو جرة السلطاني، إذ صرح بشأن هذا "انا رئيس الحزب و الناطق بإسمه طبقا لقوانين الحركة".

و يظهر هذا النمط في حركة النهضة سابقا فمُنذ تأسيس الحزب عام 1990 إلى غاية 1999 عرف نمطا قياديا كاريزميا على يد رئيسه عبد الله جاب الله، إذ عرفت الحركة هيمنة هذا الأخير على النشاط التنظيمي للحركة² و ظهرت كاريزمته أيضا في حركة الإصلاح التي أسسها بعد خروجه من حركة النهضة.³

ولا يتوقف هذا النمط على الأحزاب التيار الإسلاميين فقط، بل شمل الأحزاب الكبرى و الصغرى ذات التوجه الوطني و العلماني، فالكثير من رؤساء الاحزاب منذ تأسيسها نجدهم إما شيوخ مرجعيون حالة الاحزاب الإسلامية او زعماء تاريخيون أو قادة مؤسسون لا يغادرها إلا بإستقالة جبرية أو إنقلاب عنيف و أخيرا موت طبيعي⁴ فمثلا إستقال الزعيم التاريخي حسين أيت أحمد من منصبه 2013 تزامنا مع يوم افتتاح المؤتمر بالعاصمة، بعد 50 سنة من الحكم لدواع "صحية"⁵. وأبعده الموت نهائيا في هيمنته على الحزب في ديسمبر 2015. أما سعيد سعدي زعيم "حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" فقد تخلى عن منصبه بعد 23 عاما من الرئاسة من 1989 إلى 2012 أين قرر الإنسحاب⁶ و لكن إقالته شكلية و حتى اليوم بقي هو المقرر في الحزب حسب مصرح به المناضل

¹-عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالي حركة مجتمع السلم و الإصلاح الوطني، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 102، 103.

²-عبد الناصر جابي، الإنتخابات الدولية و المجتمع، الجزائر، دارالقصة للنشر، 1998، ص 264.

³- أمين بار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ص 257.

⁴- المرجع نفسه، ص ص 259، 260.

⁵- أ. ف. ب: إنسحاب المعارض التاريخي الجزائري حسين أيت أحمد من النشاط السياسي الجزائري، متحصل عليه من الموقع <http://www.france24.com> يوم 2016/05/06 الساعة 11:56

⁶- طاهر هاني، سعيد سعدي زعيم "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" يتخلى عن منصبه بعد 23 عاما، متحصل عليه من الموقع <http://www.france24.com> يوم 2016/05/06 الساعة 12:16.

القديم في الحزب نور الدين أيت حمودة الذي عمل على إقالته من الحزب لأسباب لم يصرح بها¹ أما لويذة حنون مازالت زعيمة حزب العمال منذ تأسيسه عام 1990 إلى غاية اليوم

هذا الحزب تتطبق نفس الخصائص القيادية فيه، بحيث تتميز طبيعة القيادة فيه بكاريزمية قوية. و كما أكد عبد القادر قروسان العضو القيادي المنشق عن حزب العمال أن المرحلة الجديدة في حياة الحزب بعد عام 2000، بينت النمط التسلطي لشخص الامينة العامة²

فالاحزاب السياسية الجزائرية قائمة على فكرة المشيخة و الطاعة و الولاء و التزكية و ليست قائمة البنية المؤسساتية القائمة على مبدأ حرية الإختيار و المعارضة الديمقراطية الداخلية.³

و إن كان بعض الاحزاب قد إستطاعت الخروج عن الإرث التسلطي إلا أنها تعرضت لأزمات على مستوى بنائها الداخلي، كما حصل مع حزب التجديد الذي ترأسه نور الدين بوكروح من 1990 إلى 2001، الذي عرف اللإستقرار في الداخل و الذين طالبوا بعودة بوكروح لرئاسته

لكن توجد أحزاب أخرى لم تعرف النمط الكاريزمي خلال تجربته الحزبية مثل جبهة التحرير الوطني حيث لم ترتبط بقائد واحد فطبيعة قيادتها بينت وجود النمط الاوليغارشي.⁴ و يختلف هذا الحزب عن الاحزاب الاخرى كونه مرتبط بعلاقة وظيفية وطيدة مع السلطة المركزية في الدولة، و لهذا فإنها تتأثر بهذه العلاقة، و يظهر هذا في وجود نخبة نافذة تحاول دائما إرجاع الحزب إلى منطق الولاء للسلطة كلما خرج عن هذا الإطار، و محاولة إحداث قيادات جديدة تكون كفيلة بإرجاعه إلى هذا النمط. و هذا ما حدث مع عبد الحميد مهري المعارض للسلطة عندما تمّ إزاحته من الحزب لصالح بوعلام بن حمودة . وكما ظهرت حركة تصحيحية ضد بن فليس سنة 2003، و هذا ما يدلّ على وجود نخبة حزبية في جبهة التحرير الوطني غير مرتبطة بقائد كاريزمي، حيث تتولى وظيفة القيادة و تتأثر بطبيعة العلاقة السلطوية خارج الحزب حتى و إن تغيرت هذه القيادات.⁵ فإن هذا الحزب مرتبطا بنخبة قيادية جماعية و هذا

¹ - مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "نور الدين أيت حمودة". ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم

2016/04/13 على الساعة 15:00 في إقامة الدولة في إسطاولي، مرجع سبق ذكره

² - امين بار، المرجع السابق، ص 262.

³ - ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 150

⁴ - رياض الصيداوي: "تفكك النخب الحاكمة في الجزائر"، شؤون الاوسط، العدد 98، بيروت، أوت 2000، ص 57.

⁵ - أحمد مهابة، الإنتخابات الجزائرية: من الذي كسب الرهان؟، السياسة الدولية، العدد 129، القاهرة، 1997، ص 141.

الشكل الذي يبرز النمط الاوليغارشي. كما إرتبط حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالاوليغارشية رغم إرتباطه بنمط قيادي أوجد و هو أويحي حتى اليوم ، إلا انه توجد جماعة نافذة في نخبة الحزب.¹ و يؤكد هذا عند رد أويحي على الأمانة العامة لحزب العمال لويزة حنون حين إنتقدت بشدة رجال الأعمال في الجزائر ووصفتهم بـ"الاوليغارشيا، و الذي قال من خلالها فلتحيا الاوليغارشيا الجزائرية، التي نطقها باللغة الفرنسية. "vive l'oligarchie algérienne".²

و كما عرفت بعض الاحزاب الاخرى هذا النمط من القيادة بعد خروجها من النمط الكاريزمي مثل حزب التجديد بعد خروج القائد الكاريزمي نور الدين بوكروح عام 2001، الذي عرف إلغاء منصب الرئاسة نهائيا، و كان التداول على منصب الامانة العامة، حيث شمل أربع أمناء عامون منذ تاريخ خرج بوكروح، و تميز هذا الحزب بالآزمات الداخلية. و كذا حزب التحالف الوطني الجمهوري الذي إرتبط بالاوليغارشية و عرفت قيادته التاريخية مناصب عليا في الدولة مثل: رضا مالك(رئيس الحكومة)، سليم سعدي(تولى مناصب وزارية) و علي هارون (وزير سابق و عضو مجلس الاعلى للدولة).³

إن ما يميز الأحزاب السياسية الجزائرية أزمة القيادة الحزبية و الإنفراد السلطوي داخل هياكل الأحزاب حيث باتت تجسدّ للدكتاتورية في حدّ ذاتها، و هذا من منطلق تمسكّ غالبية القياديين في الأحزاب الجزائرية منها المعارضة بالبقاء على هرم الحزب دون منح هامش للمشاركة و التجديد و التداول على سلطة الحزب، إذن نحن أمام أحزاب تطالب بالديمقراطية و هي ليست بديمقراطية ما يزيد تأزم واقع التنافس الحزبي في مساره الديمقراطي.⁴

يمكن القول أن طبيعة القيادة الحزبية في الجزائر المتمثلة في الكاريزمية و الأوليغارشية لا تسمح أبدا بدوران النخبة، فهما نمطان متناقضان للديمقراطية، و لهذا السبب في الأونة الاخيرة نشاهد بروز للحركات التصحيحية و صراعات بين الأعضاء و إستقالة بعض المناضلين سواء كانوا في القمة او في القاعدة، و هي كلها مؤشرات تدل على تعثر الممارسة الديمقراطية الداخلية.

¹ - أمين بار، المرجع السابق، 269.

² - حسان حويشة، أويحي : تحيا الاوليغارشيا الجزائرية، جريدة الشروق السياسي، العدد 12991، الصادر في 2015/07/11 متحصل عليه من الموقع : <http://politics.echoroukonline.com> /اليوم 2016/05/06 الساعة 15:17.

³ - أمين بار، نفس المرجع، ص 270، ص 272.

⁴ - محمد سنوسي، جدلية السلطة و المعارضة: قراءة لواقع الأحزاب السياسية في الجزائر، متحصل عليه في الموقع: <http://www.elwatandz.com> /اليوم 2016/05/06 الساعة 17:47.

المطلب الثالث : الإنشاقات في الأحزاب السياسية الجزائرية

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة .فبقاء القيادات إستمرارها، و غياب التداول على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية الجزائرية، و توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الإحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير، فهناك واقع اوليجاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة ، يحدث الانشقاق بين تيار تصحيحي والآخر موال للقيادة الحزبية المحتكرة للسلطة ، والكيفية الثانية لحدوث التناوب تتم عن طريق مؤامرات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1995، وجاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح¹.

و يعتبر السياسي الإسلامي عبد الله جاب الله من عرف الكثير من الهزّات داخل كل حزبه يترأسه، وعرف أول إنقلاب في حركة النهضة عام 2000 انفصل عنها ليؤسس حركة الإصلاح الوطني، و حدث معه نفس السيناريو حيث ظهر له منشقون في حركة الإصلاح الوطني 2004 و سماوا أنفسهم ب " الحركة التقويمية" و لجأوا حتى القضاء من أجل إنتزاع الحركة منه، و كان لهم ذلك بعد منح وزارة الداخلية ترخيص لخصومه للمشاركة في الإنتخابات التشريعية و المحلية التي جرت في 2007.قال جاب الله أنّ ما حدث له، كانت نتيجة مواقفه السياسية المعارضة.²

أما جبهة التحرير الوطني فتعرضت للانشقاق سنة 2003 بعد تأييد بعض أعضائها للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و ظهور حركة تصحيحية بقيادة عبد العزيز بلخادم، ودعم آخرين لرئيس الوزراء السابق علي بن فليس الذي انتخب أمينا عاما للجبهة في مارس من نفس السنة بعد إقصائه عن رئاسة الوزراء. كما أن جبهة التحرير الوطني رشحته باسمها لخوض الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2003³. كما

¹- خديجة قوجيل، أحزاب الموالاتة تتكفل حول أويحي ، جريدة الفجر،المرجع السابق.

²- مختاري صالح، إنشاقات و نزاعات داخل الاحزاب السياسية الجزائرية، متحصل عليه من الموقع: <http://mokhtari.over--blog.org> /يوم 2016/5/4 ، ساعة 11:20.

³- حزب جبهة التحرير الوطني، متحصل عليه من موقع جزيرة.نت <http://www.aljazeera.net> /اليوم 2016/05/4 الساعة

نشأت حركة تصحيحية ثانية بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات المحلية لعام 2007 طالبت بلخادم ، بإبعاد بعض الأشخاص المقربين. فبلخادم إجتمع بوفد يقوده عباس مخاليف رئيس كتلة الافلان سابقا وعضو اللجنة الاحتجاجية متكون من 7 اطارات من الحزب ، مقدمين له لائحة مطالب منها إعادة الخريطة السياسية القديمة للحزب كالمكتب السياسي واللجنة المركزية و معلنين له بإحتلال المقر إن لم يستجيب لمطالبهم .¹

و مازالت الاوضاع متوترة بين أعضائها مستمرة بعدما شهدت خلافات في مؤتمرها العاشر المنعقد في ماي 2015،الذي رأى فيها مراقبون صراعا على النفوذ والأدوار يتوازي مع صراعات الأجيال والأفكار داخل صفوف هذه الجبهة التي يقول منتقدوها إنها انحرفت عن مسارها الصحيح، وفرّطت في رصيدها التاريخي، بل وتحولت من بانٍ للجزائر الحديثة إلى عائق لتقدمها نحو الديمقراطية الحقيقية.²

و لم يسلم زعيم حزب 54 فوزي رباعين من بروز حركات تهدد منصبه منذ إعلان رئاسيات 2009. إن هذه الإنشقاقات تقع دائما في احزاب التيار الإسلامي و الوطني.³ و أخيرا مست الاحزاب العلمانية أيضا، فلم يحدث أن عرف العمل السياسي بالجزائر نفسا وانحطاطا في مستوى الأداء، كما جرى في فترة ما ما قبل و ما بعد الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012. فقد عرفت هذه الفترة موجة كبيرة من الحركات التصحيحية للأحزاب السياسية الجزائرية التي مست أيضا الاحزاب حديثة النشأة.⁴

و لقد عرفت كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم في التشريعات 2012 إنشقاقات داخلها. فلقد فظهرت معارضة كبيرة وسط إطارات التجمع الوطني الديمقراطي لمنع الأمين العام السابق، أحمد أويحي، من الترشح لعهدة أخرى، حيث شكّل هؤلاء

¹ - مختاري صالح، إنشقاقات و نزاعات داخل الاحزاب السياسية الجزائرية، متحصل عليه من الموقع: <http://mokhtari.over.blog.org> /يوم 2016/5/4 ، ساعة 11:20.

² - حزب جبهة التحرير الوطني، متحصل عليه من موقع جزيرة.نت <http://www.aljazeera.net> /اليوم 2016/05/4 الساعة 15:38.

³ - بوحنية قوي، " أزمة الحراك الداخلي في الاحزاب الجزائرية -قراءة نقدية-"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 48،64، ص 54.

⁴ - حميد يس، صراع المصالح و إنشقاقات و إتشار الربيع بين قياداتها و مناضليها ، متحصل عليه من الموقع: <http://www.babalweb.net> ، يوم 2016/05/4 الساعة 11:53.

المناضلون حركة تصحيحية قبل تشريعات 2012 وأطلقت حملة إعلامية شرسة ضد شخص أويحي، كان الهدف منها إضعاف موقفه أمام الرأي العام. أما جبهة التحرير الوطني في 26 أوت من نفس السنة ظهرت تقويمية تدعو كامل قوى المعارضة الداخلية للأمين العام للحزب عبد العزيز بلخادم، إلى توحيد الجهود الرامية لإعادة ترتيب الحزب و الحفاظ على مناضليه المخلصين.

كما عرفت حركة مجتمع السلم هي الأخرى العديد من الانقسامات والانشقاقات، كان أبرزها خروج "عبد المجيد مناصرة" وانشقاق وزير الأشغال العمومية، عمار غول و تأسيسه لحزب التاج قبل 2012. وفي 5 جوان 2009 جمال فرج الله، يطلق حركة تصحيحية في حزب سعيد سعدي، متهما القيادة الحالية للأرسيدي، بممارسة الأبوية المطلقة وتهميش وإقصاء كل الأصوات المطالبة بالتداول الديمقراطي على قيادة الحزب، الذي لم يتغير رأسه منذ تأسيسه قبل حوالي عشرين سنة.¹

و كما أعلن النائب حميد لباتشة تمرده في 2016 على الأمانة العامة للحزب لوزيرة حنون بدعوى عدم امتثالها لقواعد الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، ودخل في مسعى لتشكيل كتلة نيابية موازية داخل البرلمان، من أجل الانخراط في مساعي الأحزاب الموالية للرئيس بوتفليقة. ودعا النائب إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب، من أجل سحب الثقة من زعيمته المؤسسة له لوزيرة حنون، والسماح للحزب بانتخاب قيادة جديدة تستجيب لتطلعاتهم.²

وجود هذه الانشقاقات تكمن في عدم وجود طابع ديمقراطي داخل الأحزاب، حيث تتخذ في العادة القيادات الحزبية القرار لوحدها وتتجه لرغباتها الشخصية المصلحية في إطار "شخصنة" الحزب كحال أغلب الأحزاب التي شكلها عبد الله جاب الله، إذ لوحظ في وقت سابق غياب الممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب وعدم وجود التشاور وممارسة الإقصاء للعديد من القيادات والمناضلين مما يؤدي إلى ظهور هذه الحركات التصحيحية التي تصل إلى درجة حركة انقسامية تؤدي إلى انبثاق حزب جديد ربما يمثل نفس مبادئ الحزب الأم، مثل حزب جبهة التغيير لعبد المجيد مناصرة المنبثق عن حركة مجتمع السلم.³

¹ - كهينة.ب و إسلام.ر و آخرون،الانشقاقات الحزبية .. ظاهرة مرضية أم صحية، جريدة المقام، متحصل عليه من الموقع: <http://www.elmakam.com> /اليوم 2016/05/4 على الساعة 16:02.

² - صابر بلعدي، الانشقاقات تضرب حزب العمال الجزائري، الجريدة الومية العرب، العدد 10175، ص 4 الصادر 2016/02/4.

³ - إدريس عطية، غياب روح الديمقراطية داخل الاحزاب يؤدي إلى إنشقاقات،متحصل عليه من الموقع <http://www.elmakam.com> /اليوم 2016/05/4 على الساعة 16:16.

فقال سفيان جيلالي رئيس حزب الجيل الجديد أن سبب الانشقاق هو عدم احترام القوانين الداخلية للأحزاب الأمر الذي يولد، حسبه، خلافات بين القياديين وبين المناضلين، وعدم تحلي الأعضاء بتكوين سياسي و أضاف أنّ السلطة متورطة في كثير من الصراعات الداخلية في الأحزاب. وأضاف بأن أسباب الانشقاقات مهما كان مصدرها تعكس غياب الثقافة السياسية في البلاد عموماً. ودعم لهذا الطرح ذكر الباحث في علم الاجتماع ناصر جابي: "نحن أمام شبه أحزاب تؤدي وظائف معينة، الصراع فيها ليس حول البرامج والأفكار وإنما حول مصالح مجموعات صغيرة من الأشخاص".¹

فلقد فسر رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بوجمعة غيشور ظاهرة الانشقاق داخل الأحزاب بغياب الممارسة السياسية التي لم تعد مبنية على قنوات وبرامج مجتمع بديلة للسلطة القائمة، بل وسيلة للترقية الاجتماعية وتحقيق المكاسب. لذلك كل منخرط في حزب لا يجد ضالته مادياً يخرج منه ليلتحق بحزب آخر. والسبب الثاني هو انعدام الديمقراطية داخل الأحزاب، والتداول على القيادة غائب فيها. أما السبب الثالث فهو أن السلطة بحد ذاتها تساعد بطرق مباشرة وغير مباشرة على الانشقاقات أحزاب ديمقراطية تناضل من أجل استقلالية الأحزاب على الساحة السياسية" لأن هذا عكس ما تريده تلك السلطة التي تعمل على إضعاف الأحزاب والحركات السياسية بأن تخلق فيها مشاكل.²

خلاصة و إستنتاجات

رغم إعتداد التعددية الحزبية إلا أنّ الأحزاب السياسية الجزائرية ليس لها دور في تفعيل التحول الديمقراطي بما انها تحتكم إلى منطق الاسترزاق و الزبونية السياسية من أجل تزويد السلطة بالشرعية المؤسساتية لضمان إستمراره و إستقراره، و لتجسيد لديمقراطية شكلية. فدور أي حزب في العالم هو الوصول إلى السلطة و تطبيق لمشروعه السياسي،الإجتماعي و الإقتصادي أي تجسيد لبرنامج الحزب المبني على أسسه الأيديولوجية، و لكن في الجزائر، فإن الاحزاب السياسية، منها الاحزاب الكبرى، لا تتبنى هذه القاعدة بإعتبارها تشكل تحالف لدعم برنامج الرئيس الجمهورية، و نجد أيضا بعض أحزاب

¹- حميد يس، صراع المصالح و إنشقاقات و إثمار الربيع بين قياداتها و مناضليها ، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.babalweb.net> ، يوم 2016/05/4 الساعة 11:53.

²- ف.جمال، حوار مع رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بوجمعة غشير ، "الأحزاب أصبحت وسيلة للترقية الاجتماعية"،

متحصل عليه من الموقع: <http://www.babalweb.net> يوم 2016/05/4 على الساعة 12:56.

المعارضة كذلك تشكل واجهة ديمقراطية، تزود النظام بالشرعية، و تعتبر بذلك فقط زبائن موالين للسلطة. و لكن تبقى هناك تشكيلات سياسية معارضة و هي قليلة و غير مؤثرة حالياً، التي تفتقد إلى خطاب سياسي واضح لا تستطيع من خلاله تعبئة الشعب(خطاب شعبي). و يبقى بذلك وصول هذه الاحزاب إلى السلطة معدوم بسبب عدم تكريس مبدأ التداول على السلطة و يعتبر أحد أسبابه إنتهاك قيمة الإنتخابات بالعمل على شراء الذمم. فالنظام يسعى للحفاظ على هيمنة حزب السلطة وهو جبهة التحرير الوطني، التي تحصل دائماً على الاغلبية البرلمانية، إلا في إنتخابات 2007، و لكن بقيت الهيمنة لأحزاب التحالف الرئاسي الذي يدعم لقرارات الرئاسة.

و لا يمكن كذلك تكريس للديمقراطية بدون احزاب ديمقراطية ، فالاحزاب السياسة الجزائرية تعاني من أزمة الزعامة و التداول على منصب رئاسة الحزب، فهي تعاني من تمركز السلطة في يد الرئيس او الامين العام، و غياب التام لمبدأ التشاور و الحوار بين القمة و القاعدة في إتخاذ القرارات التي تهم الحزب، مما أدى إلى اللاإستقرار و بروز للحركات التصحيحية الغير المنقطعة في الاحزاب السياسية الجزائرية في الاونة الاخيرة.

خاتمة

نظرا لضعف مؤسسة الأحزاب السياسية الجزائرية داخليا والطبيعة التسلطية للنظام الحاكم ، زيادة إلى ضعف الثقافة السياسية داخل المجتمع الجزائري، بات من الصعب على الأحزاب السياسية أن تؤدي الدور المنوط بها في تفعيل مسار التحول الديمقراطي.

ولا يمكن أن نتكلم عن التحول الديمقراطي إلا إذا سمحت السلطة بتفعيل مبدأ التداول على السلطة وذلك بتنظيم إنتخابات حرة و نزيهة لتمكين بتداول النخب و بالتالي إضفاء الشرعية و المشروعية على نظام الحكم. فهذا الأخير يستغل الأحزاب السياسية كواجهة للديمقراطية، حيث ينتظر فقط منهم الدخول في منافسة إنتخابية شكلية لإضفاء الشرعية على السلطة و إستمرارية نظام الحكم القائم. لهذا السبب يستعمل النظام أدوات سياسية و قانونية، يعمل بمقتضاها على شل الفعالية السياسية للأحزاب الديمقراطية المعارضة من وصولها إلى السلطة. و هذا مايفسر لجوء النظام إلى تزوير الإنتخابات و التضييق على الاحزاب السياسية و إستعمال الرعب البترولي لشراء الذمم مقابل الولاء، مما يجعلنا نستنتج غياب المشاركة السياسية الفعلية في الجزائر. فتلك العراقيل القانونية و السياسية عملت على إضعاف الأحزاب السياسية الجزائرية و منها المعارضة، جعلتها تتخلى عن وظائفها الاساسية المتمثلة في التنشئة السياسية،التجنيد السياسي و التعبئة، و تمثيل الشعب...إلخ و بالتالي تخليها عن هدفها الرئيسي و المتمثل في الوصول إلى السلطة مقابل الحصول على المناصب و المكاسب. و هذا المنطق ينطبق أيضا على أحزاب التحالف الرئاسي التي تنازلت عن برامجها، من أجل مساندة شخص الرئيس الجمهورية للظفر بمناصب في مؤسسات الدولة دون المشاركة في صنع القرارات السياسية. و لقد أظهرت الاحزاب المصنفة بالمعارضة الديمقراطية،منذ الإنفتاح السياسي، في النهاية عجزها عن تحقيق التغيير، و لكن النظام في الأخير هو الذي جذبهم إلى صفه. فالأحزاب السياسية الجزائرية قيّدت من طرف الإدارة التي ترفض مدها بتراخيص لتنظيم ندوات و إجتماعات شعبية،و المعارضة عمل على إقصائها بعدم ظهورها في الإعلام الثقيل و قمع كذلك للمناضلين السياسيين الناشطين. و هذا يعتبر عامل من عوامل الذي أدى إلى هشاشة الاحزاب السياسية و عدم إكتسابها للكفاءة اللازمة لبلورة خطباتها السياسية وتخلصها من الخطابات الشعبوية و إكتسابها لبرامج واضحة تعمل على أساسها في تكريس الديمقراطية.

و ما ساهم في عجز الاحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر هو غياب الثقافة السياسية لديها، بحيث لا تؤمن بالتعددية و المشاركة السياسية و لا تقبل بسياسة الحوار و تعدد الآراء و التداول على السلطة والإيمان بالثقافة الأبوية الإستبدادية. و هذه أسباب بروز ظاهرة الإنشقاقات

و الإنتقالات داخل الأحزاب السياسية الجزائرية كوسيلة للتغيير و التداول على السلطة. وكما تتميز الاحزاب الجزائرية إضافة لذلك بسلوكات تتنافى مع الديمقراطية تظهر غالبا في المواعيد الإنتخابية من خلال إستعمالها للخطابات الجهوية للإستقطاب الجماهيري و إعتماها على الولاءات التقليدية مثل القبيلة و العشيرة كتقنية للتعبئة السياسية في ظل دائما لغياب لبرامج سياسية و هذا ما يتنافى مع المبادئ الديمقراطية . و في الأخير نعتقد أن النظام إن لم يتبنى نظام إقتصادي ليبرالي حقيقي يتيح لبروز الحريات الاقتصادية التي تمكن الساحة السياسية من ظهور نخب إقتصادية قوية تؤثر في الساحة السياسية من جهة و من جهة أخرى خلق ديناميكية إقتصادية و إجتماعية و ثقافية داخل النظام السياسي، التي بموجبها تستطيع تفكيك النظام التسلطي داخل المجتمع.

المُلخَص

إن للأحزاب السياسية دور كبير في تفعيل عملية التحول الديمقراطي، فوجود الأحزاب السياسية مرتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر الأزمنة.

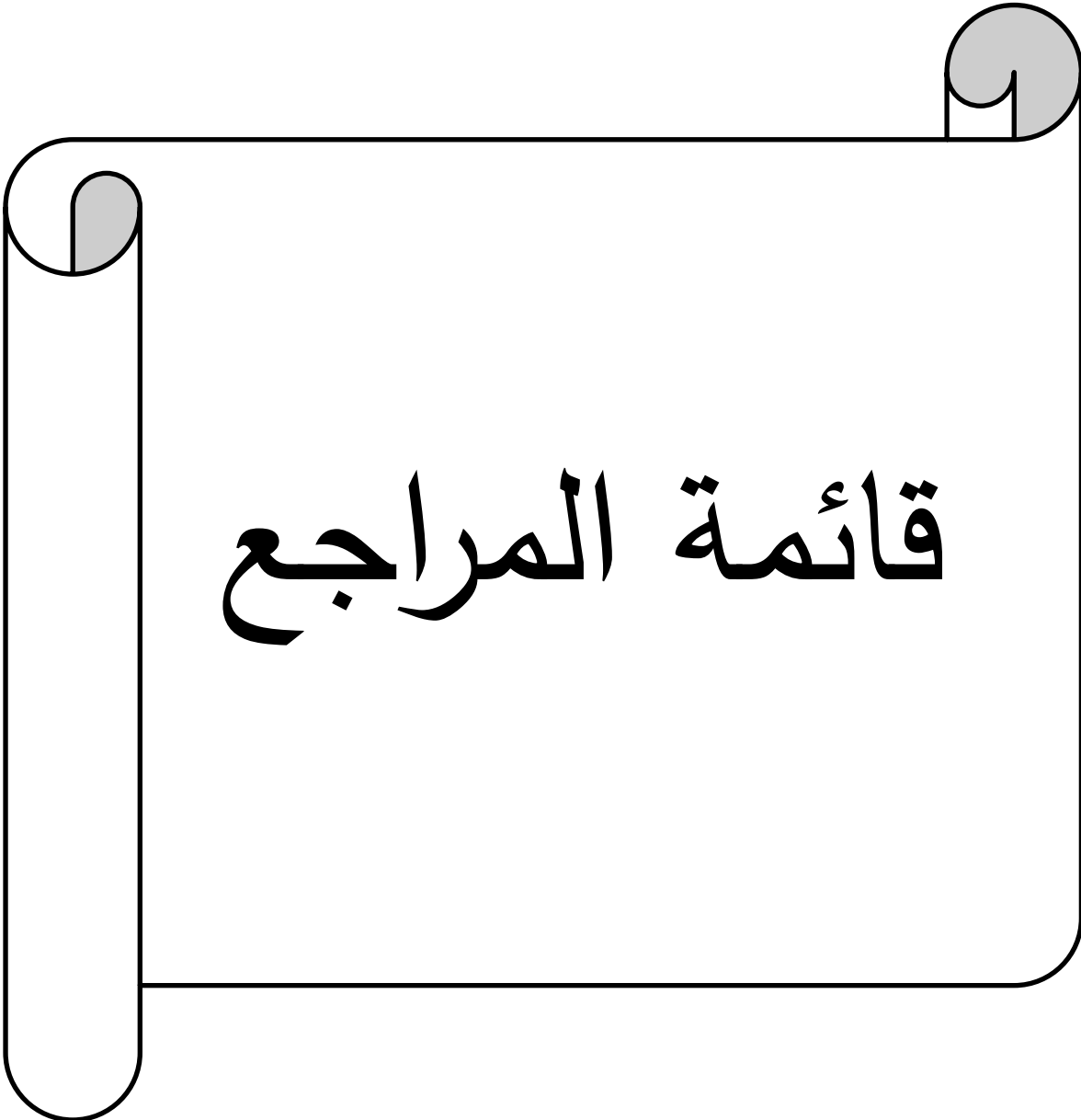
منذ دخول الجزائر في مرحلة التعددية الحزبية، لعبت الأحزاب السياسية فيها دورا لا يستهان في إطفاء الشرعية على النظام السياسي دون أن تتمكن من الوصول إلى السلطة وفقا لمبدأ التداول على السلطة، و يرجع ذلك إلى ضعف درجة مأسستها فهي تعتمد أكثر على الأشخاص و كاريزمتها بدل من البرامج و تقديم البدائل السياسية مما يجعلها تلعب دور هامشي داخل النظام، فهي تشارك في الإنتخابات فقط للحصول على بعض الإمتيازات الخاصة التي يقدمها النظام في كل مناسبة، كما أنها غير قادرة على كسب قاعدة شعبية تمكنها من معارضة النظام القائم، و كل هذه الأسباب تقف كعائق أمام تفعيل مسار التحول الديمقراطي.

Résumé

Les partis politiques ont un rôle principal dans l'actualisation du processus de la transition démocratique. Jadis, le progrès de la démocratie est lié favorablement aux fonctionnements des partis politiques.

Depuis l'ouverture politique, en 1989, en Algérie, les partis politiques algériens ont joués un rôle majeure dans la légitimation du système politique algérien, et sans pouvoir parvenir, en conséquence, au pouvoir par voie de l'alternance.

Cela revient à la faiblesse de l'institutionnalisation de ces partis qui se focalisent sur des personnes charismatiques, non sur des programmes. Pour cette raison, les partis politiques algériens jouent un rôle marginal dans le système, en constatant, en revanche, qu'ils participent aux élections pour seulement s'attribuer des privilèges occasionnels dotés par le système politique algérien. Aussi, ils sont dans l'incapacité de mobiliser une masse populaire pour pouvoir faire face au pouvoir en place. Pour toutes ces raisons, les partis politiques algériens se trouvent faces aux embarras qui leurs empêchent d'instaurer une transition démocratique dans le pays.



قائمة المراجع

1-المصادر الرسمية:

1. دستور 1976
2. دستور سنة 1989.
3. دستور 1996 المعدل لدستور 1989.
4. التعديل الدستوري 2016
5. القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12-01-2012 المتعلق بقانون الإنتخابات.
6. القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012 المتعلق بقانون الأحزاب.

2 -الكتب :

أ-كتب باللغة العربية

1. - بدر أحمد ، الرأي العام طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة ، دار قوباء للطباعة والتوزيع،1998.
2. - بلحاج صالح ، السلطة التشريعية و مكانتها في النظام السياسي الجزائري،الطبعة الثانية، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر،الجزائر،2012.
3. - حسين علوان ، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي،الطبعة الأولى،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،لبنان،2009.
4. - مسعد نيفين ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2010.
5. - هنتجتون صامويل ، الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في القرن العشرين - (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح،الكويت ،1993.
6. إحسان محمد الحسن،علم الإجتماع السياسي،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر، الأردن-عمان-2010.
7. -أحمد مالكي و آخرون، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية،الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.

8. إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع، مجلد 2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 911 بيروت، 1988.
9. بار أمين ، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، 2014.
10. بركات محمد، النظام القانوني لعضو البرلمان -دراسة مقارنة لكل من الجزائر و مصر وفرنسا-، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012.
11. بلال أمين زين الدين ،الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية- دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
12. بلحاج صالح ، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، الطبعة الأولى،مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر،الجزائر،2012.
13. بلحاج صالح، النظام السياسي الجزائري-السلطة، المؤسسات، الإقتصاد والأيدولوجيا- 1962- 1978، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
14. بن حمودة بوعلام، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر،1999.
15. بو الشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989-، الجزء الثاني، الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013.
16. بوالشعر سعيد ، النظام السياسي الجزائري-دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976، بدون طبعة نشر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2013.
17. بوالشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري- دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996-الجزء الثالث،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013.
18. بوبر كارل ، درس القرن العشرين،(ترجمة الزواوي بغورة،ولخضرمذبح)، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون،لبنان،2008.
19. توفيق إبراهيم حسنين ،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.
20. جابي عبد الناصر ، الانتخابات الدولية و المجتمع، دارالقصة للنشر، 1998 ، الجزائر.

21. جوني عاصي ، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية-إعادة النظر في براديغم التحول-، مؤسسة ناديا للطباعة و النشر و الإعلان و التوزيع،فلسطين،2006.
22. حاروش نور الين ،لأحزاب السياسية، بدون طبعة،دار الأمة،الجزائر،2009.
23. حاروش نورالدين،تاريخ الفكر السياسي، الطبعة الثالثة، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2012 .
24. حزام والي خميس ،إشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية- مع إشارة تجربة الجزائر-، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2001.
25. حطاب سمير ، التنشئة السياسية و القيم، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر و التوزيع،مصر،2004.
26. حمدي عطية مصطفى عامر،الاحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الإسلامي-دراسة مقارنة- الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2014.
27. الخالدي محمود ، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، شركة الشهاب للنشر و التوزيع، الجزائر،1989.
28. خليفة على الكوارين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2000.
29. الربيع فايز ،الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية،دار حامد للنشر و التوزيع، عمان،2004.
30. رينولدر أندرو و آخرون، أشكال النظم الانتخابية،(ترجمة أيمن أيوب)،المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،إيطاليا،2005.
31. سالم رعد حافظ ، مبادئ الثقافة السياسية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون و موزعون،الأردن،2012.
32. سورنسن غيورغ ، الديمقراطية و التحول الديمقراطي-السيرورات و المامول في عالم متغير،(ترجمة عفاف البطاينة)، الطبعة الأولى،المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات لبنان ،أفريل 2015.
33. السويد محمد ، علم الإجتماعي السياسي-ميدانه و قضاياها-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.
34. السيد عبده فتحي ، السياسة و المجتمع-رؤية مستقبلية للثورة و الديمقراطية و الاحزاب السياسية-، مؤسسة الشباب الجامعة،مصر،2013.

35. الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982
36. الطماوي سليمان، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي الإسلامي-دراسة مقارنة-، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، لبنان، 1976.
37. عباس عمار، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة و في النظام السياسي الجزائري، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
38. عبد الحليم كامل نبيلة، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 .
39. علي خليفة الكواري و آخرون، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
40. العياشي عنصر ، سوسيولوجيا التمرد الديمقراطي في الجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
41. غرايم جيل ، ديناميات السيرة الديمقراطية و المجتمع المدني، (ترجمة شوكت يوسف)، دار التكوين للتأليف و الترجمة و النشر، دمشق، 2009.
42. غليون برهان ، كواري علي خليفة و آخرون، الديمقراطية و الاحزاب في البلدان العربية-المواقف و المخاوف المتبادلة-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
43. قيرة إسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
44. الكيلاني و آخرون، الاحزاب السياسية في العالم العربي، الطبعة الأولى، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2006.
45. لطاد بن محرز ليندة ، المعارضة السياسية في الجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014 .
46. مباركية منير ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.
47. محمد بوضياف، الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجدد للنشر و التوزيع، سطيف، 2010.
48. مشري عبد القادر ، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الطبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

49. مصباح عامر ، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
50. ميلود ولد الصديق ، الإنقسام الإجتماعي و أثره في بنية الأحزاب السياسية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن-عمان-، 2013.
51. ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
52. ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي-دراسة تطبيقية في الجزائر-، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
53. هلال علي الدين ، مسعد نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار و التغيير، الطبعة الرابعة ، مركز دراسات الوحدة العربية، (بدون بلد) ، 2008.

كتب باللغة الأجنبية:

1. Addi Lahouari, l'Algérie et la démocratie –pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, paris, édition la découverte, 1995
2. Azzouzi Abdelhak, Autorisation et aleas de la transition dans les pays du Maghreb, l'Harmattan, paris, France , 2002.
3. Belattoufi Hocine, la démocratie en Algérie–réforme ou révolution ? , sur la crise Algérienne et les moyens d'en sortir-, Alger, lazhari labter et Apic, 2012.
4. Benali Ahmed, Quelle transition pour quelle démocratie, Algérie, édition Sahehel , mais 1993.
5. Ghozali Nasser-Eddine, Evolution politique et institutionnelle de l'algérie et le système de légitimité(1954–1979) ,RASJEP , Algérie, 1981.
6. Khaledi Aissa , Démocratie à l'algérienne– les leçons d'une élection, MARSAS ,Alger, 2004.

3-الرسائل الجامعية:

1. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسية الجزائري(1988-2008)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2010/2009، الجزائر
2. أحمد طعيبة، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه،العلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي و الإداري،جامعة الجزائر،2007.
3. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008.
4. بن عمير جمال الدين، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، 2005-2006.
5. عمراني كربوسة،الحركة الإسلامية في الجزائر،دراسة حالتى حركة مجتمع السلم و الإصلاح الوطني، رسالة ماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر،2005/2004.
6. غارو حسيبة، دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة -دراسة حالة الجزائر من 1997- 2007، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة تيزي وزو، الجزائر،2012.
7. محمد نجال،السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر - الانتخابات الرئاسية 8 أبريل 2004. دراسة ميدانية في مدينة بسكرة، ، شهادة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، علم الاجتماع و التنمية، جامعة بسكرة، دس.
8. رقم رشيد، النظم الانتخابية و أثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير،كلية الحقوق،فرع القانون العام، جامعة قسنطينة،2006/2005
9. طالبة نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر 1962 - 2007، رسالة الماجستير، التنظيم السياسي الإداري جامعة الجزائر- يوسف بن خدة-، 2007.
10. فاتح كمال، دور الاحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية- دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر-، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2011/ 2012.

11. غرابلي زهية، الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
12. فوزية ثعالي و مليكة أحميدي بوجلطية، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية، مذكرة ليسانس، كلية العلوم القانونية و الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر، 2010.
13. فتيحة بومدين و خيرة بن عياط، الاحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة شلف، الجزائر، 2011.
14. عميرة محمد أيوب و مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الجزائر-2009، 1999-، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تنظيمات إدارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2013.

4-الجراند و المجلات

أ- الجرائد:

1. صابر بلعيد، الإنشقاكات تضرب حزب العمال الجزائري، الجريدة الومية العرب، العدد 10175، ص 4 الصادر 2016/02/4.
2. ط. موسى، المعارضة أمام تحدي الإستمرار أو الإنكسار، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 2016/03/03.
3. ط. موسى، معارضة دون بديل، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 2016/03/03.
4. عبد العالي خدروش، المعارضة تناضل ب "عملاء مزدوجين" !، جريدة وقت الجزائر، العدد 2167، صدر يوم الخميس 2016/03/03.

ب- مجلات:

1. أحمد مهابة، "الانتخابات الجزائرية: من الذي كسب الرهان؟"، السياسة الدولية، العدد 129، القاهرة، 1997.

2. بوحنية قوي، " أزمة الحراك الداخلي في الاحزاب الجزائرية -قراءة نقدية-"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 48،64، (ب س ن)
3. بوشنافة شمسة، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988/2000"، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة،2004.
4. حباسي خالد، "الثقافة السياسية في الفكر الاجتماعي المعاصر"، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 10، جامعة الوادي،2015.
5. رياض الصيداوي، "تفكك النخب الحاكمة في الجزائر"، شؤون الاوسط، العدد 98، بيروت،أوت 2000.
6. شاطر باش أحمد، "التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية"،المجلة الجزائرية للسياسة العامة،العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2011.
7. عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية للاحزاب السياسية الجزائرية بين إرث الماضي و تحديات المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسي (ب.س.ن) و العدد.
8. قارح سماح، "التغير الاجتماعي و التنشئة السياسية"، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2و3،جامعة بسكرة،2008.
9. قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة-بعض أعراض الأزمة و مستلزمات الإنفراج-"مجلة الباحث، العدد2،جامعة ورقلة ص ص 80،92، 2003.
10. محمد السيد سليم، "تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط-وجهة نظر عربية-"، "مجلة الديمقراطية"، العدد 24، ص ص 1-10، أبريل 2016.
11. محمد بوضياف، "الثقافة السياسية في الجزائر(1988،1962)"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، ص ص 111، 124، ماي 2007.
12. مصطفى بلعور، "الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007"، إستمرارية أم حل الازمة"، دقاتير السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 169-172، أبريل 2011.
13. مفتاح عبد الجليل، "البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري"، مجلة الإجتهد القضائي، العدد 4، جامعة بسكرة، ص ص 168،176، (ب.س.ن).
14. نبيل كريبش، "آفاق التحول الديمقراطي في ظلّ الموجة الرابعة"، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 31،المجلدأ،ص ص 229-،2009، (ب س ن).

5-المنشورات

أ-منشورات باللغة العربية:

1. خليفة الكواري، الانتقال للديمقراطية في الدول العربية، الدوحة، 2012
2. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية-أهميتها، نشأتها، نشاطها-، مركز البحوث البرلمانية يونية، القاهرة، 2005.
3. عبد العالي عبد القادر: محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2008.
4. فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية- نماذج مختارة-، دفاثر السياسة و القانون، الجزائر .
5. فرنك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003 .
6. كاتب الدولة لدى الوزير الاول مكلف بالاتصال، العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام، الجزائر مارس 2009.
7. كاتب الدولة لدى الوزير الاول مكلف بالاتصال، العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009، المركز الوطني لوثائق الصحافة و الإعلام، الجزائر مارس 2009
8. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، بدون السنة.

ب-منشورات باللغة الأجنبية:

1. Louisa Dris et Yahia Zoubir, "**Pouvoir et opposition en Algérie : vers une transition prolongée**", L'année du Maghreb, sans année.
2. LMD Fiches collection, science politique, 2^{ème} édition, 50 fiches pour réviser.
3. Laouari Addi, les partis politiques en Algérie ,le Maghreb.

4. Rafael Bustos, **Elections présidentielles en Algérie:une surprise d'une victoire implacable**, idée politique, 2004.
5. les élections présidentielles du 15 Avril 1999, rapport sur l'observation électorale, observation nationale des droits de l'homme(O.N.D.H), Alger – juin 1999.
6. Elections présidentielles en Algérie : les enjeux et les perspectives, ICG(International Crisis Group) Rapport Algérie N°4, 13 Avril 1999.

5-المواقع الإلكترونية:

1. محفوظ رموم، أشكلة أزمة الهوية في الجزائر بين الأمزجة، و العروبة و العولمة، ، موقع أرنتروبوس ، جامعة أدرار، الموقع www.aranthropos.com .
2. عمر عسوس، أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر، الموقع www.univ-skikda.dz .
3. سليم درنوني، الثقافة الجزائرية البنية و الأساس، من الموقع www.dernounisalim/com5/03/2016 .
4. منصور مرقومة، القبليّة في الجزائر: جدلية التغيير بين الفكر التقليدي و تحديات العصرية، ، موقع أرنتروبوس ، جامعة مستغانم، الموقع : www.aranthropos.com .
5. أ.ف.ب، إنسحاب المعارض التاريخي الجزائري حسين أيت أحمد من النشاط السياسي الجزائري، متحصل عليه من الموقع <http://www.france24.com> .
6. طاهر هاني، سعيد سعدي زعيم "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" يتخلى عن منصبه بعد 23 عاما، متحصل عليه من الموقع <http://www.france24.com> .
7. حسان حويشة، أويحي ، تحيا الاوليغارشيا الجزائرية، جريدة الشروق السياسي، العدد 12991، الصادر في 2015/07/11 متحصل عليه من الموقع : <http://politics.echoroukonline.com> .
8. محمد سنوسي، جدلية السلطة و المعارضة: قراءة لواقع الأحزاب السياسية في الجزائر، متحصل عليه في الموقع: <http://www.elwatandz.com> .

9. مختاري صالح، إنشقاقت و نزاعات داخل الاحزاب السياسية الجزائرية، متحصل عليه من الموقع: <http://mokhtari.over-blog.org> .
10. حزب جبهة التحرير الوطني، متحصل عليه من موقع جزيرة.نت <http://www.aljazeera.net>
11. مختاري صالح، إنشقاقت و نزاعات داخل الاحزاب السياسية الجزائرية، متحصل عليه من الموقع: <http://mokhtari.over-blog.org>
12. حميد يس، صراع المصالح و إنشقاقت و إنتشار الريع بين قياداتها و مناضليها ، متحصل عليه من الموقع: <http://www.babalweb.net> .
13. كهينة.ب و إسلام.ر و آخرون، الإنشقاقت الحزبية .. ظاهرة مرضية أم صحية، جريدة المقام، متحصل عليه من الموقع: <http://www.elmakam.com>
14. إدريس عطية، غياب روح الديمقراطية داخل الاحزاب يؤدي إلى إنشقاقت، متحصل عليه من الموقع <http://www.elmakam.com>
15. حميد يس، صراع المصالح و إنشقاقت و إنتشار الريع بين قياداتها و مناضليها ، متحصل عليه من الموقع: <http://www.babalweb.net>
16. ف.جمال، حوار مع رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بوجمعة غشير، "الأحزاب أصبحت وسيلة للترقية الاجتماعية"، متحصل عليه من الموقع: <http://www.babalweb.net>
17. بوخنشة رياض، مشروع تعديل الدستور: رفع التجريم عن الصحافة، منع التجوال السياسي و تحديد العهديات الرئاسية، صحيفة صوت الأحرار أون لاين، متحصل عليه من الموقع: <http://www.sawt-alahrar.net>
18. إيمان عويمر، أويحي...16 صندوق للجلوس على كرسي زعامة الأرندي، صحيفة الشروق السياسي، العدد 2295، صدر 2016/05/04 على الموقع : <http://politics.echoroukonline.com>
19. محمد سنوسي، الإرتجال الحزبي، تزييف للمبادئ أم موضحة سياسية: رؤية لظاهرة التجوال السياسي في الجزائر، صحيفة عربية مستقلة الرأي العام، متحصل عليه من الموقع: <http://www.raialyom.com>

20. عثمان لحياني، رمضان بلعمري: بوتفليقة رئيسا للجزائر لولاية رابعة بنسبة 81%،
متحصل عليه على الموقع: <http://www.alarabiya.net>
21. الإنتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<http://www.dohainstitute.org>
22. موزاوي حليم، نتائج الإنتخابات التشريعية 2012 في الجزائر، موقع مدونة الكتاب،
تحصل عليه من <http://halimziama-h.blogspot.com>
23. الإنتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
<http://www.dohainstitute.org>
24. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الإنتخابات في الجزائر، التقرير السنوي 2002
على الموقع:
<ftp://pogar.org/LocalUser/pogar/arabic/reports/2002/algeria/elections.htm>
25. خديجة قوجيل: أحزاب الموالاتة تتكتل حول أويحي، جريدة الفجر متحصل عليه من
موقع: <http://www.al-fadjr.com>.
26. عبد السلام بارودي، الأفلان ينهي سيناريو التحالف الرئاسي مع الأرندي بعد 12 سنة
من التوقيع على ميثاقه بين الاحزاب الثلاثة،، جريدة البلاد، متحصل عليم من الموقع:
www.elbilad.net.
27. لؤي يونس، أويحيى يعود من الباب الواسع تحالف رئاسي رباعي يرسم لمرحلة
جديدة، جريدة التحرير الجزائرية، متحصل على الموقع
<http://www.altahrironline.com>
28. رزاقى جميلة، أحزاب الموالاتة تستغل حصيلة بوتفليقة للظهور والتموقع قبل رئاسيات
2014، جريدة الجزائر متحصل من موقع: www.eldjazaironline.net.
29. عصام بن شيخ، مجلة العلوم الإفريقية متحصل عليه من موقع :
<http://www.maspolitiques.com>
30. عبد السلام بارودي، الأفلان ينهي سيناريو التحالف الرئاسي مع الأرندي بعد 12 سنة
من التوقيع على ميثاقه بين الاحزاب الثلاثة،، جريدة البلاد، متحصل عليم من الموقع:
www.elbilad.net.

31. عصام بن شيخ، مجلة العلوم الإفريقية متصل عليه من موقع <http://www.maspolitiques.com>.
32. رمضان بلعماري، لويزة حنون، جريدة العربية تحصل على موقع: www.alarabiya.net
33. مقال من إعداد مجموعة من الباحثين السوريين، التحول الديمقراطي، ص 2. متصل من الموقع www.syr.res.com.
34. مهدي لهوازي، وزارة الداخلية خرقت قانون الاحزاب، جريدة الشروق السياسي، نتحصل عليه على الموقع: politics.echoukonline.com.
35. حمري بحري، غياب الثقافة السياسية، متصل عليه على الموقع الإلكتروني: www.djazairss.com.
36. محمد عرفة، إنتخابات الجزائر: العسكريون في الحكم إلى إشعارآخر؟ متصل عليه من الموقع: <http://alarabnews.com>.
37. عبد النور ناجي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، في: www.nadji-abdnour.com.
- 38.
1. Riad , présidentielle en Algérie : qui sont les six candidats retenus , journal Réflexion, vu sur le site <http://www.reflexiondz.net>.
 2. Riad ,Présidentielle 2014 en Algérie : ces candidats qui ont peur de Bouteflika, journal Réflexion, vu sur le site <http://www.reflexiondz.net>.

مقابلة:

مقابلة مع النيابي السابق في البرلمان "تور الدين أيت حمودة." ممثل حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، يوم 2016/04/13 على الساعة 15:00 في إقامة الدولة في إسطاولي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدور الأحزاب السياسية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي.....	10
المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية.....	10
المطلب الأول: تعريف و نشأة الأحزاب السياسية.....	10
المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية.....	16
المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.....	18
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي.....	20
المطلب الأول: مفهوم و مراحل التحول الديمقراطي.....	20
المطلب الثاني: أسباب التحول الديمقراطي.....	27
المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي.....	29
الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري.....	32
المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم في الجزائر.....	32
المطلب الأول: مكانة المؤسسة العسكرية في نظام الحكم الجزائري.....	32
المطلب الثاني: علاقة الاحزاب السياسية بالسلطة الحاكمة.....	35
المطلب الثالث: واقع مبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي الجزائري.....	44
المبحث الثاني: الثقافة السياسية في الجزائر.....	51
المطلب الأول: تعريف و أنواع الثقافة السياسية.....	51

المطلب الثاني: طبيعة ومراحل تطور الثقافة السياسية في الجزائر.....	52
المطلب الثالث: أزمة الثقافة السياسية في الجزائر.....	54
الفصل الثالث: دور الأحزاب السياسية الجزائرية في تفعيل مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.....	62
المبحث الأول: الممارسة السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية.....	62
المطلب الأول: طبيعة التوجه الحزبي في الجزائر.....	62
المطلب الثاني: ظاهرة التحالف الحزبي في الجزائر.....	69
المطلب الثالث: واقع المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الجزائرية.....	73
المبحث الثاني: الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية.....	82
المطلب الأول: أسلوب إتخاذ القرارات داخل الاحزاب السياسية في الجزائر.....	82
المطلب الثاني: عملية التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية.....	86
المطلب الثالث : الإنشاقات داخل الأحزاب السياسية الجزائرية.....	90
خاتمة.....	96
الملخص.....	99
قائمة المراجع.....	102